



الموضوع

دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية
دراسة حالة بنك دبي الإسلامي " دولة الإمارات العربية المتحدة"
خلال الفترة: 2014-2018

مذكورة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الأستاذ المشرف:

إعداد الطالب:

*د/ فريد عبة

• فؤاد دوفي

السنة الجامعية: 2018-2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(رَبَّنَا عَاتِبْنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا

مِنْ أَمْرِنَا رَهَدًا))

صدق الله العظيم

الإهداء

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله الذي وفقني بعونه على إخراج هذا العمل والصلاة والسلام على رسوله القائل "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة" رواه مسلم.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى اللذان أنارا دربي وعلماني وأوصلاني إلى قمة نجاحي في الحياة، إلى الوالدين الكريمين وليا نعمتي حفظهما الله وأطال عمرهما وجزاهما ألف خير، فارحمهما يا رب كما ربياني صغيرا، إلى زوجتي الغالية، إلى ولدي إياد وابنتي سجاد حفظهما الله ورعاهما، إلى جميع الإخوة والأخوات وكل أبنائهم، إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء.

شكر وعرفان

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

بعد الحمد والشكر لله عز وجل، على توفيقه لإتمام هذا البحث، أتقدم بجزيل الشكر

للأستاذ الدكتور **فريد عبة** الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذا البحث المتواضع

وعلى ما بذله من جهد أثناء قراءته لهذا البحث ومتابعته له، وإبداء إرشاداته وتوجيهاته

وملاحظاته القيمة عليه، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة دوفي قرمية

على النصائح والإرشادات والمساعدة التي قدمتها، كما أشكر كل من ساعدني من قريب

أو من بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل، وفي الأخير أشكر أعضاء لجنة المناقشة على

تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذه المذكرة.

المخلص

ملخص البحث

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية، حيث تشكل هذه الأخيرة عصباً رئيسياً لعملية التنمية بكافة مستوياتها، فلا يمكن تصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية دون وجود بنية تحتية، كما أنها تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها من خلال العديد من مصادر التمويل الذي توفره المؤسسات المالية والمصرفية ومن بينها المصارف الإسلامية.

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن بنك دبي يوفر صيغ تمويل قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في المشاركة، المضاربة، الإجارة والاستصناع، بالإضافة لاستخدامه للصكوك الإسلامية المختلفة، وكل هذه الصيغ ملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية، حيث قدرت نسبة مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل البنية التحتية في بنك دبي 38% من إجمالي التمويل خلال سنتي 2017 و 2018 وهي أعلى نسبة تصل إليها خلال فترة الدراسة، وقدرت في المتوسط نسبة 34%، وهي نسبة متوسطة ولكنها مهمة مقارنة بمساهمة باقي البنوك الإسلامية بدولة الإمارات في تمويل مشاريع البنية التحتية، أما بالنسبة لمساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية فقد كانت النسبة متغيرة من سنة إلى أخرى قدرت أعلى نسبة لها 21% سنة 2017، وبلغت هذه النسبة في المتوسط نسبة 18% وهي نسبة تدل على مساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية، إلا أنها نسبة صغيرة نتيجة حداثة استخدام بنك دبي الإسلامي للصكوك، ويوصي هذا البحث بضرورة تشجيع البنوك الإسلامية على تمويل استثمارات البنية التحتية نظراً لملائمة صيغ التمويل التي توفرها لمثل هذه المشاريع.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، استثمارات البنية التحتية، بنك دبي الإسلامي.

Résumé

L'objectif de cette recherche est d'expliquer le rôle des banques islamiques dans le financement des investissements d'infrastructures, qui est un élément clé du processus de développement à tous les niveaux: impossible d'imaginer un développement économique ou social sans infrastructures en se basant sur des sources de financement fournies par les institutions financières et bancaires, y compris les banques islamiques.

La banque de Dubaï propose des formes de financement à court, moyen et long terme de Musharaka, Mudaraba, Ijara et Istisna'a, ainsi que divers types de Soukouks islamiques, tous adaptés au financement d'investissements en infrastructures. Les infrastructures de la banque de Dubaï représentent 38% du financement total en 2017 et 2018, soit le taux le plus élevé enregistré pendant la période étudiée, avec une moyenne de 34%, ce qui est modéré mais significatif par rapport à la contribution d'autres banques islamiques des Émirats arabes unis au financement de projets d'infrastructure. La Contribution des soukouks au financement des infrastructures Le ratio était variable d'année en année, le taux le plus élevé étant de 21% en 2017, soit une moyenne de 18%, ce qui indique la contribution des soukouks au financement des infrastructures, mais il est faible en raison de la récente utilisation des soukouks par la banque islamique de Dubaï. Cette étude recommande d'encourager les banques islamiques à financer des investissements dans les infrastructures en raison des modalités de financement qu'elles prévoient pour de tels projets.

Mots-clés: banques islamiques, investissements dans les infrastructures, La banque islamique de Dubaï.

الصفحة

مقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية حديثة من حيث النشأة إلا أنها استطاعت التوسع والانتشار في مختلف دول العالم وفي ظرف وجيز، فقد فرضت فكرة البنوك الإسلامية كبديل شرعي للبنوك الربوية التقليدية، واستطاعت أن تثبت وجودها، فهي لا تتعامل بالفائدة إقراضاً واقتراضاً، ولا تتعامل بالمستحقات المالية والتوريق، وغيرها من المعاملات التي تعتبر مخالفة للضوابط الشرعية المستمدة من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فهي بطبيعتها بنوك متعددة الوظائف، حيث تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، والبنوك المتخصصة، وبنوك التنمية، ولقد حققت البنوك الإسلامية نجاحاً معتبراً في مجال نشاطها، وذلك من خلال تقديم الخدمات المصرفية في قالب إسلامي، الأمر الذي ترك انطباعاً وارتباطاً لدى الجمهور في الدول الإسلامية وغير الإسلامية، نتيجة التكامل بين الأهداف الخاصة للبنك مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وقد استطاعت البنوك الإسلامية من تعبئة مواردها المالية سواء من الخارج أو الداخل، وأن تساهم في تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية من خلال صيغ التمويل والاستثمار المتنوعة كالمضاربة، والمشاركة، والمرابحة، والاستصناع، التي تقوم على قواعد ثابتة من العدل والإحسان، وتسعى البنوك الإسلامية لتكييفها وفق احتياجات وظروف العصر، كما اهتمت البنوك الإسلامية على إصدار الصكوك الإسلامية من أجل توفير رؤوس أموال معتبرة للمساهمة في تمويل استثمارات البنية التحتية.

وقد أعلنت البنوك الإسلامية منذ نشأتها اعتزامها القيام بدعم التنمية الاقتصادية وخاصة تمويل استثمارات البنية التحتية، المتمثلة في المرافق العامة مثل إقامة محطات الطاقة الكهربائية وشبكات الاتصال وبناء الطرق والجسور، ومشروعات النقل العام مثل المطارات والموانئ والسكك الحديدية ونحوها، إضافة إلى مشروعات خدمات التعليم والصحة والأمن. فاستثمارات البنية التحتية هي منظومة الخدمات الموجهة بصفة مباشرة لخدمة الإنسان والاقتصاد، بحيث تقع على عاتق هذه المشاريع إنجاز استثمارات كتشييد المباني والطرق وترميم المطارات والموانئ وغيرها، وتعد الاستثمارات في مجال البنية التحتية عاملاً مهماً لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أي دولة، من خلال توفير منشآت وخدمات بنيوية تحتية متكاملة، قصد جلب الاستثمارات في مختلف المجالات الصناعية والخدماتية، والإسهام في الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية مرموقة، وبالتالي تحقيق الأهداف المنشودة لشتى القطاعات وتنميتها، ولا يمكن تصور حصول تنمية اقتصادية واجتماعية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة.

أولاً: طرح الإشكالية:

تدخل مشاريع البنية التحتية في نظر الفقه الإسلامي ضمن المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، وتعتبر من الضروريات العامة والاحتياجات الملحة، إضافة إلى أن تمويلها يتفق مع فلسفة الاقتصاد الإسلامي القائمة على الملكية والمشاركة، ولقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً من حيث حجم التمويل الإسلامي، لذلك تم اختيار بنك دبي الإسلامي كعينة للدراسة لتحديد مدى مساهمته في تمويل استثمارات البنية التحتية في دولة الإمارات، وعليه سنحاول في هذا البحث التعرف عن دور بنك دبي الإسلامي الإماراتي في تمويل نوع من أنواع الاستثمارات ألا وهو تمويل استثمارات البنية التحتية، وعلى ضوء ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف تعمل البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1) ماهي أهم الخصائص التي تتميز بها البنوك الإسلامية؟
- 2) ما هي أهم صيغ التمويل الإسلامي الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية؟
- 3) ما مدى مساهمة بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

ثانياً: الفرضيات

من بين الفرضيات التي تم الاعتماد عليها هي:

1. تقوم البنوك الإسلامية على أسس وقواعد مختلفة تماماً عن الأسس وقواعد البنوك التقليدية.
2. أهم صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية هي صيغة المشاركة والمضاربة.
3. يساهم بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية بنسبة متوسطة أو صغيرة.

ثالثاً: أهمية البحث

يعد تمويل استثمارات البنية التحتية الركيزة الأساسية للتنمية، فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول وذلك

للبعد الملموس الذي تمثله هذه الاستثمارات في هيكل هذه الاقتصاديات، وبذلك نستدل على أهمية الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية في مجتمعات الدول عن طريق الإسهام والدعم المباشر لقطاع استثمارات البنية التحتية على اختلاف أنواعها وأغراضها.

وقد تم استعراض أهم التجارب في الصيرفة الإسلامية وهي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعرف نموا متزايدا في مجال المصرفية الإسلامية، كما أنها تستحوذ على نسبة كبيرة من أصول التمويل الإسلامية، لذلك اخترنا بنك دبي كتجربة لمعرفة دوره في تمويل استثمارات البنية التحتية.

رابعاً: أهداف البحث

من بين أهم أهداف هذا البحث نذكر منها:

- 1- التعرف على خصائص البنوك الإسلامية ومصادر واستخدامات أموالها.
- 2- تحديد صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية.
- 3- تحديد مدى مساهمة بنك دبي الإسلامي الإماراتي في تمويل استثمارات البنية التحتية.

خامساً: حدود البحث

للبحث حدود مكانية وأخرى زمنية:

1. **الحدود المكانية:** عينة متكونة من بنك إسلامي واحد من أصل ثمانية بنوك إسلامية ناشطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثلة في بنك دبي الإسلامي.
2. **الحدود الزمنية:** تم اعتماد بيانات الدراسة على التقارير المالية السنوية التي يصدرها بنك دبي الإسلامي، بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2014-2018.

سادساً: منهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسمح بدراسة أساليب تمويل استثمارات البنية التحتية ومنهج دراسة حالة، وذلك بالاعتماد وبشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للبنك عينه الدراسة في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018، باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي الذي يقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها وتبويبها، باستخدام الجداول

وعرضها في أشكال بيانية للمساعدة في وصف التغيرات، وذلك من أجل التعرف على مدى مساهمة بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

يمكن إرجاع دوافع اختيار موضوع دور البنوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية إلى عدة اعتبارات نذكر منها:

1- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

2- نمو وتطور وكثرة إنجازات استثمارات البنية التحتية خاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة وضخامة مبالغ تمويلها.

3- أهمية مشاريع البنية التحتية لأي دولة ووقوف مشكل توفير التمويل كعائق لتطور الاقتصاد.

4- من أجل معرفة كيفية تمويل استثمارات البنية التحتية في الإمارات.

ثامناً: الدراسات السابقة

تم اختيار بعض الدراسات السابقة نذكر منها:

• تمويل البنى التحتية (دراسة حالة الجزائر) للطالبة بسيط نسرين، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر 2011-2012 جامعة الجزائر. هدفت هذه الدراسة لمحاولة التعرف على مصادر تمويل استثمارات البنى التحتية وأشكال تمويلها وكذا محاولة اختبار مدى قدرة الدولة الجزائرية على تمويل مشاريع البنى التحتية. وخلصت الدراسة إلى أنه يخضع تمويل البنى التحتية في الجزائر إلى مصادر التمويل الداخلية والخارجية ولكنها تبقى محدودة وغير كافية، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى خمول السوق الوطني إضافة إلى القيود التي تنفر الخواص من الاستثمار في هذا المجال.

• دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية، دراسة حالة مشروع توسعة مطار 8 ماي 1954 الدولي بسطيف، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية يومي 6 و 6 ماي 2014 من إعداد الأستاذ العيفة عبد الحق (جامعة سطيف 1) و الأستاذة زاهرة بن عامر (جامعة البرموك - الأردن) وخلصت الدراسة إلى انه قد تبين من خلال التجارب السابقة أن الصكوك الإسلامية أداة فعالة لتوفير السيولة لمختلف مشاريع التنمية الاقتصادية وخاصة كمشروع توسعة مطار 8 ماي 1954 الدولي، وبمجرد تطبيق الصكوك في هذا المشروع من شأنها توفير التمويلات اللازمة وكذا معالجة قصور التمويل الحكومي و تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

● دور التمويل الإسلامي في تمويل البنية التحتية، مقال من إعداد د. كوثر الأبيجي , وخلصت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي ينمو بخطى ثابتة في مختلف الأسواق المالية وفي العديد من دول العالم وبوتيرة متسارعة، حيث يمثل منافساً ومكماً في نفس الوقت للتمويل التقليدي، كما يوجد تنوع في استخدام أدوات التمويل الإسلامي ما بين مضاربة ومشاركة واستصناع وهي تلائم تمويل مشروعات البنية التحتية المختلف، ومن أهم خصائص التمويل الإسلامي الطبيعة الاستثمارية للتمويل والتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى ترسيخ مبدأ المشاركة بين أطراف التمويل. ومن أهم صيغ التمويل الإسلامي التي تسهم في تمويل مشروعات البنية التحتية: المضاربة والمشاركة والمراحة والاستصناع والسلم والإجارة.

● دراسة للطالب جميل أحمد بعنوان الدور التنموي للبنوك الإسلامية دراسة نظرية تطبيقية (1980-2000)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، توصلت هذه الدراسة إلى أن المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية وتؤثر في مقدرتها على تعبئة الموارد المالية وتوجيهها لأغراض التنمية يمكن تقسيمها إلى قسمين، مشاكل خارج النشاط المصرفي الإسلامي ومشاكل داخله، ولقد تمكنت البنوك الإسلامية خلال الحقتين الماضيتين من كسر حلقة الاحتكار المصرفي الكلي، وأن البنوك الإسلامية لا تزال في نمو مستمر داخل البلدان الإسلامية، حيث يعتمد نمو البنوك الإسلامية ودورها المستقبلي على نمو ونضج الوعي الإسلامي الاقتصادي داخل المجتمعات الإسلامية، فلا تكفي الآمال ولا يكفي الحماس المنبعث من العواصف، وإنما يلزم العلم والرشادة في التصرفات والتخطيط من أجل تحقيق الأهداف الإسلامية على مدى الزمن.

تاسعا: الصعوبات

من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إعداد هذا العمل هي:

1. قلة الدراسات التي عالجت موضوع استثمارات البنية التحتية واقتصرها على بعض المقالات التي تشير إليها.
2. قلة المعلومات والإحصائيات التي تبين نسبة تمويل بنك دبي لمشاريع البنية التحتية مقارنة مع البنوك الإسلامية الإماراتية الأخرى وتكاد تكون منعدمة..
3. عدم توضيح التقارير السنوية الصادرة عن بنك دبي الإسلامي الاستثمارات التي قام بتمويلها، وعدم تحديد كل استثمار والصيغة المستخدمة في تمويله، وكذلك مبلغ كل صيغة في التمويل والاستثمار، حيث اكتفي بتحديد إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية لكل صيغة في السنة.

عاشرا: هيكل البحث

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج المرجوة قسمنا هذا البحث

إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للبنوك الإسلامية وقد تطرقنا من خلاله إلى أساسيات حول البنوك الإسلامية من النشأة والمفهوم والخصائص والأهمية، وكذا مفهوم وأهمية ومصادر التمويل الإسلامي، لنهني هذا الفصل بمصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية وصيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية.

أما الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان تمويل مشروعات البنية التحتية، سنتعرف من خلاله على أساسيات البنية التحتية وتمويلها، وصولا إلى صيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل مشاريع البنية التحتية.

ثم الفصل الثالث والذي جاء تحت عنوان دور بنك دبي الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية، واختياره كعينة لمعرفة مدى مساهمته في تمويل البنية التحتية خلال الفترة 2014-2018، والصيغ التي اعتمد عليها.

وبعد دراسة مختلف جوانب البحث سيتم التوصل إلى جملة من النتائج ومجموعة من التوصيات التي تتضمنها الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنوك الإسلامية

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية

خاتمة

تمهيد:

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية لما يؤديه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، حيث شكل ظهور البنوك الإسلامية حدثاً مهماً غير وجهة النظر المصرفية التي نشطت فيها التجربة، ومع تقدم التجربة اكتسبت البنوك الإسلامية زخماً كبيراً وحظيت باهتمام أكبر، وتمكنت من أن تحقق مكاسب مهمة في ميدان العمل المصرفي، وازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، ومن هذا المنطلق انتشرت البنوك الإسلامية وبدأت بتفعيل أنشطتها ودورها البناء في خدمة الاقتصاد الإسلامي، وقد عرفت انتشاراً واسعاً في العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ليتحقق بذلك حلم الكثير من المتعاملين الذين ينفرون من التعامل بالفائدة الربوية، كما أصبحت واقعا ملموساً فعالاً تجاوز إطار التواجد إلبآفاق التفاعل والتعامل مع مشكلات العصر التي يواجهها العالم اليوم.

وقد وضعت البنوك الإسلامية لنفسها منهجاً في التمويل يختلف عن غيره من المؤسسات غير الإسلامية، حيث يستمد هذا البنك كل معاملاته من أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يعمل على تقديم مجموعة من الخدمات المصرفية لتعبئة الفائض الاقتصادي، والموارد النقدية لدى أصحاب الأموال واستثمارها وتوظيفها توظيفاً رشيداً لرفع إنتاجها وتحقيق أهدافها، ونتيجة لأهمية البنوك الإسلامية ارتأينا التعرف عليها أكثر من خلال هذا الفصل من جميع جوانبها، والذي قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتيسير عملية الإنتاج وتعزيز طاقة رأس المال في إطار الشريعة الإسلامية، كما أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة ملحة لمحاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي بإقامة المشروعات الاقتصادية التي عادة ما تساهم في زيادة الناتج القومي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

ظهرت فكرة البنوك الإسلامية منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، حيث كانت ثمرة للصحوة الإسلامية التي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعامل مع البنوك التقليدية التي يركز نشاطها أساساً على الربا، كما أنه لا يجوز للمسلمين التعامل مع مؤسسات لا تعبأ باستثمار أموال عملائها في أنشطة حرمتها الشريعة الإسلامية.

ويعود ظهور البنوك الإسلامية إلى العام 1940، عندما أنشئت في ماليزيا صناديق لادخار تعمل من دون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، إلا أن المحاولات الجادة للتخلص من المعاملات الربوية بدأت في مصر في عام 1963، عندما أنشأ بنك إسلامي في الريف المصري، إذ تم إنشاء ما يسمى بمصارف الادخار المحلية والتي أقيمت في محافظة الدقهلية بجمهورية مصر العربية، والتي أسسها أحمد النجار رئيس الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية سابقاً، وهي بمثابة صناديق ادخار لصغار الفلاحين، وقد استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات،¹ كما قام أحمد إرشاد في باكستان بمحاولة تحويل المصارف التجارية إلى مصارف غير ربوية مع الاحتفاظ بالميكانيزمات المعمول بها في هذه البنوك.

وفي سنة 1970 اقترح إنشاء بنك إسلامي دولي أو اتحاد دولي للبنوك الإسلامية من طرف مصر وباكستان في المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في كراتشي (باكستان).

وفي سنة 1971 أنشأ أول بنك إسلامي حكومي وهو بنك ناصر الاجتماعي في مصر، حيث يتلقى البنك الودائع ويستثمرها في المشاريع والمقاولات الصغيرة، ويوزع أرباحه على المودعين بحسب حصة أموالهم في الاستثمارات، وقد بدء نشاطه عام 1972، ويعد أول بنك يشير في قانون إنشائه على عدم التعاطي بالفائدة المصرفية أحداً وعطاء.²

¹ أحمد سلطان خضاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 65.

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 37.

وفي سنة 1973 طرحت فكرة إقامة بنوك إسلامية تقوم بتقديم خدمات مصرفية متكاملة في اجتماع وزراء الدول الإسلامية وقد تقرر وضعها حيز التنفيذ، ولم تأخذ البنوك الإسلامية طابعها المميز والمنظم - كمؤسسات تمويل واستثمار- إلا في أواسط السبعينات عندما أقر المؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية المنعقد بجدة في 10-08-1974 إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية الذي باشر أعماله في 20-10-1975 برأس مال اسمي قدره 2 مليون دينار إسلامي مقسمة إلى 200 ألف سهم، ليكون أول مؤسسة تمويلية دولية إسلامية تهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم الإسلامي، وتتقيد بأحكام الشريعة الإسلامية سواء في أهدافها وغاياتها أو في أساليبها ووسائلها.¹

وفي سنة 1975 تم إنشاء بنك دبي الإسلامي الذي يقدم كافة الخدمات المصرفية على أساس إسلامي، كما أنشأ في نفس السنة البنك الإسلامي بجدة يساهم فيه جميع الدول الإسلامية، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي والتجاري، والقيام بالأبحاث والتدريب، وفي عام 1977 تم إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني وبنك فيصل الإسلامي المصري، وبيت التمويل الكويتي، كما تم إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ومقره مكة المكرمة، بهدف دعم الروابط بين البنوك الإسلامية وتوثيق أوصل التعاون بينها وتأكيد طابعها الإسلامي والتنسيق بين أنشطتها وتمثيل مصالحها.²

وفي عام 1978 تم تأسيس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار وتم تحويل شركة بيت الاستثمار الإسلامي الأردني إلى البنك الوطني الإسلامي، ثم توالى إنشاء البنوك الإسلامية حيث بلغ عددها 25 مصرف في نهاية عقد السبعينات، وارتفع إلى حوالي 100 بنك في نهاية عقد الثمانينات، منتشرة على رقعة جغرافية واسعة تضم بلدان إسلامية وغير إسلامية، حيث تم إنشاء بنك التضامن الإسلامي السودان 1981، بنك البحرين الإسلامي سنة 1982، بنك قطر الإسلامي 1982، بنك إسلام ماليزيا برهاد 1983، بيت التمويل التونسي السعودي 1983، بيت البركة التركي للتمويل 1983، بنك بنغلاديش الإسلامي 1983، بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي 1985، وبنك قطر الإسلامي وبنك فيصل الإسلامي في أنقرة عام 1985، والبنك الإسلامي الماليزي ببرهاد عام 1987، كما تم تحويل مؤسسة الراجحي للصرافة السعودية إلى بنك إسلامي تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار عام 1987.³

وتميزت فترة التسعينات بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية التي تدار بالطرق المشروعة، بشكل خاص صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة في مجال التأجير والعقارات والأسهم والسلع وغيرها. كما شهدت هذه المرحلة اعتراف الجهات الغربية بأهمية هذه التجربة وقد جاء تأكيد ذلك في تقرير صندوق النقد الدولي ومن بين المؤسسات التي تأسست خلال هذه الفترة بنك قطر الدولي عام 1990، بنك البركة الجزائري 1991، بنك

¹ نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية- الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار البازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 184-185.

² لنا محمد إبراهيم الخماش، المصارف الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2007، ص 10.

³ محمد بوجلال، المصارف الإسلامية- مفهوماً، نشأتها تطورها، نشاطها، مع دراسة على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 46.

الاستثمار البحرين 1996، مبنك أبو ظبي 1997، بنك التضامن الإسلامي اليمني 1997، بنك الاستثمار الخليجي الكويت 1998، بنك معاملات ماليزيا 1999.¹

أما على الصعيد الدول غير الإسلامية، فقد تأسست دار المال في سويسرا وبنك البركة الدولي المحدود كمؤسسة مالية وليس بنكا في بريطانيا، وبنك قبرص الإسلامي عام 1981، والبنك الإسلامي الدولي بالدماركة عام 1983، ووصل عددها في عام 1996 إلى 192 بنك ومؤسسة تمويلية موزعة على 34 دولة.

وانتشرت البنوك الإسلامية انتشارا جغرافيا كبيرا عام 2006، حيث وصل عددها إلى 376 بنك، وإجمالي أصولها 442 بليون دولار بنسبة نمو 35%، وبلغ إجمالي حجم التمويل 330 بليون دولار وبنسبة نمو 35%، أما إجمالي حجم الودائع فبلغ 330 بليون دولار وبنسبة نمو 36%.²

وفي عام 2009 بينت الإحصائيات ما وصلت إليه البنوك من نمو وتطور، فلقط بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من 270 بنك إسلامي في العالم، وبلغ حجم الودائع المصرفية لدى البنوك الإسلامية أكثر من 200 مليار دولار، وبلغ إجمالي حجم الأصول للبنوك الإسلامية مجتمعة أكثر من 265 مليار دولار، وبلغ حجم الاستثمارات في البنوك الاستثمارية نحو 450 مليار دولار، بلغ معدل نمو الاستثمارات لدى البنوك الإسلامية نحو 23%، وبلغ حجم التمويل الإسلامي أكثر من 750 مليار دولار.³

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 1.113 مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم من بينها 700 بنك إسلامي، وقدر حجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بـ 1,5 تريليون دولار في سنة 2016، وهكذا أصبحت البنوك الإسلامية في تزايد مستمر في العديد من الدول العربية الإسلامية والعالمية وهو دليل هام على القبول الدولي لفكرة العمل المصرفي الإسلامي، لأن سرعة تطورها مؤشر على نجاحها وكفاءة تشغيلها مقرونا باكتساب ثقة كل من المساهمين والمتعاملين معها.⁴

والجدول التالي يبين بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2016:

¹ كمال مطهري، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مصرف البركة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012، ص 19.

² صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 108.

³ مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012، ص 46.

⁴ قومية دوي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 07.

الجدول رقم 01: بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2016

المؤشر	التقدير
عدد المؤسسات المالية الإسلامية	1.113 مؤسسة منها حوالي 700 بنك
عدد عملاء البنوك الإسلامية	100 مليون عميل
رأس مال البنوك الإسلامية	13 مليار دولار
الأصول في البنوك الإسلامية	1,5 تريليون دولار
حصة دول الخليج العربي من حجم الأصول	50,3%
حجم أصول الصناديق الاستثمارية الإسلامية في نهاية الفصل الثالث من سنة 2015	60,2 مليار دولار
إصدارات الصكوك الإسلامية	295 مليار دولار

المصدر: قومية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف الإسلامية-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 07.

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ولقد استوقفتنا تعاريف كثيرة للبنوك الإسلامية نذكر منها:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بأنها " تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاءاً " ¹.

ويعرف أيضا على أنه " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الاجتماعي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرصة المواتية له للنهوض على أسس إسلامية التزاما بقاعدة الحلال والحرام " ².

كما يعرف على أنه " مؤسسة مالية استثمارية ذات رسالة تنمية إنسانية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية ".

ويعرف البنك الإسلامي بأنه " مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية " ³.

وعرف أيضا أنه " مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا " ⁴.

كما يمكن تعريفه على أنه: "البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، فالبنوك الإسلامية تمتلك إيديولوجية تمارسها في عملها المصرفي، تقوم على مجموعة قواعد أهمها قاعدة الغنم بالغرم والخراج بالضمان " ⁵.

¹ عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية-دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 397.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011، ص 154.

³ سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان، الأردن، 2011، ص 296.

⁴ مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان، الأردن، 2016، ص 36.

⁵ عمارة بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر، وبنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيجل، أكتوبر 2018، ص 84.

ونتيجة لما تقدم فإن الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل البنكي الإسلامي تتمثل بما يلي:

- أن مصدر المال وتوظيفه لا بد أن يكون حلالاً.
- أن توظيف المال لا بد أن يكون بعيداً عن شبهة الربا.
- أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- أن للمحتاجين حقاً في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل المصارف الإسلامية.
- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي والأخلاقي.¹

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: استبعاد الفوائد الربوية

عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، أي أنه لا يمكن أن تعطي فائدة مقابل الموارد التي تحصل عليها من المتعاملين معها، أي أصحاب الحسابات لديها وبكافة أشكالها، كما أنه لا يمكن أن تأخذ فائدة من المتعاملين معها عند استخدامها للموارد لديها أي عند توفير الموارد التمويلية لها، وبالتالي فإن تجميع الموارد في البنوك الإسلامية لا يتم بإعطاء الفائدة وأن استخدام هذه الموارد لا يتم بأخذ الفائدة، إضافة إلى تعاملها بالأعمال والخدمات الأخرى التي لا تتضمن التعامل بالفائدة، وهذا يعني أن الفائدة (الربا محرم شرعاً) لا يمكن استخدامها في أي عمل أو نشاط تقوم به البنوك الإسلامية.²

كما أن التزام البنوك بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشريعة الإسلامية يأتي من منطلق أن ما يجب مراعاته في العبادات يجب مراعاته في المعاملات، فالحلال بين والحرام بين، وأنه يجب اعتماد الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة، والمعاملات في حياة المسلم واحدة من تلك المناحي، فالمال مال الله استخلف فيه الإنسان فيه لينفقه في مرضاة الله، قال تعالى ﴿٦﴾ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾، سورة الحديد الآية (07)، ناهيك أن الحصول على هذا المال -الذي تم الاستخلاف فيه- يجب أن يكون بالأساليب التي أقرها الله جل جلاله وهذه الأساليب يجب أن تكفل حق الله تعالى فيه.³

¹ أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 02.

² حسن خلف فليح، النقود والمصارف، عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، 2006، ص 385.

³ نعيم نمر داوود، المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان-الأردن، 2012، ص 54.

ثانياً: أولوية التنمية وربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن تنمية المجتمع تعد من الأهداف الأساسية للبنك الإسلامي فهو يعمل على:¹

- تعبئة الادخارات من أجل تأمين الانتفاع الاقتصادي.
- تقديم أقصى نفع للمجتمع من خلال الأعمال والنشاطات والخدمات التي يقوم بها.
- تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل متوازن مما يحقق نمو في كل القطاعات.
- التركيز على الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى تنمية المجتمع.
- الاهتمام بتوزيع الاستثمارات لتشمل الخدمات الاجتماعية الملحة كبناء المستشفيات والمدارس.
- تمويل الإسكان للأفراد والجمعيات السكنية.

والأصل فيخاصية ربطالتنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، أن البنك ينطلق من تصور الإسلام ومنهجها الخاص، والإسلام دين وحدة الذي لا تنفصل فيها الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن بعض الآخر، والاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصل من أصول هذا الدين، ووجود المصفاة الأخلاقية في اختيار المشروعات، ولذلك لم نجد في البنوك الإسلامية أي تمويل لصناعة الخمر أو غير ذلك من المواد الضارة، وهذه الخاصية نشأت من الالتزام الشرعي لهذه البنوك.²

ثالثاً: مبدأ النقد لا يلد نقداً

إن الاقتصاد الحديث يعتبر النقود سلعة كباقي السلع وهو ما أثر على اقتصاديات بعض الدول من خلال المضاربة في أسعار عملاتها، فلا يمكننا أن نعتبرها سلعة في حد ذاتها لأن النقود لا تولد نقود بذاتها، فهي وسيط للتبادل ومقياس لقيم الأشياء ونظام الفائدة في المعاملات التجارية، فقد رفضه العديد من الاقتصاديين الغربيين فقد ذكر هاورد في كتابه "نحو ديناميكية اقتصادية": إن الفائدة ظاهرة غير صحيحة تسربت إلى عقول الغافلين فأصبحت وكأنها الحقيقة التي لا مفر منها، والملجأ الذي لا بد منه في المجالات الاقتصادية، أما المدير العام للبنك الفرنسي للتجارة الخارجية فيقول: إن مجتمعاتنا مريضة بالتقلبات الاقتصادية الحادة فهي تعيش فوق إمكاناتها، ففي ظل ظروف تنعدم فيها العدالة أخفق النظامين المسيطرين - الرأسمالية والاشتراكية - في تقديم حلول للمشاكل المطروحة، وسيتم تهدم هذين النظامين إما بالصراع القائم أو بالرفض لعقائدهما، وأما الصناعة المالية الإسلامية فترتكز على مبادئ عمل لا تقيم للنقد تكلفة أكثر من ناتج استخدامه وترفع معدل ادخاره ولا تهدر الموارد وتقيم

¹ علا أسامة الشعراي، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 36.

² أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية-مصرف البركة الجزائري نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر 2017. ص 82.

تطابقا واضحا بين النشاطين الاقتصادي والمالي، وتحقيق ربط بين البعد التمويلي والبعد التنموي وتوازنا بين المنفعة الجزئية والمنفعة الكلية.¹

رابعا: عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه

يتعين على البنك أن يعمل على تنمية المال واستثماره باعتباره مستخلفا فيه ووكيلا على أصحابه وتوظيفه وتوظيفه فعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلا من أصوله التي يتعين تنميتها واستثمارها وليس اكتنازها أو حجبا وحرمان المجتمع والأفراد الذين فيحاجة إليها منها تجنباً لغضب الله سبحانه وتعالى وابتعادا عن نواهيه، وخوفا من قوله تعالى "وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٣﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتَكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾" سورة التوبة الآيتان: (34-35).²

خامسا: البنك الإسلامي ذو رسالة ومنهج

البنوك الإسلامية هي مؤسسات تمويلية ذات رسالة ومنهج، ورسالتها تتعدى كم التمويل إلى نوعية هذا التمويل ومجالاته وأهدافه، ولها منهج تعمل في إطاره يستمد قواعده من قيم وأخلاق وقواعد الشريعة الإسلامية، وهذا المنهج يقوم على ما يلي:

- حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال لقوله تعالى ﴿٤﴾ وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴿٥﴾ سورة النساء، الآية: 5.
- عدم أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى ﴿٢٨﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٢٩﴾ سورة النساء، الآية: 29.
- الصراحة والصدق والوضوح في المعاملات.
- عدم حبس الأموال واكتنازها لقوله تعالى ﴿٣٣﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ سورة التوبة، الآية: 34.
- خضوع المعاملات المصرفية للرقابة الإسلامية الذاتية والخارجية.³

سادسا: تتميز كونها بنوك شاملة

تعرف على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنوع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة، وتمنح الائتمان المصرفي لجميع

¹ عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق المال العربية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21-22 نوفمبر 2006، ص 5.

² عبد الله خياطة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 134.

³ قمرية دوفي، مرجع سابق، ص 12.

القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة، ومن هذا التعريف يتضح أن البنوك الإسلامية شاملة وهي بنوك متعددة الوظائف والمهام، وغير متخصصة في نشاط مالي معين، بحيث تقدم مجموعة متطورة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها، وعليه يمكن القول أن البنوك الإسلامية تؤدي دور البنوك التجارية وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، وبالتالي تتعامل في الأجل القصير والمتوسط والطويل على حد سواء، مراعية بذلك تعدد القطاعات الاقتصادية واختلاف احتياجات العملاء من الخدمات التمويلية التقليدية وغير التقليدية، وهذا ما يجعلها تكتسب صفة العمل البنكي الشامل.¹

سابعاً: الصفة الاستثمارية

لقد عدلت البنوك الإسلامية من صيغ الاستثمار التي تركز على القروض في توظيف أموالها وتحقيق الأرباح بطريقة الفوائد، وأصبحت تستثمر أموالها بأحد الطريقتين التاليتين:

1- الاستثمار المباشر:

بمعنى أن يقوم البنك بنفسه بتوظيف الأموال التجارية في مشروعات تدر عليها عائد.

2- الاستثمار بالمشاركة:

بمعنى مساهمة البنك في رأس مال المشروع الإنتاجي، مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكاً في ملكية المشروع وشريكاً في إدارته وتسييره والإشراف عليه.²

ثامناً: الربح

لا يعد الربح الهدف الأساسي الوحيد الذي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقه من خلال الأنشطة التي تزاؤها، رغم أنه يبقى هدف أساسي لها بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية اقتصادية، إلا أن الأهداف الأساسية الأخرى والمتمثلة في العمل على تطوير الاقتصاد وتنميته وخدمة المجتمع يجعل هدف تحقيق الربح أحد الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها، ولكنه ليس الهدف الأساسي الوحيد.³

¹ أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011-2012، ص 07.

² حمزة سايج، علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية ضمن قانون النقد والقروض 10/90-دراسة حالة مصرف البركة بالجزائر، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد الأول، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، ديسمبر 2013، ص 36.

³ حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أداءها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري، عمان، الأردن، 2011، ص 41.

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

إن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية هي وجود بنوك إسلامية تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في حفظ الأموال واستثمارها، وفي سبيل تحقيق رسالة البنوك الإسلامية، فإن هناك العديد من الأهداف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة، ويسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، وذلك من خلال توفير مناخ ملائم اقتصادياً ومجدي اجتماعياً، ويسعى أيضاً لخلق حركة ومرونة عاليتين تسمحان بتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي على صعيد الفرد والمجتمع بالأخذ بالشريعة الإسلامية.¹

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نقسم أهداف البنوك الإسلامية إلى خمس أنواع، تغطي المفاهيم الاقتصادية المختلفة في النظام الاقتصادي الإسلامي، وكل هدف مهما كان نوعه فهو ذو بعد اقتصادي، يعمل على زيادة فعالية النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تكون البنوك الإسلامية جزء منه.

أولاً: أهداف عقائدية

تتبع الأهداف العقائدية من أساس أن المال مال الله، وإن للتصرف به لا بد من الالتزام بتطبيق توصيات الله عز وجل في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمع من المحظورات الاجتماعية وتقديم العون للجميع، دون تمييز بل يجب أن تدعم صغار المستثمرين والصناع للنهوض بالمجتمع.² وتتمثل الأهداف العقائدية للبنوك الإسلامية فيما يلي:³

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أوجه النشاط والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.
- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات الإسلامية التي يحتاج إليها المسلم في نشاطها اليومي، التجاري، الصناعي، والزراعي إلى غير ذلك ورفع الحرج عن المسلمين في المعاملات المصرفية اليومية.
- نشر الوعي المصرفي الإسلامي وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي، باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب.
- غرس وتنمية قيم وقواعد الشرعية الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية، وتثبيتها مع المتعاملين مع البنوك الإسلامية من خلال:

* عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً أو بجميع صورته وأشكاله.

* العمل طبقاً لأولويات ومقاصد الشريعة الإسلامية.

¹ محسن أحمد الخصري، المصارف الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1995، ص25.

² فريد مشري، علاقة المصارف الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خير - بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008، ص10.

³ مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية - دراسة تطبيقية في تجربة المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006، ص10.

* تحري ونبد الحرام في ممارسات وأنشطة البنك الإسلامي.

* تنمية الاقتصاد الوطني والعالمي ودعمه على أسس شرعية.¹

ثانياً: أهداف مالية

البنك الإسلامي هو مؤسسة بنكية إسلامية يقوم بأداء دور الوساطة المالية بمبدأ المشاركة وبالتالي له العديد من الأهداف

منها:

● جذب الودائع: وهو يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي.

● استثمار الأموال:

وتعد ركيزة العمل المصرفي الإسلامي والمصدر الرئيسي والأساسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، وتوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في المصارف الإسلامية، للاستثمار أموال المساهمين والمودعين.²

● تحقيق الأرباح:

وهو أهم الأولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الإسلامية الاستمرار أو البقاء، بل لن تحقق أهدافها الأخرى، إذ أن الربح لا يهم فقط حملة الأسهم باعتباره يعد حافزاً أساسياً لديهم للاحتفاظ بأسهمهم أو التخلص منها، بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم، وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم، بالإضافة إلى أن ربح البنك يهم المجتمع ككل لأن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته.³

ثالثاً: هدف استثماري

من خلال تحقيق أرباح وفوائد لأصحاب البنك والمساهمين فيه، عن طريق زيادة فروعه والمتعاملين معه، وتنمية الكفاءات والمهارات الإدارية والخدماتية، وزيادة استثماراته عن طريق مختلف صيغ التمويل الإسلامية، مثل المشاركة، المضاربة، المراجعة، وغيرها، وكذا نشر الوعي الادخاري لزيادة تعبئة الموارد الفائضة واستثمارها،⁴ فهي تشجع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد

¹ أحمد محمد علي، دور المصارف الإسلامية في مجال التنمية، محاضرة مقدمة ضمن سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة المصرف رقم 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، 1994، ص 12.

² محمد العريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 121.

³ جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويسي، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الحلقة، 2013، ص 255.

⁴ فينحة بناني، بدائل التمويل في المصارف الإسلامية وواقعها في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017، ص 66.

فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات، وتوجه الأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم التعاون وتحقيق التكافل الاجتماعي إن أمكن.¹

رابعاً: أهداف خاصة بالمتعاملين منها:

- تقديم أجود الخدمات المصرفية للمتعاملين وجذب أكبر عدد منهم، حيث تعمل البنوك على تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها لجذب أكبر عدد من المتعاملين، وبالتالي أكبر عدد من المدخرات التي تمكنها من استغلال مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة.
- توفير التمويل اللازم للمستثمرين وفقاً للشريعة الإسلامية، فالبنوك الإسلامية ملزمة بتمويل أصحاب العجز من خلال أساليب تمويلية متنوعة، تتوافق وضوابط المعاملات المالية الإسلامية وبالتالي تلبية احتياجات العملاء المختلفة.
- توفير الأمان للمودعين من أجل كسب ثقتهم وتوفير السيولة النقدية لدي البنك، فيجب على البنوك الإسلامية أن تولي اهتماماً كبيراً لتحقيق الأمان للمتعاملين معها كون أن المخاطر التي يتعرضون إليها أكبر مقارنة مع المصارف التقليدية، لهذا يعتبر تحقيق عنصر الأمان عاملاً مهماً في كسب ثقة المودعين.²

خامساً: أهداف اجتماعية:

- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات، وهذا عن طريق الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي، وتعظيم العائد الاجتماعي لمراعاة مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:³
- تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي، وذلك بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية.
 - توجيه الاستثمار على إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان وليست تلك التي تنطوي على ضرر الإنسان، أي لا تخرج عن دائرة الحلال.
 - تشجيع الجوانب الإيجابية في الأفراد ونبتذ تلك الجوانب السلبية، وذلك عن طريق تحريك اهتمام المقرض بنتائج المشروعات التي تساهم فيها، وما حققته أمواله من ربح
 - تشكيل صندوق خاص لتجميع أموال الزكاة وتوزيعها على المستحقين، في حالة عدم وجود مؤسسة إسلامية متخصصة، بما يساعد على محاربة الفقر وإعادة توزيع الدخل، وتقليل الفوارق الطبقيّة في المجتمع.
 - الإسهام في تأمين السكن لغير القادرين عليه، من خلال إنشاء مشاريع سكنية تعتمد على مبدأ الإجارة المنتهية بالتملك.

¹علي فلاق، تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي - وسائله ومؤسساته، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 42.

²كمال مطهري، مرجع سابق، ص 29.

³محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 135.

إن البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية قد ترسخ في عملها وأنشطتها وخير دليل على ذلك هو قيام البنوك الإسلامية بمساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، والقيام بدورها في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تخصيصها لحسابات خاصة وأقسام خاصة لصناديق الزكاة.¹

سادسا: الأهداف الداخلية

للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها منها:

1- تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية العنصر الأساسي لعملية تحقيق الأرباح في البنوك الإسلامية حيث أن الأموال لا تدر عائدا بنفسها دون استثمار، فلا بد من توفر العنصر البشري القادر على استثمار هذه الأموال، ولا بد أن تتوفر لديه الخبرة المصرفية.

2- تحقيق معدل النمو:

تمثل البنوك عماد الاقتصاد لأي دولة، وحتى تستمر البنوك الإسلامية في السوق المصرفية لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى تستطيع الاستمرار والمنافسة.

3- الانتشار جغرافيا واجتماعيا:

حتى تستطيع البنوك الإسلامية من تحقيق أهدافها لا بد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

سابعاً: الأهداف الابتكارية:

حتى تستطيع البنوك الإسلامية من المحافظة على وجودها بكفاءة وفاعلية في الأسواق المصرفية، لا بد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية:

1- ابتكار صيغ التمويل:

يجب على البنوك الإسلامية أن توفر التمويل اللازم لمشاريعها المختلفة، لذلك تسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تمكنها من ذلك بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2- ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:

يجب ألا يقتصر نشاط البنوك الإسلامية على ابتكار خدمات مصرفية، بل عليها أن تقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.²

¹ علا أسامة الشعراي، مرجع سابق، ص 30.

² همة سايح، مرجع سابق، ص 110.

المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية كوكلاء ماليين يقومون بحشد المدخرات من وحدات الفائض في الاقتصاد، لتتولى نيابة عنها استثمار هذه الأموال على أساس المشاركة في الربح بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال توفير التمويل للمستثمرين الذين يتقدمون بمشروعات ذاتجدي، وهي بذلك تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في مساعدة منشآت الأعمال، بالتغلب على مشكلات التمويل المباشر الذي يعتمد على الصلة المباشرة بين المدخرين والمستثمرين، وكذلك تكلفة الوقت والجهد المبذول في عملية البحث التي يقوم بها الطرفان، ثم تكاليف المتابعة والمراقبة والمخاطرة.

وتختلف البنوك الإسلامية اختلافاً كبيراً عن البنوك الربوية من حيث مواردها واستخداماتها لهذه الموارد، ليس فقط من حيث خلوها من المعاملات الربوية فحسب، وإنما أيضاً من حيث طبيعة وحدود مسؤوليتها تجاه عملائها ومستوى المخاطر المرتبطة بالاستخدامات المختلفة لتلك الموارد المالية.

وفيما يلي نستعرض أهم بنود موارد واستخدامات البنوك الإسلامية وكذا أهم صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تتمتع البنوك الإسلامية بخصائص مميزة، فهي تجمع في أعمالها بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة كبنوك الأعمال وبنوك الاستثمار وبنوك التنمية، وتتعامل في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وهي لا تتعامل بالنقد والائتمان بمفهوم البنوك التقليدية بمعنى القرض من الغير ولكنها تتعامل وتشارك المتعاملين معها بأساليب المشاركة والمضاربة والمراحة وغيرها.

الفرع الأول: المصادر الداخلية

وتشمل رأس المال المدفوع، بالإضافة إلى احتياطات رأس المال، والأرباح غير الموزعة ومخصصات الإهلاك، ولا يتحدد مستوى نشاط البنك في قبول الودائع والاستثمار بحجم موارده الداخلية فقط، بل يصل إجمالي استثمارات البنك عادة إلى أضعاف إجمالي موارده الداخلية، وإنما ترجع أهمية الموارد الداخلية للبنك إلى كونها مصدراً لثقة المودعين والمراسلين في الخارج.

أولاً: رأس المال:

وهو عبارة عن قيمة الأموال التي يتحصل عليها البنك من المساهمين فيه عند بداية تأسيسه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات متتالية سواء كانت في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية، أو في شكل معنوي، وعندما يحتاج البنك الإسلامي إلى المزيد من الأموال أثناء مزاولة نشاطه يمكنه إصدار أسهم جديدة، ويمثل الرأس المال أحد الركائز الأساسية التي يواجه بها البنك الإسلامي المخاطر التي قد تحدث نتيجة النشاط الاقتصادي.¹

¹ أبو بكر سالم، حبيبة عامر، مرجع سابق. ص 83

– العوامل المؤثرة على حجم رأس المال في البنك الإسلامي:

* إن أصحاب الودائع وشهادات الإيداع الإسلامية الثابتة شركاء مع البنك وليسوا دائنين له، وإن لم يشاركوا في إدارة البنك.
* إن احتفاظ البنك الإسلامي بالأرصدة النقدية المملوكة له ولا يتم استثمارها، يكلفه ذلك سنويا مقدار الزكاة النقدية ومقدارها 2.5%.

* إذا لم تحقق المضاربة الشرعية ربحاً، فيعني ذلك انعدام العوائد، والتي يتحملها أرباب المال، وهم المودعون وحدهم، بشرط ألا يكون البنك أي يد في الخسارة، أما إذا كان هو السبب في الخسارة فعليه ضمان ما لحق تلك الأموال المودعة من خسارة وذلك من أجل المحافظة على سلامة أموال المودعين.

وقد ورد في القرآن الكريم عدة آيات تحث المسلم وتدعوه إلى الالتزام بهذا المبدأ منها قوله تعالى:

{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ }
{ وَسورة المائدة: آية 1. وقوله جل شأنه: { وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } سورة الشعراء: آية 183.¹

ثانياً: الاحتياطات:²

تتكون إما بنص القانون البنكي أو بموجب النظام الأساسي للبنك، وهي توزيع لصافي الأرباح، بهدف تدعيم المركز المالي للبنك، خاصة مع ثبات رأس المال لسنوات طويلة، تزيد الثقة في البنك من جانب كافة المتعاملين معه خاصة المودعين والدائنين، ويتم تكوينها لمواجهة الأخطار الائتمانية العادية للنشاط المصرفي، وتكون الاحتياطات من الأرباح المحققة، أي من صافي الأرباح وبذلك تعتبر جزءاً من حقوق المساهمين، وهناك 3 أنواع للاحتياطات وتنقسم إلى:

1- احتياطي إجباري قانوني:

هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح التي يفرضها القانون والذي تفرضه السلطات النقدية على البنوك من أجل بقائها داخل المؤسسة وعدم توزيعها، وهي نسبة مئوية يقتطعها البنك كل عام من أرباحه وبشكل إجباري (قانوني) ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة حتى يساوي القانوني لرأس المال المدفوع بالكامل.

2- احتياطي اختياري:

وهو بمثابة احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه باقتطاع نسبة معينة من أرباحه الصافية، وذلك لدعم المركز المالي للبنك وكسب ثقة العملاء، وكذلك لمواجهة خسارة طارئة تواجه البنك تزيد عن الاحتياطي القانوني.

¹ موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الحرة في هولندا، القدس-فلسطين 2011، ص 80

² فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، أثر رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، 2015، ص ص 23-24.

3- الاحتياطات الأخرى:

تخول نظم البنوك الأساسية إدارة البنك تكوين احتياطات أخرى في حدود معينة، كما تقرر الجمعيات العمومية للمساهمين تجنّب احتياطات بمسميات مختلفة لزيادة الدعم في المركز المالي للبنك، وخاصة عند تحقيق أرباح عالية أو استثنائية مثل احتياطات الطوارئ أو احتياطات المخاطر العامة للإقراض.

ثالثاً: الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):

وهي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي أيضاً حقاً من حقوق الملكية، أي تخص المساهمين، ومن ثم فلا يجب اقتطاعها إلا مما يخص المساهمين، حيث تلجأ الإدارة في البنك الإسلامي أحياناً إلى احتجاز جزء من أرباحها إلى أعوام قادمة يطلق عليها الأرباح المرحلة أو الأرباح غير الموزعة، حيث يتم احتجازها داخلياً لإعادة استخدامها بعد ذلك في توسيع نشاط البنك وتمويل استثمارات جديدة، مما يعطي للبنك قوة لمنافسة البنوك والمؤسسات الأخرى.¹

رابعاً: مخصصات الاهتلاك والمؤونات:

هي مبالغ مقتطعة من الأرباح لمواجهة مخاطر محتملة الحدوث في المستقبل كخطر عدم السداد أو خيانة الأمانة أو الإعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك... إلخ، حيث تعتبر مخاطر عمليات الاستثمار من أهم المخاطر التي توجه إليها هذه المخصصات، وهنا نميز بين نوعين لها هما:

1- مخصصات اهتلاك الأصول:

هو عبارة عن النقص في قيمة الأصول الثابتة التي يمتلكها البنك، سواء كان ذلك نتيجة الاستعمال أو بعامل الزمن (تعرض الأصل للعوامل الجوية) أو التقدم التكنولوجي (ظهور اختراعات حديثة)، ويعرف كمصطلح محاسبي على أنه: توزيع تكلفة الأصل وتحويلها إلى مصروفات في الفترات التي تستفيد من خدمات ذلك الأصل، أو بمعنى آخر فإن الامتلاك يعبر عن قيمة المنافع التي قدمها الأصل خلال الفترة المحاسبية.

2- مخصصات مؤونات الأعباء والخسائر المحتملة:

يتم تكوين مخصصات المؤونات تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، لمواجهة النقص المحتمل الوقوع في قيمة أي أصل من الأصول، أو الزيادة المحتملة في قيمة من الالتزامات، دعماً للمركز المالي وتقويته.²

¹ جمال العسالي، طه عبد الرحمن سويس، المرجع السابق، ص 257.

² مريم عرعار، مرجع سابق، ص ص 22-23.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية

أولاً: الودائع الادخارية:

هي النقود المودعة لدى البنوك ويتمكن أصحابها من السحب منها متى أرادوا ويقتطع من كل وديعة توفير نسبة معينة يعتبرها قرضاً ويحتفظ بما كوسائل نقدية دون أن يدخلها في مجال المضاربة والاستثمار.¹ حيث يعرض البنك على المودع ثلاثة اختيارات وهي:

- أن يودع أمواله في حساب استثمار بالمشاركة في الأرباح.
- أن يودع جزء من أمواله في حساب استثمار ويترك جزء آخر للسحب منه عند الاحتياج.
- أن يودع أمواله بدون أرباح مع ضمان أصلها.²

ثانياً: الودائع الإسلامية:

تتكون هذه الودائع من الأموال التي يضعها أصحابها في البنك الإسلامي بقصد المشاركة بها في تمويل عمليات استثمارية ويعد هذا أهم وأكبر مصدر من مصادر أموال البنك الإسلامي وتنقسم هذه الودائع إلى نوعين:

1- وودائع مع تفويض:

حيث يخول المودع للبنك باستثمار هذا المبلغ في أي مشروع من المشروعات التي يراها البنك مناسبة، ولا يجوز لصاحب هذه الوديعة أن يقوم بسحبها أو سحب جزء منها قبل نهاية المدة المحددة، ويأخذ الاستثمار بهذه الوديعة حكم المضاربة الشرعية.

2- وودائع الاستثمار من دون تفويض:

وهذا النوع يختار فيه المودع مشروعاً من المشاريع التي يريد أن يستثمر أمواله فيه، وله أن يحدد أجل هذه الوديعة، وفي هذا النوع من الاستثمار يستحق العميل نسبة من الأرباح في المشروع الذي يختاره فقط، ويطلق على هذا النوع بالمضاربة المقيدة.³

ثالثاً: الودائع تحت الطلب:

هي حسابات تعطي لأصحابها الحق في الإيداع، والسحب منها بموجب شيكات دون تحصيل أصحابها على أي عائد، وهي لا تختلف عنها في البنوك التقليدية، وتعد الوديعة الجارية بمثابة قروض حسنة يقرضها الموردون للبنك إلى حين الحاجة إليها، وتستخدم لهدف القيام بالنشاطات الاقتصادية.⁴

¹ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007، ص 528.

² جمال لعامرة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996، ص 69.

³ محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016، ص 207.

⁴ حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014، ص 202.

رابعاً: شهادات الإيداع الإسلامية:

إن حصيللة شهادات الإيداع لا ترتبط بمشروع معين ومن هنا يستطيع البنك أن يضارب في مختلف الأنشطة ومن أهم شروط الإيداع نذكر:

- 1- أن تصدر بفتات محدودة ومقبولة (10، 50، 100، 500، 1000) دج.
- 2- أن تحدد مدتها الزمنية (3 سنوات أو 5 سنوات).
- 3- أن تستحق عائدا سنويا وفق ما يتحقق من أرباح البنك.
- 4- أن يلعب البنك دور المضارب غير المقيد بمجال معين.
- 5- أن يتزايد وزن الشهادات تبعا لتزايد مدتها لأن حصيلتها لا تلزم البنك بإيداع نسبة لدنالبنك المركزي كنسبة احتياط، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها بأجال متوسطة وطويلة الأجل باطمئنان.

خامساً: شهادات الاستثمار الإسلامية:

يستخدم البنك الإسلامي حصيللة هذه الشهادات لمقابلة طلبات التمويل في مشاريع معينة، أو أنشطة معينة لذلك نفرق بين نوعين منها:

1- شهادات الاستثمار الإسلامية لمشروع معين:

ومن شروطه هذا النوع نذكر منها:

- * أن يسبق الترويج للمشروع المراد تمويله والقيام بدراسة جدوى كاملة عنه.
- * يدعوا البنك إلى الاكتتاب في شهادات الاستثمار في حدود ما يتحدد من حجم التمويل على أن تكون دراسة جدوى الفنية، والاقتصادية متاحة لكل من يرغب في الاكتتاب.
- * تصدر الشهادات بفتات مختلفة
- * أجال الشهادات غير محدود وتمتد من الاكتتاب حتى التصفية النهائية للمشروع.

2- شهادات الاستثمار لمجال معين:

ومن شروط هذا النوع من الشهادات الاستثمارية نذكر مايلي:

- * تمويل حصيللة هذه الشهادات مجالا من الاقتصاد الوطني مثل استصلاح الأراضي، أو إقامة المشروعات الزراعية والصناعية والخدماتية، ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- * يلعب البنك دور المضارب المقيد بمجال معين.
- * يتوقف العائد من هذه الشهادات على ما يتحقق من الاستثمار.
- * تصدر الشهادات لمدة تتراوح من 3 إلى 5 سنوات ويكون نصيبها من الربح أوزانا بحسب المدة.¹

¹ محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، ص 208.

سادسا: صناديق التكافل الاجتماعي

تعتبر الصدقات الواجبة كالزكاة وغير الواجبة كصدقات التطوع، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات من مصادر الأموال التي تساعد البنوك الإسلامية على تنفيذ سياسة الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها، الشيء الذي يميزها عن البنوك التقليدية، ويمكن لهذه البنوك أن تنشئ صناديق مخصصة لصرف هذه الأموال حسب مصاريفها الشرعية.¹

نذكر منها:

1- صندوق الزكاة

ينفرد البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية بإدارة هذه الصناديق، حيث تساهم في الحياة الاجتماعية فتعمل على محو الفقر والتقليل من مخاطره وفتح فرص العمل أمام طالبيها، حيث تؤخذ الزكاة على أموال المساهمين والمودعين بالبنك، وتحتجز من أرباحهم سنويا، كما يقبل البنك الزكاة من كل من يرغب في إنابته في توزيعها.

2- أموال الصدقات

يقصد بالدقة أن يقوم شخص ما بإعطاء شيء مادي (النقود، الذهب، اللباس) لشخص آخر سواء كان محتاجا إليها احتياجا ماسا أو عاديا، وهي من المصادر المتاحة للبنك الإسلامي دون التقليدي، فأموال الزكاة التي تقوم بتجميعها والحصول عليها من مصادر مختلفة.²

* صندوق القرض الحسن:

مهمته تقديم قروض دون فائدة لأصحاب الحاجات الضرورية، حيث تخضع لتقدير لجنة القرض التي تشكل للفصل في الأمر، مع إعطاء الأولوية للأكثر احتياجا، وفي حدود ميزانية الصندوق، مع تحديد أقصى حد للقرض.

* صندوق وقف المضاربة:

يقترح البعض إنشائه وتكون مهمته تمويل الحرفيين ودعم الأسر المنتجة، وتمثل مصادر أموال صندوق وقف المضاربة فيما يلي:

- وقف جزء من أموال البنك.
- قبول أوقاف الأفراد وقيام البنك بما لديه من خبرة وأجهزة بمهام إدارة صندوق الوقف.³

¹ مریم عرعار، مرجع السابق، ص 31

² عليمة مقلاتي، بسمة بدواني، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، غير منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014-2015، ص ص 20-21.

³ مریم عرعار، مرجع سابق، ص 31

المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية بجميع الأعمال والخدمات والأنشطة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ونظرا لتعدد الأنشطة والأعمال التي تمارسها هذه البنوك فسيتم ضمن هذا المطلب دراستها وتصنيفها إلى ثلاث مجموعات وهي:

الفرع الأول: مجموعة الخدمات المصرفية

وهي كل الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه من أجل تيسير وتسهيل المعاملات الاقتصادية بهدف كسب العملاء، وتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

أولاً: خدمات الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي صكوك قابلة للتداول تمثل حقا نقديا، وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع أو بعد أجل قصير، وهي مقبولة كأداة للوفاء وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي:

1-الكمبيالة:

هي صك مكتوب يتضمن بيانات معينة، يأمر فيها الساحب شخصا آخر يسمى المسحوب عليه، بدفع مبلغ معين من النقود في تاريخ معين لإذن شخص ثالث يسمى المستفيد أو لحامله.¹

2-السند الإذني:

بموجب هذا السند يتعهد المدين الذي يجره بدفع مبلغ معين للدائن(المستفيد من السند) في تاريخ استحقاق معين، فمتى حصل الدائن من المدين على هذا السند أصبح في استطاعته التقدم فورا للبنك دون أن ينتظر موعد الاستحقاق، وبالتالي فان البنك يحل محل الدائن في القيام بتحصيل قيمة السند عند حلول استحقاق المبلغ المسجل فيه مقابل مبلغ يأخذهالبنك.²

3-الشيك:

هو صك أو ورقة تجارية تتضمن أمرا من شخص طبيعي أو معنوي بدفع مبلغ مالي معين لمصلحة شخص آخر، فهو وسيلة أساسية من وسائل السحب من الحساب الجاري.³

وتقوم البنوك الإسلامية بمجموعة من الخدمات فيما يخص هذه الأوراق التجارية أهمها:

أ-تحصيل الأوراق التجارية:

ويقصد به إنابة البنك الإسلامي في جميع الأموال الممثلة في الأوراق التجارية من المدينين بها وتسليمها إلى العميل، وينقسم إلى تحصيل محلي وغير محلي.

¹ أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع، القروض، الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص91.

² فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005، ص565.

³ محمود محمد سليم خوالدة، المصارف الإسلامية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص40.

ب- قبول الأوراق التجارية كضمان:

تقبل البنوك التجارية الأوراق المسحوبة على التجار كتأمين أو ضمان للوفاء بمدىونية بعض المتعاملين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه البنوك الإسلامية بموجب العقود المبرمة، كما تقوم البنوك الإسلامية بضمان عملائها للوفاء بقيمة الكمبيالات التجارية التي وقعوها لأمر تجار معروفين، بعد حصولهم على آلات أو معدات أو مواد أو مستلزمات إنتاج ضرورية لعملية المتاجرة والمضاربة والمشاركة.¹

ج- استلام أوراق تجارية وحفظها:

يقوم العملاء بتسليم الأوراق التجارية للبنك الإسلامي بغرض حفظها ويحصل البنك مقابل هذه الخدمة على عمولة وهي جائزة شرعا.²

ثانيا: خدمات الأوراق المالية:

تتعدد خدمات البنك الإسلامي المتعلقة بالأوراق المالية الشرعية كالصكوك، والأسهم وسندات المقارضة بخلاف السندات التقليدية التي لا تجوز شرعا لكونها من الربا المحرم، ومن أهم الخدمات التي يقدمها البنك الإسلامي:

1- الاكتتاب:

من خلال قيام البنك الإسلامي بعمليات الاكتتاب للشركات الجديدة، وكذلك الاكتتاب الخاص بزيادة رأسمال الشركات القائمة مقابل عمولة.

2- بيع وشراء الأوراق المالية: بيع وشراء الأوراق المالية لصالح عملائه مقابل عمولة.

3- إدارة وتكوين محافظ الأوراق المالية: يقوم البنك الإسلامي بإدارة وتكوين محافظ أوراق مالية لعملائه مقابل عمولة.

4- صرف أرباح الأوراق المالية: يقوم البنك الإسلامي بصرف أرباح الأوراق المالية لعملائه مقابل عمولة.

ثالثا: تأجير الخزائن الحديدية:

تهدف البنوك الإسلامية من هذه الخدمة إلى تلبية حاجات عملائها لحفظ ممتلكاتهم من المجوهرات والمستندات الهامة أو العقود، ويقدم البنك الإسلامي هذه الخدمة مقابل مصروفات سنوية تمثل أجرا مقابل تأجير تلك الخزائن، ومن ثمة فإن العلاقة التعاقدية بين البنك والعميل تمثل عقد إجارة.³

¹ أحمد صبحي العيادي، مرجع السابق، ص 94.

² محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع السابق، ص 238.

³ أشرف محمد دواية، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2007، ص 147-146.

رابعاً: التوظيفات الاستثمارية وغير الاستثمارية الجماعية الإسلامية

مع ازدياد حجم المشاريع أصبحت تتطلب توافراً قدر ضخم من الاستثمارات المالية التي يصعب على عدد معين من الأفراد أو البنك القيام بها، الأمر الذي استلزم من البنوك الإسلامية الوصول إلى صيغ توظيفية مناسبة لترجمة التعاون في شكل مجالات توظيف عالية الكفاءة ومرتفعة العائد، حيث يساهم فيها كل بنك من البنوك الإسلامية بنسبة تمويلية معينة، وأياً يكن فإن العمليات التمويلية الجماعية التي يمكن أن تقوم بها البنوك الإسلامية مجتمعة، فهي تعد من أنسب المجالات وأكثرها فعالية وتوظيفا للموارد، ومن أهم مجالات التمويل المشترك تمويل المجمعات والمشروعات الصناعية والزراعية الكبرى.¹

الفرع الثاني: مجموعة التسهيلات المصرفية

تعد هذه المجموعة من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك الإسلامية وتمثل في:

أولاً: الاعتماد المستندي

هو عبارة عن تعهد من بنك ما بأن يدفع للمصدر قيمة البضائع مقابل تقديم المستندات التي تثبت الشحن، وتكون مطابقة لشروط معينة صادرة عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل في بلد المصدر، والاعتمادات التي تمول من قبل البنك الإسلامي قد تأخذ عدة صور هي:

1- التمويل على أساس المضاربة: في هذه الحالة فإن الربح يكون حسب الاتفاق المبرم بين البنكوالعميل المضارب فاتح الاعتماد، وفي حالة الخسارة فإن الذي يتحملها هو البنك الممول باعتباره صاحب رأس المال.

2- التمويل على أساس المشاركة:

يوزع الربح حسب الاتفاق بنسبة مئوية شائعة بين رأس المال والعمل، أما في الخسارة فيتم توزيعها حسب نسبة مساهمة الشريكين برأس المال.²

ثانياً: خطاب الاعتماد

هي احتفاظ البنك في صناديقه بالأموال ويقوم بإعطاء أصحابها عندما ينوون الانتقال إلى بلد آخر خطاباً إلى فرعه في ذلك البلد أو إلى بنك آخر يتعامل معه بالمثل، لكي يدفع بموجبه للعميل قيمة المبلغ المبين في خطاب الاعتماد لقاء عمولة معينة.

ثالثاً: خطاب الضمان

تأتي هذه الخدمة لحاجة الدائن لضمانة يقدمها طرف ثالث هو غير مدين، وقد يحتفظ هذا الطرف الثالث "البنك" بأموال عائدة للمدين تعادل قيمة الضمانة المطلوبة، أو قد يعطي الضمانة بدون أي تحفظ إذا كانت العلاقة بين البنك والمدين قائمة على الثقة الكاملة فيما بينهما.³

¹ محسن أحمد الحضيري، المصارف الإسلامية، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 155-157.

² أحمد صبحي العيادي، مرجع سابق، ص 234-235.

³ فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 563.

رابعاً: بيع وشراء الشيكات السياحية

يقوم البنك الإسلامي بتقديم هذه الخدمة لعملائه سواء من خلال شراء الشيكات السياحية الخاصة بهم، أو بيع الشيكات السياحية الخاصة بالبنك أو المؤسسات الدولية مقابل عمولة متعارف عليها، وتدخل هذه الخدمة تحت عقد الوكالة بأجر حيث يحصل البنك مقابل ذلك على عمولة.¹

الفرع الثالث: مجموعة الخدمات الاجتماعية

لا تقتصر الخدمات والنشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية على الجوانب المصرفية والاستثمارية بل تتعداها إلى جوانب اجتماعية بحتة، ومن أهم الخدمات الاجتماعية التي تقوم بها:

أولاً: تقديم القرض الحسن

هو قرض يقدم بدون مقابل أو فائدة، يقدمه المقرض عن طيب خاطر منه، إلى شخص مقترض عوناً له على الشدة، أو دعماً له في فعل الخير أو إغاثة له على عمل طيب لقوله تعالى: **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٤٥﴾** سورة البقرة، الآية 245، ويمكن تقسيم القرض الحسن إلى نوعين:

- 1- قروض استهلاكية: تقدم لمواجهة حاجات اجتماعية ملحة مثل حالات المرض، الوفاة، الزواج، التعليم.
- 2- قروض إنتاجية: تقدم لفائدة الحرفيين والفنيين خريجي المدارس الصناعية والزراعية والتجارية وخريجي الجامعات والمعاهد العليا الفنية.²

ثانياً: إدارة الممتلكات والزكاة والوصايا والتركات:

يعد هذا النوع من الخدمات حديثاً نسبياً لدى البنوك العاملة في البلاد الإسلامية إذا ما قورنت بنظيراتها في البلدان الأخرى، ويعد البنك الأهلي المصري من الرواد الذين أدخلوا هذه الخدمة من خلال استحداث جهاز أمناء الاستثمار عام 1965، والذي أوكل إليه إدارة الاستثمارات العقارية والمنقولة وتصفية الشركات لعملائه وتنفيذ وصاياهم، وفيما يتعلق بجمع الزكاة وتوزيعها فيتم ذلك من خلال صندوق الزكاة، وبالتالي فهي تعتبر من العاملين عليها، وبالتالي يجوز للبنك أن يأخذ الثمن (8/1) الحصيلة الذي يشكل سهم العاملين عليها.³

ثالثاً: تأمين السلع الضرورية:

تضطر البنوك الإسلامية في بعض الأحيان إلى الدخول في مشاريع غير مربحة مادياً، إلا أنها ضرورية للأفراد المجتمع مثل استيراد بعض أنواع المواد الغذائية اللحوم وغيرها.⁴

¹ أشرف محمد دوابة، مرجع سابق، ص 147.

² محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي-دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 98.

³ أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية-مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص 80-79.

⁴ سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002، ص 236.

المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية.

تستخدم البنوك الإسلامية لتمويل المشاريع صيغ تمويلية عديدة، منها القائمة على الملكية كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، حيث تعطي للمتعامل القدرة على التصرف فيأخذ صفة المالك وأخري قائمة على المديونية كالمراجحة والسلم والإيجار والاستصناع والتي تشكل دينا للمتعامل، إضافة إلى أشكال أخرى للتمويل.

المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية

تعددت صيغ التمويل القائمة على الملكية في البنوك الإسلامية وهي كالاتي:

الفرع الأول: صيغة المشاركة

أولاً: تعريف المشاركة وشروطها

1. تعريف المشاركة:

تعتبر المشاركة من أهم النشاطات التي تقوم بها البنوك الإسلامية، بحيث يقوم البنك بتقديم تمويل يضاف إلى أموال العميل في صورة مشاركة في رأس المال دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة، مع العلم أن العميل هو الذي يباشر إدارته للنشاط الاقتصادي باعتباره لديه الخبرة الكافية، ويتفق الطرفان بموجب عقد المشاركة على نسب توزيع ناتج النشاط، سواء كان ربحاً أو خسارة، فيحصل العميل على نسب متفق عليها مقابل جهده أو مقابل إدارته للنشاط، في حين يتم توزيع الباقي بين الطرفين بنسبة مشاركة كل منهما في رأس المال، أما في حالة الخسارة فيحتمل كلا الطرفين أية خسارة، كل بقدر نسبة مشاركته في رأس المال.¹

2. شروط عقد المشاركة:

- أن يكون رأس المال نقداً.
- أن يكون رأس المال معلوماً موجوداً بالاتفاق.
- أن يكون التوزيع بالنسب المتفق عليها.
- أن يتم توزيع الخسائر بنسبة المساهمة في رأس المال ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك.
- أن يكون الربح موزعاً بين المشاركين بحصة شائعة منه في الجملة لا مبلغاً مقطوعاً.
- ليس للشريك التبرع بمال الشركة والإقراض منه أو الهبة والإعارة.²

¹ عمار زيتوني، مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، المجلد 09، العدد 12، ديسمبر 2007، ص 239.

² سليمان بن الأشعب السجستاني، سنن أبي داود، باب الشركة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001، ص 129.

ثانياً: أنواع المشاركة:

للمشاركة صور عديدة نذكرها فيما يلي:

1. المشاركة المباشرة:

وهذا النوع من المشاركة يدخل فيه البنك الإسلامي شريكا في عمليات تجارية واستثمارية مستقلة عن بعضها البعض، حتى بالنسبة للمشروع الواحد وتختص بنوع أو عدد معين أو محدد من السلع.¹

2. المشاركة في رأس مال المشروع:

وتسمى أيضا المشاركة الدائمة، وفيها يشارك البنك في مؤسسة ما عن طريق التمويل في المشروع المشترك، أو يلجأ إلى شراء أسهم في شركات أخرى، ويترتب عن ذلك أن يصبح البنك شريكا في ملكية المشروع وفي إدارته وتسييره والإشراف عليه حسب نسبة الحصة في الأسهم التي قام بشرائها ويكون شريكا أيضا في الأرباح والخسارة، وبالتالي فإن تكلفة المشاركة بالنسبة للمؤسسة تمثل في تكلفة إصدار الأسهم العادية التي يمتلكها البنك.²

3. المشاركة المنتهية بالتمليك:

وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يدخل محل البنك الإسلامي في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب ما تقتضيه الشروط المتفق عليها، حيث يدخل البنك في تعاقد يسمح للشريك شراء حصة البنك تدريجيا إلى أن ينتهي الأمر بتملك الشريك كامل المشروع الممول.³

الفرع الثاني: صيغة المضاربة

أولاً: تعريف المضاربة:

تعني دخول البنك في صفقة محددة مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم البنك المال اللازم للصفقة، ويقدم المتعامل جهده، ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فالبنك هو صاحب المال، ويكون المتعامل هو الشريك المضارب، فإذا تحقق الربح وزع وفقا للنسب المتفق عليها، وإذا تحققت خسارة، فالبنك يتحمل خسارة رأس ماله، ويتحمل المتعامل خسارة عمله فحسب، ولا يتحمل عليه أي مديونية نتيجة للخسارة، في حالة ثبوت أن هناك تعد أو تقصير من جانب المتعامل فإنه يترتب عليه تحمل جزء من الخسارة.⁴

¹ عبد الله إبراهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية، الملتقى الدول حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبدائل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، يومي 5 و6 ماي، 2014، ص15.

² محمد بوجلال، شوقي بوقرية، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، بسكرة، 2006، ص17.

³ حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009 ص 89.

⁴ حفيف نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، جامعة موالى الطاهر - سعيدة، مجلد 17، العدد 47، 2018/12/04، ص 242.

فالمضاربة إذن هي صيغة من عقود الاستثمار، يتم بموجبها المرح والتأليف بين عنصري إنتاج رأس مال والعمل لإقامة مشروعات اقتصادية، علماً يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة.¹

ثانياً: شروط عقد المضاربة:

1. **العاقدان:** رب المال ورب العمل، لا بد أن تتوفر عنها الأهلية الكاملة أي صلاحيتها للإلزام والالتزام.

2. **الصيغة:** ويشترط فيها:

* الاتصال بين الإيجاب والقبول: أي لا يفصل بين الإيجاب والقبول ما يعتبر إعراضاً عن العقد.²

* اتحاد موضوع الإيجاب والقبول: أي أن يكون هناك توافق على معنى واحد فلا يجوز أن يصدر الإيجاب بثلاث الريح مثلاً ويصدر القبول بنصفه.

3. **المال:**

حيث يقدم صاحب المال أمواله إلى المضارب لاستثمارها ويشترط فيه:

* أن يكون رأس المال نقداً، أي عمولات ورقية أو معدنية.³

* أن يكون رأس المال عيناً، أي حاضراً لا ديناً في ذمة المضارب.

* أن يكون مسلماً إلى المضارب كأمانة ليس كوديعة.

4. **العمل:**

ما يقدمه المضارب مقابل رأس المال، حيث يكون من طرف المضارب دون تدخل من رب المال، وألا يخالف المضارب أحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاته.⁴

5. **الربح:**

يعتبر الربح هو الدافع القوي لطرفي المضاربة، حيث يتحدد نصيب كل من المضارب وصاحب المال وفق جزء شائع من الربح عند إبرام العقد، على أن يستلم المضارب نصيبه من الربح وليس من رأس المال أي اشتراك الربح بينهما، أما الخسارة يتحملها رب المال إذا لم تكن هذه الخسارة بسبب تقصير أو مخالفة لشروط العقد من طرف المضارب.⁵

¹ جمال لعامرة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق - نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000، ص 69.

² حمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، 1999، ص 146.

³ حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط 3، 2000، ص 27.

⁴ نوال بن عمارة، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية لبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 28.

⁵ علي فلاق، مرجع سابق، ص 107.

الفرع الثالث: صيغتي المزارعة والمساقاة

تعتبر المزارعة والمساقاة أسلوبا متميزا يستعمل لحاجات المنتجات الزراعية، ويعد ضربا من ضروب التمويل بالملكية لما يشترك فيه من الخصائص بين المضاربة والمشاركة، وتتبنى البنوك الإسلامية هذا الأسلوب من التمويل وتوليه عناية خاصة تجعل الزبائن من المهتمين بالنشاط الزراعي يقبلون عليه لما يوفره من مزايا، ولقد حدد المشرع الإسلامي ضوابط العمل بالمزارعة والمساقاة.

أولا: صيغة المزارعة

1. تعريف المزارعة:

تعرف بأنها عقد على الزرع ببعض ما يخرج منه بشروط، وهي شركة الزرع حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع بينهما، ويتم معاملة العامل في الأرض ببعض ما يخرج منها، أي بحصة معلومة وأجل معلوم، وهي بالتالي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، ويوزع الناتج المشترك حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد، وقد تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من العامل أي المزارع.¹

2. أحكام المزارعة:

* أن تكون المدة محددة ومعينة كسنة مثلا.

* أن يكون الجزء المتفق عليه معلوم القدر كالنصف أو الثلث أو الربع.

* أن يكون البذر من صاحب الأرض.

* كراء الأرض بثمان نقدا أولا من المزارعة.²

3. شروط عقد المزارعة:

* أن يكون العاقدان أهلا للشراكة.

* أن يتم التخلية بين الأرض والعامل، ليتمكن من العمل.

* أن يتم تحديد جنس البذر ليصير الأجر معلوما.

* أن يتم تحديد من عليه البذر.

* أن يتم تحديد مدة المزارعة، لأن المزارعة عقد على منافع الأرض أو منافع العامل، والمدة هي المعيار الذي يعلم به ذلك وإذا لم تحدد مدة صحة المزارعة ووقعت على زرع واحد.³

* بيان نصيب من لا بذر له، لأنه يستحقه عوضا بالشرط فلا بد أن يكون معلوما ولو ضمنا بأن يبين نصيب الآخر فيكون

الباقى هو نصيب الأول

¹ أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010، ص56.

² أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار الإمام البخاري، المدينة المنورة، 2002، ص ص 303-304.

³ محمد بن عبد الرحمن الجنيد، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار حرير للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص182.

ثانياً: المساقاة:

1. تعريف المساقاة:

هي عقد يقوم على إصلاح ورعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها، وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه، وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظير جزء شائع من الغلة.

2. شروط المساقاة:

تتمثل شروط المساقاة في:

- * الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قبول وفعل.
- * أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.
- * أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.
- * أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الأعمال.
- * أن ينتفع بثمرها مع بقاء أصولها.
- * أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- * أن تكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة، أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر.¹

3. كيفية توظيفها في البنوك الإسلامية:

وتكون على النحو الآتي:

- . الصورة الأولى: تكون الأرض والأشجار من قبل البنك الإسلامي والمستلزمات والعمل من الطرف الآخر.
- . الصورة الثانية: تكون الأرض والأشجار والعمل من طرف، والمستلزمات من طرف البنك الإسلامي.
- . الصورة الثالثة: تكون الأرض والأشجار والمستلزمات من طرف والعمل من الطرف الآخر.
- . الصورة الرابعة: تكون المستلزمات من البنك الإسلامي الذي يمول توفيرها والأرض والأشجار من طرف آخر، والعمل من طرف ثالث.
- . الصورة الخامسة: تكون المساقاة بالاشتراك في الأرض والأشجار والمستلزمات والعمل.²

¹ صادق راشد الشميري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها والتطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، 2008، ص 318-319.

² محمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999، ص 143.

المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية

تستخدم البنوك الإسلامية إلى جانب صيغ التمويل القائمة على المشاركة في العائد صيغا أخرى قائمة على التمويل بالمداينة، حيث أن الجانب التمويلي في العملية يطغى عليه البعد التجاري المتعلق بالبيع، فالعلاقة بين البنك وعميله يغلب عليها صفة الدائن والمدين وهذا النوع يفضله الكثير من المتعاملين لنقص المخاطر المترتبة عنه عكس النوع الأول.

الفرع الأول: صيغة المراجعة

أولاً: تعريف صيغة المراجعة وشروطها

1. تعريف المراجعة:

عرفها الفقهاء بأنها بيع يمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، وهي أحد أنواع بيوع الأمانة التي يجب فيها معلومية الثمن والتكلفة التي تحملها المشتري الأول في الحصول على السلعة، أو هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافاً إليها ربح معلوم.¹

2. شروط المراجعة:

يلزم لصحة المراجعة بالإضافة إلى الشروط العامة المتعلقة بالعقد إلا انه يختص بشروط أخرى وهي:

* أن يكون الثمن معلوماً للمشتري الثاني العميل لان المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، فإذا لم يتحقق هذا العلم للمشتري فالبيع فاسد.

* أن يكون الربح معلوماً لأنه جزء من ثمن البيع سواء كان نسبة من الثمن أو قدراً معيناً.

* ضرورة تملك البنك السلعة لنفسه وحياته لها.

* جواز الأخذ بالزام الوعد وعدمه.

* يشترط لصحة عملية المراجعة أن يقوم العميل بشراء سلع ملموسة، فالمراجعة لا تصلح بالنسبة للخدمات والتحويلات النقدية.²

ثانياً: أنواع المراجعة:

تنقسم المراجعة إلى قسمين:

1. المراجعة البسيطة:

وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلاً يمثل الثمن الأول وزيادة ربح، أو هي شراء أو بيع سلعة بسعر التكلفة يضاف إليه نسبة أو مقدار محدد من الربح باتفاق الطرفين، كأن يقول شخص لآخر أشتري منك هذه السيارة بسعر التكلفة وأرباحك ألف

¹ محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الحلقة، رقم 01، 2018، ص 284.

² فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2004، ص 137.

ديناراً أو 10% من سعر التكلفة، فإذا قبل البائع بذلك وجب عليه شرعاً أن يُبين سعر التكلفة، ولا يجوز له أن يكتفم ذلك.¹

2. المرابحة للأمر بالشراء (المركبة):

وهي قيام من يريد شراء سلعة معينة بالطلب من البنك الإسلامي هذه السلعة بعد أن يحدد له مواصفاتها ومصدرها، ثم يقوم بشرائها منه مرابحة على تكلفتها عندما يشتريها البنك، ويسمى من يريد السلعة بالأمر بالشراء، أما البنك فيسمى المأمور بالشراء أو البيع.²

وقد أصبح البيع المرابحة للأمر بالشراء، أو ما يمكن أن يعبر عنه " مع الوعد بالشراء " منتشراً بشكل كبير في المؤسسات الإسلامية المالية، حيث وبطلب من العميل تقوم المؤسسة المالية بشراء سلعة سواء كانت للأفراد مثل السيارات، أو المنازل أو غير ذلك، أو ما كان منه للمؤسسات أو الشركات مثل الأجهزة الطبية و المعدات التي تحتاجها المصانع، أو المواد الأولية التي تحتاج إليها في المشاريع الإنشائية، على أساس أن طال التمويل يشتري السلعة هذه بعد تملك المؤسسة المالية لها مع هامش ربح يضاف إلى سعر السلعة، ويزيد هذا الهامش وينقص حسب المدة التي يتم فيها السداد.³

الفرع الثاني: صيغة السلم والاستصناع

أولاً: صيغة السلم

يعد عقد السلم من أدوات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية والتي يمكن من خلالها تشغيل أموال البنك وتحقيق الأرباح، وأيضاً المساهمة في التنمية الزراعية واستغلال الأراضي والمزارعين وتشغيل العمالة.

1. تعريف السلم:

هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد، وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل. كما يعرف على أنه " عبارة عن شراء سلعة ما بثمن مدفوع في الحال، مع تأجيل تسليمها إلى وقت لاحق أو أجل لاحق، وبيع السلم هو عكس البيع بثمن مؤجل، وقد عرفه الفقهاء بأنه بيع أجل بعاجل، حيث يتم توفير السيولة النقدية للعملاء، مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالا، ويكون الاستلام مؤجلاً لأجل معلوم، وتلائم هذه الصيغة المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين، حيث يقوم البنك بشراء المحصول مقدماً.⁴

¹ نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للأمر بالشراء نموذجاً)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11 ديسمبر 2016، ص 535.

² عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004، ص 95.

³ خليدة بوجحيش، نصيرة بلخضة وآخرون، دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، أيام 23-24 فيفري 2011، ص 12.

⁴ محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 198.

2. شروط السلم:

أ- شروط متعلقة ببيع المسلم فيه: نذكر¹

✓ تأجيل التسليم بالنسبة للمسلم فيه، لأن في هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون التسليم حالاً.

✓ أن يكون الأجل معلوماً باتفاق المذاهب، وأجاز الإمام مالك أن يكون بتوقيت معلوم ولو كان غير محدد كالخصاد.

✓ أن يكون المسلم فيه ديناً في الذمة، ولا يكون معيناً حق رب السلم بذاته بل هو دين في ذمة المسلم إليه بذلك لا يجوز السلم في العقار.

✓ أن يكون المسلم فيه معلوماً علماً برفع الجهالة من حيث المقدار عدداً أو كيلاً أو وزناً.

✓ أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه عند حلول الأجل.

✓ ألا يعمل البديلين إحدى علل الربا بأن كان البيع والتمن من دائرة الأموال.

✓ تحديد مكان التسليم والأصل أن يكون مكان العقد وإن كان البعض لا يعتبره شرطاً

ب- شروط رأس المال السلم:²

✓ تعجيل رأس المال وتسليمه للبائع فعلاً في مجلس العقد، ويجاز للمالكيه تأخيره لمدة لا تزيد عن ثلاث أيام ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى لا يتحول إلى بيع الدين بالدين.

✓ بيان جنس رأس المال [دينار، درهم، جنيه.....]

✓ بيان قدر رأس المال [المليون، نصف مليون.....]

ثانياً: صيغة الاستصناع

1. تعريف الاستصناع:

فالاستصناع هو عقد من عقود التمويل الإسلامي، بمقتضاه يتم صنع السلع وفقاً لطلب، بمواد من عند الصانع بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط، وفي هذا العقد يسمى المشتري مستصنعاً والبائع صانعاً والشيء محلاً لعقد مستصنعاً فيه، والعوض يسمى ثمناً.³

¹ أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامي- البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2007، ص 42.

² محمد حربي العريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع السابق، ص 208.

³ علي يوسفات، عبد الرحمن عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية" بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر -، المجلد 01، العدد 01، جانفي 2012، ص 368.

الاستصناع عقد بين طرفين، يسمى الأول صانعا (البائع) والذي يقوم بصناعة شيء معين ومواد من عنده ليبيعه إلى الطرف الثاني والذي يسمى مستصنعا (المشتري)، بناء على طلب منه، مقابل ثمن معلوم، وتجدر الإشارة إلى أن الثمن يمكن أن يكون حالا أو مؤجلا، وقد يسدد على أقساط.¹

2. شروط وأركان الاستصناع.

للاستصناع شروط بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد وهي:

- ✓ بيان جنس الشيء المراد تصنيعه ونوعه وصفته وقدره بشكل واضح لا يدع مجال للاختلاف أو النزاع.
- ✓ أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.
- ✓ أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع.
- ✓ أن يكون فيه أجل.²

أما أركان الاستصناع نذكر منها:

- ✓ العاقدان: الصانع الذي يطلب الصناعة، والمستصنع الذي يقوم بعملية التصنيع.
- ✓ صيغة العقد: الصيغة التي تتم بين العاقدين (الإيجاب والقبول).
- ✓ محل العقد: موضوع العقد (العين المصنوعة أو العمل من الصانع، الثمن).
- ✓ أن يكون محل العقد مما يجري عليه التعامل بين الناس.
- ✓ أن تكون المواد الخام والعمل من الصانع.
- ✓ أن يكون فيه أجل.³

الفرع الثالث: التمويل بأشكال أخرى

أولا صيغة الإجارة

1. تعريف الإجارة:

تطبق البنوك الإسلامية صيغة الإجارة وتتم بتقديم خدمات للعملاء بطلب منهم، متمثلة في تأجير مباني وآلات ومعدات مختلفة لينتفعوا من خدماتها، وهذا في حالة عدم إمكانية العميل تسديد قيمتها، أو لكون احتياجه إليها ليس احتياجا دائما وإنما لفترة محدودة، فإنه يطلب الحصول على حقا لانتفاع بالمنقولات والعقارات خلال مدة معينة مقابل ثمن معلوم يدفعه دوريا.⁴

¹ أمين قسول، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية-تحليل نظري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، العدد 19، جانفي 2018، ص 49.

² محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سابق، ص 191.

³ أحمد شوقي سليمان، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها- حالة عملية-، الهندسة المالية، العدد 59، أبريل 2017، ص 76.

⁴ نقادي حفيظ، مرجع سابق، ص 247.

2. شروط الإجارة:

- ✓ توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام.
- ✓ أن يكون المؤجر مالكا للعين المؤجرة.
- ✓ أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- ✓ أن تكون مدة التأجير معلومة وتناسب مع عمر الأصل.
- ✓ ألا يتعلق بالعين المؤجرة حق للغير.
- ✓ أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة المؤدية للنزاع.
- ✓ أن تكون المنفعة مقدورة التسليم.¹

3. أنواع الإجارة:

أ. التأجير التشغيلي:

في هذه الحالة يتقدم المستأجر إلى البنك الإسلامي لتأجير أصل ما لمدة محددة، يتم خلالها استغلال الأصل المؤجر لصالح المستأجر، وتتميز بأنها محددة بأجل يرد المأجور بعدها إلى المالك أو يجدد العقد لمدة أخرى، ولا يتطلب هذا النوع إطفاء كامل القيمة الأصل.²

ب/ التأجير التمويلي (التأجير المنتهي بالتمليك)

في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر، مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته أو بسعر يحدد في الوعد، أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود بالتأجير التمويلي.³

أولاً: صيغة القرض الحسن

1. تعريف القرض الحسن

وهو عقد بين طرفين لأحدهما القرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه، وبالتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي، وتضاف عادة كلمة "حسن" على المقرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في

¹ حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص 196.

² حسني عبد العزيز يحيى، مرجع سابق، ص 97.

³ محمود حسين الوادي، حسن محمد سمحان، مرجع سابق، ص 260.

الإسلام، أي عدم وجود العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء.¹

2. شروط القرض الحسن:

لتمويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، نوجزها في الآتي:

- أ- التحقق من مشروعية الاسباب المطلوب من أجلها هذا القرض، وبالتالي بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان.
- ب- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقرض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرط.
- ج- على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا وبالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سداده على أقساط متساوية يتفق عليها.
- د- يجب أن يكون القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.
- هـ- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لان الإقراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.

و- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا.²

ثالثا: صيغة التمويل عن الطريق البيع الآجل

1. تعريف البيع الآجل

البيع الآجل من الصيغ التمويلية التي تقدمها البنوك الإسلامية والتي توجه لسداد قيم السلع مع تقديمها والسماح بتأجيل السداد إلى أجل مسمى، وهو البيع إلى أجل معلوم بزيادة عن الثمن النقدي في الحال.

2. تطبيقات البيع الآجل بالبنوك الإسلامية:

يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدم هذا التمويل على طريقتين كالتالي:

أ. بيع آجل:

بأن تبيع السلعة بسعر متفق عليه مع الشاري ويتم تسليم السلعة في الحال في مجلس البيع ثم استلام ثمنها آجلا في موعد لاحق محدد.

¹ إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019. ص ص 34-35.

² سعيد بعزير، طارق مخلوي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018، ص ص 102-103.

ب. بيع تقسيط:

بأن تبيع السلعة بسعر متفق عليه مع الشاري ويتم تسليم السلعة في الحال في مجلس البيع ثم استلام ثمنها على أقساط بمواعيد لاحقة.

البيع الآجل من أساليب التمويل التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية، ونظراً لمرونته وسهولة التعامل به يقبل عليه الكثير من العملاء.

4. شروط البيع الآجل:

لبيع الآجل شروط لا يصلح العقد إلا بها وهي كما يلي:

✓ أن يكون البائع مالكا للسلعة، أي لا يجوز أن تكون السلعة في غير مالك البائع أثناء البيع.

✓ أن تكون السلعة مقبوضة للبائع وهو حائز لها.

✓ ألا يدخل في البيع أي شكل من أشكال الربا.

✓ ألا تكون السلعة البيعة مؤجلة.

✓ أن يكون البيع بالتقسيط نافذاً، فلا يصلح تعليق عقد البيع على أداء جميع الأقساط، ألا يشترط أن يزيد البائع الثمن

عند التأخر عن الوفاء ببعض الأقساط إذا اشترط ذلك كان فائدة ربوية محرمة.¹

¹ مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1990، ص15.

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على مختلف الجوانب الأساسية لموضوع البنوك الإسلامية، التي تعتبر حديثة النشأة والعمل، لكنها حققت تميزا ملحوظا جعلها تتميز على جميع الأصعدة لتنافس البنوك الربوية، حيث يعتبر البنك الإسلامي مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا وخارجيا، ومن الناحية العملية كانت أول محاولة للقيام بالعمل البنكي الإسلامي خلال الأربعينيات من القرن الماضي في باكستان، ثم توالى محاولات إنشاء البنوك الإسلامية، ويعتبر بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي خاص أنشأ في سنة 1975، ثم استمرت بعده بإنشاء البنوك الإسلامية في كل الدول بما فيها الغربية، وتحولت عدة بنوك من العمل المصرفي التقليدي إلى الإسلامي وفتح نوافذ للعمل المصرفي.

فالبنك الإسلامي هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي الفائض والعجز المالي، وفقا لآلية المشاركة في الربح والخسارة المبنية على أحكام عقد المضاربة الشرعية وقاعدة الغنم بالغرم، كما أن أمامه العديد من أساليب التمويل التي يمكن أن يستخدمها كبديل عن أسلوب الإقراض بفائدة الذي تمارسه البنوك الأخرى التقليدية، فالبنك الإسلامي يمكن أن يكون مضاربا أو مشاركا وذلك بالنسبة لكل من الاستثمارات طويلة أو قصيرة أو متوسطة الأجل، وفي جميع أنواع النشاط الاقتصادي كما يمكنه أن يكون تاجرا من خلال قيامه بعمليات البيع المختلفة من مراجعة، والسلم، والبيع بالتقسيط، والبيع الآجل وذلك دائما في إطار الشريعة الإسلامية.

وتتمتع البنوك الإسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية نذكر منها:

* امتناعها الكلي عن التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاءا، والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

* خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه

البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافا للبنوك التجارية التي تخضع لرقابة مالية فقط.

* تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة، فهي تقوم على المراجعة للآمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى، ولا تقبل على الاستثمار إلا في نطاق ضيق من أعمالها.

* استعمالها لصيغ التمويل الخاصة بها، والتي لم تمنعها من الاستفادة من التقنيات المصرفية المعاصرة والتي تمارسها البنوك التجارية، وهذا راجع لاتساع رقعة الاجتهاد الفقهي الذي أعطى أهمية بالغة للأعمال البنكية الإسلامية.

* أخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتيسير الذي تتم فيه مراعاة الجوانب الإنسانية كتأجيل دين المعسر.

* تقوم البنوك الإسلامية بتوظيف الأموال وفق ما تمليه عليها المصلحة التجارية وما لا يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وذلك من خلال صيغ التمويل الشرعية من: المضاربة، المشاركة، المراجعة، وصيغ أخرى.

الفصل الثاني:

تمويل استثمارات البنية التحتية

تمم

المبحث الأول: مفاهيم حول البنية التحتية والتمويل

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل البنية التحتية وكيفية

معد صفة تشريعاتها

خلاصة

تمهيد:

يعتبر الاستثمار في البنية التحتية عاملاً مهماً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، وتعد من مقومات الدول الحديثة، والتي تهتم بتطويرها وذلك لما لها من أثر في الرفع من أداء الاقتصاد بشكل عام، حيث تعتبر الاستثمارات التي ترتبط بمجال البنية التحتية من أهم المتطلبات التي تسعى الدول في الوقت الراهن إلى إقامتها بغية وضع الأرضية التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة ومردود عال، يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في مختلف المجالات الصناعية والإنتاجية والخدماتية، وتعدد أساليب وصيغ تمويل البنية التحتية كما أنهما في غالب الأمر تتطلب مبالغ ضخمة لتشييدها، وسنحاول تحديد ماهية البنية التحتية، إلى جانب المتطلبات المالية لتمويلها، وصيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل استثمارات البنية التحتية. ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم حول البنية التحتية

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل البنية التحتية وكيفية عقد صفقة تشييدها

المبحث الأول: مفاهيم حول البنية التحتية

تؤدي البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فهي تشكل عصباً رئيسياً لعمليات التنمية بكافة مستوياتها، لذلك تشغل جودة البنية التحتية حيزاً مهماً لما لها من تأثير في تطوير الكتلة العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية والبيئية القائمة والارتقاء بها، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بما وبخصائصها وأهميتها وبالمتطلبات المالية لتمويلها.

المطلب الأول: ماهية البنية التحتية

الفرع الأول: تعريف وخصائص البنية التحتية وأهميتها

أولاً: تعريف البنية التحتية

لقد تم استخدام مصطلح البنية التحتية لأول مرة عام 1927م في القرن التاسع عشر في فرنسا، وذلك للإشارة إلى مجموعة الطرق والجسور، لبدء العمل في نظام اقتصادي في المجالات: الصناعية والتجارية والخدماتية والإنشائية كافة، وفي هذا الإطار قدمت مجموعة من التعاريف وهي كالتالي:

يعد تعريف هيدسون من أبرز ما تم اعتماده لتعريف البنية التحتية، حيث عرفها بأنها " النظم المادية والمرافق التي توفر الخدمات العامة الأساسية مثل النقل ومرافق المياه، الغاز، الكهرباء، الطاقة، الاتصالات ومرافق السكك الحديدية " ¹.

أما البنك الدولي فيعرف البنية التحتية بأنها " مجموعة المنشآت والشبكات والخدمات التي يجب أن تتوفر بالمدن، والمناطق الحضرية والتي لا يمكن دون وجودها ممارسة النشاط الاقتصادي والاجتماعي بكفاءة، وتشكل منتجاتها سلع أو خدمات، وفي بعض الأحيان ذات طبيعة احتكارية تقدمها الحكومة " ².

كما تعرف على أنها: " مجموعة مترابطة من العناصر الهيكلية التي توفر إطارات الدعم الهيكلي، وبالتالي فهي الخدمات التي تمثل العمود الفقري والأساسي من تجهيزات يتم تشييدها لكي تلبي الاحتياجات الحضرية، وتساند الاقتصاد الوطني وتؤدي دور الرابط الذي يربط المجتمعات ويجعلها متلاحمة " ³.

ومن وجهة نظر قانونية وبناء على تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، تعرف البنية التحتية من خلال تقسيمها إلى صنفين كما يلي:

- يعني مرفقاً للبنية التحتية: المنشآت المادية والنظم التي توفر الخدمات للجمهور عامة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- يعني مشروعاً للبنية التحتية تصميم مرافق جديدة للبنية التحتية وتشبيدها وإعدادها وتشغيلها أو إصلاح مرافق موجودة

¹ علي عبد العال، ماهر أبوراس، تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2016، ص 8.

² وسيلة سعود، عباس فرحات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، 16 أبريل 2018، ص 204.

³ محمد صلاح، طلال زغبة، محددات تمويل مشروعات البنية التحتية وفق نظام الـ BOT-دراسة نظرية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018، ص 224.

للبنية التحتية، أو توسيعها أو تشغيلها.¹

هذا وقد ارتبط مفهوم البنية التحتية بآدمى الأمر بالثورة الصناعية، أين عرفت على أنها "مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة، أو ما يسمى بالبنية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة، ويتوسع المفهوم من خلال إدراج أنشطة رأس المال الاجتماعي، ويركوتر (Cotner) أن البنية التحتية تتميز بكون:

- أنها تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطاً مسبقاً لتحفيز النمو الصناعي.

- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات التي تنتج من هذه الخدمات يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.

- أن الطاقات المنتجة لهذه الخدمات تتميز ببعض الخصائص، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وأنها معمرة بصورة غير عادية.²

أما التعريف التالي فيعد الأكثر شمولية في وقتنا الحالي:

البنية التحتية هي مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة، كجمع النفايات وتقديم خدمات النقل العامة، وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتهما، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتهما، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم.³

ثانياً: خصائص البنية التحتية

تتمثل خصائص البنية التحتية في عناصر عدة أهمها:

1. إن هذه المشاريع ذات أهمية اجتماعية وسياسية كبيرة، من خلال تقديمها للجمهور خدمات أساسية وضرورية مثل خدمات المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الطرق، المطارات والموانئ والسكك الحديدية.
2. إن منافع وخدمات هذه المشاريع لا تعود على فرد أو مجموعة من الأفراد أو جهات معينة، وإنما تعود على كافة أفراد المجتمع سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، كما أنها لا تعود على قطاع اقتصادي دون غيره وإنما تشمل الكثير من قطاعات الاقتصاد، ومن حق أي فرد أو جهة في المجتمع أن ينتفع بها بغض النظر عن مدى مساهمته في تكلفتها، أو إنشائها أو صيانتها.

¹ رضا بوشقورة، تسيير البنى التحتية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، جامعة المسيلة، جانفي 2018، ص 569.

² محمد الشريف بن زواي، هاجر سلاطني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2015، ص 76.

³ عبد القادر مطاي، أمال بن الدين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنى التحتية-نظام البوت BOT نموذجاً، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، جامعة الشلف، 2017، ص ص 156-157.

3. لمشاريع البنية التحتية أهمية كبيرة للتنمية الاقتصادية وذلك في المجتمعات المختلفة، فلا يمكن أن يتصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية في أي مجتمع دون وجود بنية تحتية متقدمة فيه، وقد أثبتت بعض الدراسات التطبيقية أن كل زيادة في رصيد الدولة من البنية التحتية بنسبة 1% يصاحبها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة تقريبا.¹

4. طول مدتي الإنشاء والاستغلال حيث عادت ما تستغرق مشاريع البنية التحتية فترة زمنية طويلة لإنجازها، كما أن هذه المشروعات تتسم بطول فترة الاستغلال أي فترة التشغيل والإنتاج، ولهذا السبب فإن معدل الربحية في هذه المشروعات يكون منخفضا ومدة استرداد رأس المال تكون طويلة.

5. عدم قابلية مشروعات البنية التحتية للتجزئة، فحسب علماء التنمية الاقتصادية فإن مشروعات البنية التحتية تكون غير قابلة للتجزئة، وذلك راجع لضخامة الحد الأدنى لحجم المشروعات، وحاجتها لرؤوس أموال ضخمة، وعليه فمن الضرورة أن يكون هناك برنامجا استثماريا يغطي جميع مجالات الإنتاج للاستفادة من الوفورات الخارجية للمشاريع التنموية، وتقليل تكاليف إنجاز هذه المشاريع.

6. ارتفاع الكثافة الرأسمالية بحيث تتطلب عادة كميات من كبيرة رؤوس الأموال النقدية لتنفيذها، ويتحقق العائد منها على فترات زمنية طويلة نسبيا، الأمر الذي يجعل درجة المخاطرة المحيطة بها مرتفعة نسبيا، وكلما ارتفعت كثافة رأس المال المستثمر قل معدل دوران رأس المال، مما يؤدي إلى فترة طول الاسترداد، فكبر حجم استثمارات هذه المشاريع، يتطلب كبر حجم التمويل المطلوب لها، وكذلك كبر حجم مستهلكي خدمات هذه المشاريع وتنوع مستويات دخولهم.²

ثالثا: أهمية البنية التحتية

للبنية التحتية أهمية كبيرة ومتعددة نذكر منها:

1. إن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية تتوقف أولوياتها على ما فيها من تحقيق لمصالح المواطنين الضرورية ثم التحسينية، وبالتالي فإن أهمية تنفيذها تكون مرتبة في ضوء تحقيق هذه المصالح.
2. إن بناء وتشديد مشاريع البنية التحتية أمر ضروري لمصلحة الاقتصاد القومي، لأن قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة يعتمد على مدى توفر البنية التحتية الملائمة، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات، وبالتالي تزداد إمكانية هذه المشاريع، وتستمر في نشاطها الاقتصادي.³

¹ الأزهر عزة، سارة ميسي، محمد الأمين ميرة، البنية التحتية: مفاهيم وأساسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 238.

² سميرة كرمين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، مجلة الراصد العلمي، جامعة وهران -01-أحمد بن بلة، المجلد 06، العدد 01، جانفي 2019، ص 253.

³ سميرة بلغوا، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 45.

3. إن توفر الطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل والمواصلات ومحطات الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء للمشاريع الصناعية، يساهم في التوطن الصناعي وإحداث المدن والمراكز الصناعية، كما أن وفرة شبكات الري والصرف ومحطات معالجة المياه وتخليتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي، وتساهم قطاعات خدمات البنية التحتية مساهمة مباشرة وغير مباشرة في النمو وتوليد الدخل وزيادة الرفاه، وتضطلع هذه القطاعات بوظيفة اجتماعية هامة، ذلك أن الحصول على الخدمات الأساسية (بما فيها المياه الصالحة للشرب)، وإتاحة الخدمات المالية للجميع وسد الفجوة الرقمية.¹

4. تساهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من مدينة إلى أخرى أو من دولة إلى أخرى، فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة.

5. إن الاستثمارات في البنية التحتية الحديثة تضع أسس للتنمية الاقتصادية والنمو، فمن شأن مشاريع إنشاء الطرق والجسور وتوزيع الطاقة الكهربائية وإجراء تحسينات على البنية التحتية إلى خلق فرص العمل، كما أن هذه المشاريع تساعد بعد إنجازها في زيادة ثروته ورفع مستوى معيشة مواطنيه.

6. تعتبر البنية التحتية ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلد، وعليه فإن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن تأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية.²

الفرع الثاني: أنواع ومكونات البنية التحتية

أولاً: أنواع البنى التحتية

يصنف التمويل أو الإنفاق على البنية التحتية حسب قطاعها إلى:

1- البنى التحتية الإدارية:

يشمل هذا النوع الاستثمار في البنى التحتية غير المنقولة كتلك التي تتكون في الأعمال والدراسات التي تخص بعض المنظمات الوطنية والمحلية ذات الصلة المدنية ومباني الإدارات المركزية، الدفاع الوطني، العدالة، الحماية المدنية.

2- البنى التحتية التعليمية:

يُجد في هذا النوع التمويل العام الخاص بالتعليم والتكوين والتي تهتم بالمباني والتجهيزات لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي التريبة والتكوين المهني.

¹ محمد براق، عبد الحميد فيجل، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية " إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة المجلد 03، العدد 05، 2018، ص 06.

² نسرين بسيط، تمويل البنى التحتية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012، ص 7.

3- البنى التحتية الاجتماعية والثقافية:

يمكن لتمويل البنى التحتية الاجتماعية والثقافية الإسهام بطريقة غير مباشرة في النشاط الاقتصادي، في حين يبدو وأنه بعيد عن المجال الاقتصادي البحت، ويضم هو الآخر التمويل والاستثمار في الدراسات العامة للصحة العمومية، المستشفيات، الرياضة....

4- البنى التحتية الاقتصادية:

إن البنى التحتية الاقتصادية هي قلب المنشآت القاعدية، إذ تفترض النظريات الجديدة للنمو الاقتصادي بأن هذا النوع من التمويل يرتبط مباشرة بمستوى النمو المسجل في اقتصاد بلد ما.

ومن ناحية التمويل تصنف البنى التحتية إلى ثلاث أنواع:

- بنى تحتية وطنية حيث تسهل التجارة داخل البلد وتزيد من الناتج المحلي.
- بنى تحتية خاصة منجزة بواسطة القطاع الخاص
- بنى تحتية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

حيث تساهمان هاتين الأخيرتين بالدرجة الأولى في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين البنية التحتية في الدول المتخلفة وحتى المتقدمة منها.¹

ثانيا: مكونات البنية التحتية²

للبنية التحتية عدة مكونات وهي:

1- المياه الصالحة للشرب:

إن الطلب على الماء يزداد بشكل مستمر، سواء في الدول الصناعية أو التي تعاني جفاف، وعليه يجب على السلطات المحلية أن تعمل بشكل جاد في توفير المياه بما يلي حاجة زيادة الطلب على المياه والزيادة السكانية المتوقعة، وقد واجهت الكثير من الدول مشاكل في توفير المياه لسكانها بصورة كافية لأسباب عدة منها قلة مصادرها وسوء توزيعها وزيادة السكان ومن أجل المحافظة على الثروة المائية بشكل مستدام يجب بناء السدود وضمان سلامتها، تطوير برامج لتعزيز المحافظة على المياه، تنفيذ البحوث الهندسية الكهربائية، تطوير وسائل بديلة لتوفير المياه، تخطيط وتطوير المشاريع لتلبية الاحتياجات المستقبلية من الموارد.

¹ عبد القادر بابا، فطيمة نسمن، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 06، سبتمبر 2016، ص ص 220-221.

² الأزهر عزة، سارة ميسي، محمد الأمين ميرة، مرجع سابق، ص ص 237-236.

2- الطاقات الكهربائية:

تعد الطاقات الكهربائية من الخدمات المهمة والضرورية التي تعتمد عليها مفاصل الحياة وقد زادت الحاجة إلى تلك الخدمة مع زيادة التطور التكنولوجي، وقد يواجه سكان المدن مشكلة في الحصول على الطاقة الكهربائية بكميات كافية ومتساوية لجميع سكان المدينة لأسباب كثيرة منها عدم توفير مصدر للطاقة وعدم توزيعها بما ينسجم والكثافة السكانية، وعدم تطور مصادر الطاقة بما ينتسب مع زيادة الطلب عليها، لذا وجب الاستثمار في هذا القطاع وتمويله.

3- الاتصالات:

تعد خدمة الاتصالات من ضروريات الحياة في الوقت الحاضر والتي تطورت بشكل جعل العالم بالقرية الصغيرة، وذلك بفضل تعدد قنوات الاتصال بكل جهات العالم ومن أي مكان، فقد كان الهاتف النقال والحاسب المحمول والإنترنت إلى توفير تلك الخدمة للإنسان في أي مكان دون مشكلة لذا يجب على الدولة توفير تلك الخدمة لكل أفراد المجتمع، وإلا يبقى المجتمع الذي يجرم منها معزولا عن العالم ويجهل الكثير من الأمور.

4- الصرف الصحي:

تمثل خدمات الصرف الصحي أحد العناصر الأساسية التي يجب توفيرها في المناطق الحضرية وفي حالة عدم توفرها أو عدم كفاءة عملها سينتج عنها مشاكل بيئية ربما تؤدي إلى انتشار بعض الأمراض والتلوث وكثير ما تكون تلك المجاري غير الكفؤة وينتج عنها مشاكل كثيرة داخل المدن وخارجها.

5- الطرق:

شهدت صناعة الشبكات مثل الطرق والجسور تحولا عميقا في السنوات العشرين الماضية ومحاوله لتغييرات ما يمكن تغييره، وارتبط هذا التغيير بالإطار التكنولوجي والتفاعل مع مستخدمي الطرق أو الجسور، ولا يعني أن تكون الطرق سريعة وإنما يكفي أن تكون سعة الطريق واسعة، وأشار lesigne إلى أن البنية التحتية المتعلقة بالطرق لا تقتصر على الطرق والجسور والسكك الحديدية فقط بل تشمل كذلك ممرات الراجلين والممرات الخاصة بالحيوانات... إلخ.

6- التسهيلات الخاصة بالرعاية الصحية:

تحتاج كل أفراد المجتمع للرعاية الصحية، كما يجب توفير المراكز الطبية في مناطق الوصول في الموانئ والمطارات.¹

كما يشمل تمويلات البنية التحتية الاقتصادية مختلف القطاعات كالتالي:

1- قطاع النقل:

يعد قطاع النقل بفروعه وأنشطته المختلفة مكونا هاما من مكونات البنية التحتية لاقتصاد بلد ما، نظرا لما لها من تأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الصناعة والتجارة والسياحة وغيرها، وينقسم تمويل قطاع النقل إلى:

¹ نفس المرجع سابق، ص ص 236-237.

أ- النقل عبر الطرق:

تعتبر شبكات الطرق وسيلة مرنة للاتصال، والترابط بين المناطق الجغرافية سواء بالنسبة لنقل الأفراد أو البضائع، ونظرا لزيادة الاعتماد عليها من سنة لأخرى تتجه معظم الدول إلى تهيئة وتطوير وتحديث شبكات النقل كي تحصل على كفاءة أعلى في العملية الإنتاجية والاجتماعية.

ب- النقل عبر السكك الحديدية:

تبرز أهمية النقل بالسكك الحديدية من خلال قدرتها الكبيرة على نقل الحمولات الثقيلة، ولمسافات بعيدة وبسرعة عالية، وكذا تأثيرها المباشر في توزيع السكان، وإيجاد التجمعات الحضرية الكبيرة جراء مرور شبكات السكك فيها، وهذا ما نلاحظه في العديد من المدن الأوروبية الصناعية التي نمت وازدهرت جراء وجود سكك الحديد فيها.

ج- النقل البحري:

يعتبر النقل البحري من أولى الوسائل التي استخدمها الإنسان في التنقل إذ أن المجاري المائية متوفرة بصورة طبيعية وبشكل كبير، مما ساعد على استعمالها في التنقل وإلى مسافات طويلة، إضافة إلى الانخفاض الكبير في التكاليف التي تتحملها البضائع جراء الانتقال ما بين القارات، وعليه فالدولة تولي اهتمام كبير بتشديد وبناء الموانئ التي تعتبر إحدى الحلقات الأساسية والفعالة في المنظومة التجارية.

د- النقل الجوي:

أصبح النقل الجوي في الوقت الحاضر ليس فقط واسطة للنقل بين القارات وإنما أيضا بين المدن في البلد الواحد، كما أن أهمية النقل بالطائرة لا تقف عند نقل الأفراد فقط بل نقل البضائع أيضا، وعليه تسعى الدولة إلى توفير البنية الأساسية للنقل الجوي والمتمثلة في المطارات المكلفة غالبا.

2- قطاع الاتصالات:

منذ حوالي عشرون عاما كان قطاع الاتصالات في معظم بلدان العالم مبنيا على إطار مؤسس، تتولى من خلاله وزارة الاتصالات (الدولة) وضع السياسات والتشريعات الناظمة، ومتابعة إصدار القوانين، وتتولى مؤسسة تابعة للوزارة بتنفيذ هذه السياسات من خلال خطط لتطوير البنية التحتية وتشغيل الشبكات وتقديم خدمات الاتصالات، وهذا راجع إلى التطور المتسارع في تكنولوجيا الاتصالات، وتنوع وعمولة العديد من الخدمات.

3- قطاع الطاقة والموارد المائية:

تمثل مصادر الطاقة في كل من الكهرباء والغاز والبنزين بالإضافة إلى الطاقة الشمسية والطاقة النووية وغيرها، وتسهر العديد من دول العالم على الإنفاق على هذا القطاع الاستراتيجي نظرا لأهميته في الاقتصاد وتسخر لذلك مبالغ طائلة من نفقاتها

العامة، أما الإنفاق على الموارد المائية بإنشاء السدود أو حفر الآبار، أو تحلية المياه أو تصفية المياه المستعملة، يعد ضروريا لضمان أمن وتلبية احتياجات المستهلكين أو المستثمرين ما تساعدهم في العملية الإنتاجية.¹

الفرع الثالث: أسباب تدخل الدولة في استثمارات البنية التحتية ومشاكل تمويلها

أولاً: أسباب تدخل الدولة في استثمارات البنية التحتية

تعتبر البنية التحتية من المشاريع التي تدخل ضمن ما يعرف بالمشروعات العامة، والمقصود بذلك أن الدولة هي المسؤول الأول عن إنشائها، ومن بين أسباب تدخل الدولة نذكر منها:

1- أسباب تمويلية:

ويتعلق الأمر بأحد مصادر تمويل النفقات العامة للدول، حيث أن بعض الدول تعمل على احتكار إنتاج وتوفير السلع والخدمات العامة، وأحسن مثال على ذلك قيام كثير من الدول بإنشاء وإدارة الموانئ والمطارات والتي تحقق عوائد مالية مهمة من خلال عمليات تأجير مكاتبها.

2- أسباب استراتيجية:

ويتعلق الأمر بسيطرة الدولة على بعض الصناعات الهامة مثل صناعة الاسلحة والذخائر، فالمصلحة العامة تقتضي عدم قيام القطاع الخاص بمثل هذه الصناعات وذلك للحفاظ على الأمن الوطني.

3- أسباب اجتماعية:

ويتعلق الأمر بدوي الدخول المحدودة والضعيفة، فهذه الفئات تكون غير قادرة على الاستفادة من بعض السلع والخدمات، فتقوم الدولة بتوفيرها لهم مجاناً أو بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج، مثل خدمات التعليم، والصحة، فالقطاع الخاص في هذه الحالة لا يستثمر في هذه المجالات لأنها لا تحقق الربحية المرجوة.

4- أسباب اقتصادية:

تحاول الدول تحقيق الكفاءة الاقتصادية ورفعها، وذلك من خلال التخصيص الأمثل للموارد المتاحة في الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من خلال محاولة الحد من الفجوات التضخمية والانكماشية.²

ثانياً: مشاكل تمويل استثمارات البنية التحتية

1- قلة الخبرة التخطيطية:

ويقصد بها قلة خبرة الجهاز الإداري أو السلطات المحلية في مجال التخطيط، حيث تحتاج عملية توفير أي نوع من الخدمات إلى خبرة تخطيطية تستند على معايير محددة تستخدمها الدول في توفير أي نوع من الخدمات، فعندما تكون السلطات

¹ بابا عبد القادر، نسمن فطيمة، مرجع سابق، ص 221-222.

² وسيلة سعود، عباس فرحات، مرجع سابق، ص 206.

المحلية لا تمتلك المعرفة بتلك المعايير ينعكس ذلك سلبا على تخطيط وتوفير الخدمة، فضلا عن الجهل باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة منشآت البنية التحتية، ومعالجة المشاكل التي تتعرض لها بضمان استمرار تلك الخدمة بصورة مرضية لجميع السكان.

2- سوء الإدارة:

كثير من الدول تتوفر فيها كل الإمكانيات المتاحة للقيام بتمويل المشاريع، إلا أن سوء الإدارة يكون العامل الأساسي في عدم توفير الخدمات بأنواعها بما ينسجم وحاجيات السكان، ما يعني أن معوقات إنشاء المشاريع تتعلق بطبيعة الإدارة المسؤولة عن ذلك لا بغنى وفقر الدول للموارد والامكانيات.

3- توفير الغطاء المالي:

يحتاج قطاع البنية التحتية لرؤوس أموال ضخمة، ففي حال تبني القطاع العام لها تؤثر على الموازنة العامة ما يجبر السلطات على تخفيض نفقاتها، وينعكس ذلك على موظفي القطاع (انخفاض الدخل الفردي).¹

4- العوامل المحددة من الاستثمار في مشاريع البنية التحتية

• درجة التراخي الاقتصادي:

حيث تزداد فعالية الاستثمار والتي تظهر من خلال نمو الناتج فترة التراخي الاقتصادي، كما أن تسيير السياسة النقدية يحد من ارتفاع أسعار الفائدة استجابة لزيادة الاستثمار

• كفاءة الاستثمار العام:

حيث كلما تفادى إهدار الإنفاق ووجه إلى استثمارات ذات كفاءة وإنتاجية عالية، كلما ازدادت الآثار الإيجابية المترتبة عليه.

• كيفية تمويله:

تشير تجارب الاقتصاديات المتقدمة أن الاستثمار العام الذي يتم تمويله وذلك بإصدار الديون يترك آثار أكبر على الناتج حين ينمو من خلال زيادة الضرائب أو تخفيض النفقات الأخرى.²

¹ هشام ذباح، سمية حاجي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي تيسي تبسة، العدد 03، 2017، ص ص 128-129.

² يزيد تفرات، أسماء عدة، نسرين كزيب، أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، العدد الأول، جوان 2018، ص 108.

المطلب الثاني: المتطلبات المالية للبنية التحتية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تحديد ماهية التمويل من خلال ذكر أهميته وإبراز أشكاله ومخاطره، ثم نحدد المتطلبات المالية للبنية التحتية.

الفرع الأول: ماهية التمويل

حتى يتسنى لنا تحديد ماهية التمويل لابد من توضيح بعض النقاط الأساسية المتمثلة في:

أولاً: تعريف التمويل

تعريف عبد الفتاح حسن للتمويل بأنه: " تدبير الأموال في المشروع " وتعريف عبد العزيز هيكال للتمويل بأنه: " مجموع الأعمال والتصرفات التي تمدنا بوسائل الدفع في أي وقتيكون هناك حاجة إليها، ويمكن أن يكون هذا التمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل أو طويل الأجل.¹

يعرف التمويل بأنه " الإمداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها"، وطالب التمويل غالباً ما يشخص في الدولة، التي تحضر صورة متوقعة للتدفقات النقدية الداخلة من الإيرادات من جهة، والتدفقات النقدية الخارجة كنتيجة للنفقات من جهة أخرى، وتتجسد مسؤولية الدولة كعمول التي تحرص من خلاله على محاولة التأكد من حسن تدبير الإيرادات والنفقات التي تسير المال دائماً للوفاء بالنفقات اللازمة كلما ظهرت من بينها نفقات تشييد البنية التحتية، ولذلك يجدر بنا توضيح مصطلح المالية العامة التي تعرف بكونها "سلوك هيئة التخطيط في الإدارة الشاملة للاقتصاد كمنتج وحيد، وفي توجيه النفقات نحو إشباع الضرورات الاقتصادية وسد الالتزامات السياسية والاجتماعية وتوفير الموارد اللازمة".²

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أن التمويل عامة والتمويل العمومي خاصة يتمثل في توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية ويشترط أن يكون بالقيمة المطلوبة وفي الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة في الوقت المناسب.

ولكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية للأفراد، وتتطلب هذه السياسة وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية.

ومن هنا نستطيع القول إن للتمويل الإسلامي دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع.³

¹ محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل، قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية المصرفية، غير منشورة، مصارف إسلامية 2003، ص 30.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 26.

³ أحمد زبطوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 92-93.

ثانياً: أشكال التمويل ومخاطره

1- أشكال التمويل: هناك عدة أشكال للتمويل نذكر منها:

أ- التمويل المباشر والتمويل الغير مباشر

* التمويل المباشر:

يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض والمقترض والمستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي، يأخذ هذا النوع من التمويل بدوره أشكال متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية)، وتلجأ الدولة إلى التمويل المباشر عن طريق الاقتراض من الأفراد والمؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة وأسعار فائدة متباينة ومن أهم هذه السندات نجد أذونات الخزينة.

* التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق وأساليب التمويل غير المباشرة والمتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين، حيث يقوم هؤلاء الوسطاء المتمثلين في السوق المالية وبعض البنوك بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ثم توزيعها على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها.

ب- التمويل المحلي والتمويل الدولي:

ينقسم هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق والمؤسسات المالية الداخلية، وتمويل مصدره السوق المالية والهيئات المالية الدولية.

* التمويل المحلي:

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية، وهو يضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية، أي القروض والأوراق المالية والتجارية بمختلف أنواعها.... الخ، وهذا النوع يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

* التمويل الدولي:

يتطلب هذا النوع من التمويل وجود أسواق مالية دولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي تأخذ شكل الإعانات واستثمارات.

وفي حالة تطبيق هذا المفهوم على مشاريع البنية التحتية فلا بد من القيام بالدراسات الاقتصادية اللازمة لتبيان حجم العوائد المتوقعة، التكاليف وحجم المخاطرة على مستوى عمر استثمار المشروع قبل الشروع في البحث عن أسلوب التمويل

المناسب.¹

¹ نسرين بسيط، مرجع سابق، ص ص 09-10.

2- مخاطر التمويل¹

أما عن مخاطر التمويل فيمكن تقسيمها إلى مخاطر مادية، مخاطر فنية ومخاطر اقتصادية.

أ- المخاطر المادية:

وهي تلك المخاطر التي تسبب تلف المشروع الممول أو جزء منه وهذا ما ينشئ عبئ إضافي في العوائد وما يحمل تكاليف إضافية، مثل عوامل التلف الطبيعية كالإعصار والفيضانات.

ب- المخاطر الفنية:

هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة تنفيذ المشروع ومستوى جودة مواد البناء للمشروع لا تتوافق مع المخطط له من الاستغلال للاستثمار في الفترة الزمنية المحددة لذلك.

ج- المخاطر الاقتصادية:

هي المخاطر الناتجة عن مشاكل اقتصادية بحتة كخطر انخفاض الطلب على المعارض التجارية في الأسواق مثلاً، وما ينتج عنه من عدم الحصول على المددود المالي المقدر لمثل تلك المشاريع.

الفرع الثاني: ماهية التمويل الإسلامي

أولاً: تعريف التمويل الإسلامي

فالتمويل البنكي الإسلامي هو تلبية البنك الإسلامي لطالب المال إما بالعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة، هذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال أو إعطاء المال على سبيل المضاربة، أو المداخلة مع شخص في التجارة من خلال زيادة رأس مال المتداول في التجارة، أو تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.²

ولقد عرفه منذر قحف بأنه " تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية ".³

فالتمويل الإسلامي يستند إلى معايير وقواعد فقهية كقاعدة الغنم بالغرم.³

فالتمويل بالمفهوم المعاصر يمكن أن يقال عنه: " هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به، سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، وذلك عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مثل عقود المراجعة، المشاركة، أو الإجارة أو الاستصناع، أو السلم أو القرص. "

¹ صادق أحمد عبد الله السبي، مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، كلية المجتمع، جامعة بجنان، العدد الثالث عشر، 2009، ص 316.

² أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد 01، المجلد 01، 03/30، 2017، ص 44.

³ علي يوسفات، عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سابق، ص 349.

ويعرفه محمد البلتاجي على أنه " تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.¹ ويعرفه السرطاوي بأنه: " يقوم شخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية بشخص آخر، إما على سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال، واتخاذ القرار الإداري والاستثماري. "²

التمويل البنكي الإسلامي هو: تلبية البنك الإسلامي لطالب المال إما بالعمل فيه أو لاستعماله بصورة معينة، هذا التمويل إما أن يكون بالمشاركة بالأموال لرجل أعمال لا تتوافر لديه أو إعطاء رجل الأعمال المال على سبيل المضاربة، أو المداخلة مع رجل الأعمال في التجارة من خلال زيادة رأس مال رجل الأعمال المتداول (البضائع) أو على الأقل تأجير الآلات والمعدات وغيرها من صور المنفعة.

ثانياً: مميزات التمويل الإسلامي

يتميز التمويل الإسلامي بالعديد من المميزات نذكر منها:

1. اعتماد مبدأ التمويل الإسلامي يساهم في إسقاط التعامل بالفائدة، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم انخفاض أسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب عليه، ومن ثم زيادة الاستثمار وزيادة التوظيف واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وهذا بدوره يؤدي إلى الإسهام بعملية التنمية الاقتصادية.
2. تحقيق معدل أمثل للنمو الاقتصادي في المجتمع من أجل زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية، حيث يهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين من الناحية المادية والمعنوية.
3. استقرار القوة الشرائية للنقود هدف عام لكي تصبح النقود واسطة تبادل، ووحدة حسابية ومقياساً عادلاً للمدفوعات المؤجلة، ومستودع للقيمة، وتدعو التعاليم الإسلامية إلى منع التآكل في قيمة الأصول النقدية كنتيجة لاستمرار التضخم في المجتمع، وانعكاساتها السلبية على فئات المدخرين ذوي الدخل المحدود، وعملية التكوين الرأسمالي.
4. يعمل التمويل الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال ربط القيم التبادلية للسلع والخدمات، باعتبار النقود وسيلة دفع لا سلعة، من خلال تحمل مخاطر الاستثمار من قبل صاحب المال مقابل مخاطرة العامل بجهد من العملية الإنتاجية.
5. العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وحبسه عن التداول، إذ تلتزم المصارف الإسلامية على تنمية الأموال التي يجازتها سواء كانت للمساهمين أو المودعين.³

¹ محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، مرجع سابق، ص 277.

² أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، مرجع سابق، ص 44.

³ عبد القادر قطاف، عبيات مقدم، إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية" البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2013-2015"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 30، 2017، ص 301.

ثالثاً: قواعد التمويل الإسلامي¹

وهي التي تحكم العمليات التمويلية عبر الصيغ المختلفة التي يطرحها التمويل الإسلامي، وهي مستنبطة من فقه المعاملات الشرعية الإسلامية، وحسب مندر قحف هنالك ثلاث قواعد عامة للتمويل الإسلامي وهي:

1- قاعدة التملك:

التملك هو الذي يعطي الحق للمالك في الزيادات المتولدة عن الشيء المملوك، سواء كانت هذه الزيادات بفعل عوامل طبيعية أو باجتهاد المالك أو بعوامل السوق (العرض والطلب) وتبنى هذه القاعدة على قاعدتين فقهييتين هما "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم" - أما قاعدة الخراج بالضمان، فالخراج يعني "الحاصل من الشيء إذا كان منفصلاً عنه غير متولد منه، ككسب العبد، وسكنى الدار"، بالضمان "أي بمقابلة دخوله في ضمان من سلم له خراجه، فما لم يدخل في ضمانه لم يسلم له خراجه. ب- أما قاعدة الغرم بالغنم، ويعني الغرم "ما يلزم المرء لقاء شيء، من مال أو نفس، مقابل بالغنم" وهو ما يحصل له من مرغوبه من ذلك الشيء" فالغنم يستوجب الغرم، وهذا هو العدل، فالتكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعاً.

2- قاعدة الواقعية

وتعني هذه القاعدة معاملة الأشياء على طبيعتها في أرض الواقع، أي أن يكون الشيء المملوك قابلاً للنماء بطبيعته، فيكون بذلك الحق للمالك في الزيادة التي تحصل له، سواء كانت هذه الزيادة بفعل عوامل طبيعية كالأنعام والعشب، أو لجهد بشري في إنتاج السلع والخدمات، أو بفعل عوامل العرض والطلب في السوق، وإذا كان هذا الملك لا ينمو بطبيعته فلا يحق للمالك في الشريعة الإسلامية أي زيادة حتى ولو كان لاتفاق بين طرفي عملية التمويل، ومن الأمثلة على ذلك هو الدين، فهو حق للدائن على المدين محدد بقدر معين نقداً كان أو عيناً، وليس شيء ملموساً يمكن أن ينمو، فلا ينبغي عليه زيادة، وكذلك لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثمار هذا المال، فإذا كان ربحاً فله حصة منه، وإن كان خسارة نقص ماله بقدر خسارته، ولا يمكن أن يكون العائد مقطوعاً سلفاً كسعر الفائدة على قروض البنوك التقليدية.

3- قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات

أي أن العملية التمويلية يجب أن تمر عبر السلع والخدمات، سواء في إنتاجها عن طريق المشاركات، أو في تداولها عن طريق البيوع أو الإجارة، ولهذا القاعدة أهمية كبيرة إذ أنها تقوي الرابط بين الاقتصاد الرمزي أو النقدي و الاقتصاد الحقيقي، وعدم سماحها بالتمويل النقدي المحض، الذي يؤدي إلى تداول النقود بعيداً عن الاقتصاد الحقيقي، عن طريق تداول الديون أو القيم والأصول النقدية بين البنوك والمؤسسات المالية، والتي تمثل جزء كبير من التمويل العالمي حالياً، كما أن حصر التمويل بالإنتاج

¹ موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013، ص ص 117-118.

والتداول الحقيقي للسلع والخدمات يجعل من حجم التمويل مرتبطاً بحجم الحاجيات التمويلية الحقيقية، مما يجنب تجاوز التراكمات النقدية لحاجيات الإنتاج و التداول الفعلية، مما يساعد على استقرار الأسواق المالية.

رابعاً: معايير التمويل الإسلامي

يمكن تقسيم المعايير إلى مجموعتين هما:

1- المعايير المادية:

يتم تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية، مما يعني أن نجاح المشروع من المنظوم المادي لا يكون ناجحاً إن لم يكن بالمقاييس الشرعية:

أ- الربحية:

تتضمن طرقاً بسيطة في تقييم الجدوى المالية للمشروع مثل الفترة اللازمة لاستعادة المبالغ المستثمرة من التدفق النقدي الصافي ومعدل العائد على الاستثمار.

ب- السيولة:

تتضمن السيولة طرق متنوعة للتعرف على الوفاء بالتزاماته حال منح التمويل مثل التعرف على تغطية الموجودات قصيرة الأجل لالتزامات قصيرة الأجل، عن طريق احتساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها.

ج- الأمان:

إن الوديعة الاستثمارية في البنك الإسلامي هي ليست ديناً في ذمته ولكنها مال مدفوع للمصرف على سبيلاً لمضاربة المشروع مما يعني تحمل صاحب الوديعة للمخاطر جنب إلى جنب مع المصرف الإسلامي.

2- المعايير الشرعية:

تعتبر هذه المعايير الفاصل في قبول ورفض الاستثمار من طرف البنك الإسلامي:

أ- أن يكون الهدف من المشروع مقبولاً شرعياً وان لا يكون فيه ضرر للمساهمين أكثر من نفقة لهم.

ب- يجب ألا يكون مدخلات المشروع غير مقبولة شرعاً مثل استخدام لحوم الخنازير أو شحومها في صناعة المعلبات.

ج- يجب ألا تكون مخرجات المشروع محرمة شرعاً كأن يتم إنشاء مصنعاً لإنتاج الخمر أو بناء ملهى ليلي.

د- عدم استخدام الأدوات أو الأساليب المحرمة شرعاً في المشروع فلا يجوز استخدام طرق ذبح محرمة في مصنع اللحوم

المعلبة أو استخدام أوواني الذهب في الفنادق أو المطاعم.

هـ- ألا يكون الاستثمار منهياً عنه شرعاً مثل الدخول في أسواق العملات الآجلة.¹

¹ عقبة عبد اللاوي، آسيا قروي، صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية " دراسة حالة بنك قطر لإسلامي (QIB) للفترة 2006-2014"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد 30، 2017، ص 30.

خامسا: كفاءة التمويل الإسلامي

إن التنوع في أساليب التمويل الإسلامية يحقق الهدف المقصود من التمويل، ويساعد في زيادة التوسع في الاستثمارات الحقيقية، ويتوقع للتمويل الإسلامي ألا يحدث آثارا تضخمية بخلاف التمويل التقليدي، ويختلف التمويل الإسلامي عن التقليدي في استمرار ملكية رأس المال للمالك الأصلي بخلاف المقترض بفائدة، فإن ملكية رأس المال تنتقل إلى الطرف الآخر وهذا يؤكد على أن طبيعة التمويل الإسلامي قائمة على مبدأ أساسي وهو " أن الخراج بالضمان، والغنم بالغرم"، ويبقى الممول شريكا للمتمول غنما و غرما، أما في حالة الإقراض بفائدة فإن العلاقة بين المقرض والمقترض هي علاقة دائن بمدين في جميع الأحوال، وبالتالي تنفصل شخصية الدائن عن المدين بمجرد إقراضه، وضمان استرداده للأصل والفائدة المترتبة عليه، وبهذه الصورة فمن الموارد والمدخرات يتم تجميعها من الأغنياء والفقراء ويعاد توزيعها لصالح الأغنياء فقط، وهذا يعني تدفقا للموارد المالية من الفقراء وهم الأكثر إلى الأغنياء وهم قلة.¹

¹ أحمد رشاد مرداسي، صبرينة بوطبة، مرجع السابق، ص 46.

المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل البنية التحتية وكيفية عقد صفقة تشييدها

تؤدي البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين، كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي، كما أن وجود بنية تحتية ذات كفاءة ومردود عالٍ يعتبر من أهم عناصر جذب الاستثمار في مختلف المجالات الصناعية والإنتاجية والخدماتية، وتتعدد أساليب تمويل البنية التحتية، ونظراً للانعكاسات السلبية المترتبة عن التمويل المرتبط بنظام الفوائد المسبقة وارتفاع تكاليفه، وحاجة الاقتصاد الوطني لصيغ تمويلية واستثمارية تقوم على المشاركة بين الأطراف المتفاعلة في الحياة الاقتصادية، فإن الضرورة ملحة لترقية أساليب التمويل الإسلامي وتطبيقاته في المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغتي الاستصناع والمشاركة

أصبح عقد الاستصناع من العقود ذات الأهمية الكبيرة للبنوك لتلبية احتياجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي لا يمكن تمويلها بعقود البيوع الأخرى وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن المؤجل أو على أقساط، وفقاً لقدرات المستصنع وموافقة الصانع على ذلك، وأن تنوع الحاجات واختلاف الرغبات والأذواق دور مهم في ظهور عقد الاستصناع، وينحصر الاستصناع في المصنوعات التي تتطلب بعض المواصفات الخاصة التي لا توجد عادة في البضاعة المتوفرة في الأسواق كالبضائع المخزنة والمصنوعة مسبقاً.¹

الفرع الأول: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغة الاستصناع

أولاً: مجالات التطبيق العملي للاستصناع²

أصبح عقد الاستصناع من العقود ذات الأهمية الكبيرة للبنوك لتلبية احتياجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي يمكن تمويلها بعقود البيوع الأخرى، وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن المؤجل أو على أقساط، وفقاً لقدرات المستصنع وموافقة الصانع على ذلك، وإن تنوع الحاجات واختلاف الرغبات والأذواق دور مهم في ظهور عقد الاستصناع، كما أن عدم توفر القدرة المادية والمالية لدى الصانعين على الإنتاج بكميات كبيرة لتلبية الطلب الفعلي المسبق من المستهلكين، كان لها دور هي الأخرى في انتشار هذا العقد.

ومنه يمكن تطبيق عقد الاستصناع في عدة مجالات منها:

1. أن تقوم البنوك الإسلامية ببناء المنازل وأن يقوم هؤلاء بتسديد ثمنها على دفعات، وبهذا تكون هذه البنوك قد أسهمت

في حل مشكلة السكن في العالم الإسلامي.

2. إقامة المباني المختلفة من المجمعات السكنية والمستشفيات والمدارس والجامعات.

3. إنشاء الطرق وشبكات المياه والصرف، تخطيط الأراضي وإنارتها وشق الطرق فيها وتعييدها.

¹ نعيم نمر داوود، مرجع سابق، ص 179.

² سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثالث، العدد الأول، جوان 2018، ص 96.

صناعة الطائرات، المركبات، السفن والآلات المختلفة.

وهكذا نجد أن عقد الاستصناع قد دخل ويمكن أن يدخل في مجالات لا حدود لها في عصرنا الحالي، وبالتالي لعقد

الاستصناع دور فعال في تمويل البنية التحتية لأي بلد.

ثانياً: الخطوات العملية لعقد الاستصناع في تمويل البنية التحتية

تمثل خطوات تنفيذ عقد الاستصناع فيما يلي:

1- يتقدم العميل (المستصنع) إلى البنك يطلب منه أن يقوم بتصنيع ما يرغب به مدعماً بالمواصفات والرسومات والكميات المطلوبة، ويعرض أيضاً مع طلبه الدفعة المقدمة التي يمكن سدادها للبنك الإسلامي، والضمانات التي يعرضها، وطريقة السداد دفعة واحدة أو على أقساط متعددة شهرية أو ربع سنوية، مصحوبة بدراسة مالية يقدر فيها الإيراد المتوقع ومدى قدرته على الوفاء بسداد الأقساط.

2- يقوم البنك بعمل دراسة جدوى فنية متخصصة للمشروع (موضوع التصنيع) بمعرفة خبراء التمويل فيالبنك مع الاستعانة بكتب استشاري هندسي يتبع البنك (عند الضرورة)، بغرض التعرف على جدوى تمويل المشروع، وفي حالة موافقة البنك على العرض المقدم من العميل يطلب منه تقديم المستندات النهائية للتمويل وتقديم الضمانات اللازمة.

3- بعد الاتفاق النهائي بين البنك (الصانع) وبين العميل (المستصنع) يقوم البنك بتوقيع عقد بيع الاستصناع مع العميل يحدد فيه جميع حقوق والتزامات كل طرف من أطراف العقد.

4- بعد توقيع عقد بيع الاستصناع بين البنك والعميل، يقوم البنك بتوقيع عقد تنفيذ المقاول الذي تم اختياره وهذا العقد يسمى عقد استصناع موازي أو عقد المقاولة، وتكون علاقة المتعامل بالبنك مباشرة ولا علاقة له بالمقاول.

5- يقوم الطرف المقاول بتسليم ما تم تصنيعه إلى البنك مباشرة، أو إلى أي جهة يقرها البنك بالنيابة عنه.

6- يقوم المصنع بتسليم ما تم صنعه إلى العميل مباشرة أو إلى أي جهة يقوم العميل بتفويضها للاستلام.¹

لقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً كبيراً للأنشطة الاستثمارية المقامة على أساس الاستصناع وهذا في العديد من البلدان الإسلامية لذلك لا بد من:

- العمل على تعزيز دور التمويل بالاستصناع في تنمية مجتمعات الدول من خلال تقوية عمل البنوك الإسلامية ومشاركتها في تمويل المشاريع العامة ومساعدة الحكومات في سد عجز موازنتها.
- العمل على نشر ثقافة التمويل بعقد الاستصناع في المشاريع التنموية للبنى التحتية.

¹عديلة حنوسة، دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية-عرض تجارب دولية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 16.

ولقد أصبح عقد الاستصناع من العقود ذات الأهمية الكبيرة للبنوك لتلبية احتياجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي لا يمكن تمويلها.¹

الفرع الثاني: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغة المشاركة

عقد المشاركة هي الصيغة التي من خلالها يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعمل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال الشركة، وتوزيع الأرباح بينهما حسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر كل طرف في رأس المال بالنسبة والتناسب.

أولاً: تعريف المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك ومشروعيتها

1- تعريف المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

المقصود بالمشاركة المتناقصة هي " قيام الشريك الممول (المصدر)، بشراء حصص شركائه (حملة الصكوك) في المشروع بصفة دورية إلى أن يتم شراء كامل حصصهم، وهو ما يسمى (إطفاء الصكوك) وتستخدم هذه الصكوك لتمويل المشاريع العقارية ومشاريع البنية التحتية.

وأساس قيام المشاركة المتناقصة هو العقد الذي يرمه الطرفان ويسهم فيه كل منهما بحصة في رأسمال الشركة، سواء كان إسهامه بالتقود أو بالأعيان بعد أن يتم تقويمها، مع بيان كيفية توزيع الربح، على أن يتحمل كل منهما الخسارة بقدر حصته في الشركة.

حيث تختص المشاركة بوجود وعد ملزم من أحد الطرفين فقط بأن يملك حصة الطرف الآخر، على أن يكون للطرف الآخر الخيار، وذلك بإبرام عقود بيع عند تملك كل جزء من الحصة، ولو بتبادل إشعارين بالإيجاب والقبول.

2- مشروعية المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك

بين مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن المؤتمر الإسلامي المنعقد في دورته الخامسة بسلطنة عمان في مارس 2004 مشروعية المشاركة المتناقصة، حيث تنشأ هذه الصورة التمويلية عندما لا يكون للمصرف الممول رغبة في الاستمرار في المشاركة، أو في الاحتفاظ بمشاركته لمدة غير محددة، ولذلك يدخل المصرف في تعاقد يسمح للشريك شراء حصة البنك تدريجياً إلى أن ينتهي الأمر بتملك الشريك كامل المشروع الممول.

وهناك عدداً من الضوابط وهي:

1. عدم التعهد بشراء أحد الطرفين حصة الطرف الآخر يمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة، لما في ذلك من ضمان

الشريك

حصة شريكه، بل ينبغي أن يتم تحديد ثمن بيع الحصة بالقيمة السوقية يوم البيع، أو بما يتم الاتفاق عليه عند البيع.

¹ لبنى معطي، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة ابن باديس مستغانم، العدد 08، سبتمبر 2017، ص 202.

2. عدم اشتراط تحمل أحد الطرفين مصروفات التأمين أو الصيانة وسائر المصروفات، بل تحمل على وعاء المشاركة بقدر الحصص.
3. تحديد أرباح أطراف المشاركة بنسب شائعة، ولا يجوز اشتراط مبلغ مقطوع من الأرباح أو نسبة من مبلغ المساهمة.¹
4. الفصل بين العقود والالتزامات المتعلقة بالمشاركة.
5. منع النصب على حق أحد الطرفين في استرداد ما قدمه من مساهمة (تمويل).

ثانياً: تقييم عقد المشاركة

المشاركة بين البنك ومودعيه حولت هؤلاء المودعين إلى مقاولين مساهمين في مشروعات وشركات البنك الإسلامي يحصلون على أرباح ويتحملون مخاطرها، ونظراً لقابلية ارتفاع العوائد المتوقعة من المشروعات، فإن العوائد على الودائع الاستثمارية تشكل حافزاً أساسياً للادخار كونها غني ثابتة بمعدل ثابت وضميل، كما أن الشركة تخفف عن كاهل المستثمر الفوائد المحددة سلفاً على أصل التمويل، الأمر الذي يحفز على العمل أكثر للحصول على أعلى مردودية مادام نصيبه يتوقف عليها، فالمشاركة أفضل من نظام الفائدة، لأنه يخفي الآثار التراكمية لعملية الاستثمار، ولأن معدل الاستثمار لا يخضع لضغوط هذه الآثار بالمقارنة مع معدل الفائدة كما هو الحال في البنوك التقليدية.²

¹ محمد عبد الحميد محمد فرحان، مرجع سابق، ص 53.

² حفيظ نقادي، مرجع السابق، ص 242.

المطلب الثاني: تمويل البنية التحتية عن طريق الصكوك الإسلامية

الصكوك الإسلامية هي أدوات مالية منضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية في إصدارها وتداولها و التعامل بها، وهي عبارة عن وثائق أو شهادات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في موجودات مشروع أو نشاط استثماري قائم فعلاً أو سيتم إنشاؤه من حصيلة إصدار الصكوك، وهذه الموجودات تتنوع أشكالها، فقد تكون من الأعيان أي أصولاً حقيقية كالعقارات، وقد تكون منافع خدمات أو نقود أو ديون أو خليط من كل ذلك، ويتم إصدار هذه الأوراق المالية وطرحها للمستثمرين للاكتتاب وفق آليات وترتيبات معينة، ليتم بعد ذلك تداولها في الأسواق المالية.¹

تعد الصكوك الإسلامية واحدة من أبرز الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهي تعد بديلاً شرعياً للسندات الربوية، إضافة لكونها منتجا إسلامياً أصيلاً، وقد برزت صناعة الصكوك الإسلامية بشكل واضح في الآونة الأخيرة.

الفرع الأول: خصائص الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية

أولاً: خصائص الصكوك الإسلامية وتشمل:²

* الصكوك عبارة عن وثائق متساوية القيمة باسم مالكيها أو حاملها، لإثبات حق مالكيها أو حاملها في الموجودات الصادرة بموجبها.

* تكون الصكوك قابلة للتداول في السوق الثانوية في إطار الشروط والضوابط الشرعية لتداول المنافع والأصول والخدمات التي تمثلها.

* تمثل الصكوك حصة شائعة في ملكية موجودات مخصصة للاستثمار، أعياناً أو منافع أو خدمات أو خليط منها، ومن الحقوق المعنوية والديون والنقود، ولا تمثل ديناً أو التزاماً في ذمة مصدرها لحاملها، وبذلك فإن ملكية حامل الصك تتعلق بحصة في الأصول، وليس في العائد فقط، وهو الشريك لبقية ملاك الصكوك في المال الذي تمثله هذه الصكوك، ولا تقتصر على حصته في الأرباح.

* تصدر الصكوك على أساس عقد شرعي، وبضوابط شرعية تنظم إصدارها وتداولها.

* الصك الإسلامي يلزم صاحبها بتحمل مخاطر الاستثمار بنسبة ما يملكه من صكوك، فيشارك في غنمها ويتحمل غرمها، إذ تقوم الصكوك على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمن مصدر الصكوك أو مديرها أصل قيمة الصك أو عائده، فهلاك العين يقع على مالك الصك.

* تعطي الصكوك الإسلامية الحق لحاملها في الحصول على الأرباح التي يحققها المشروع، ويستلزم ذلك ضرورة فصل الذمة المالية للمشروع عن الجهة المالية المصدرة له.

¹ أحمد بلخير، الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة حسنية بن بوعللي الشلف، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر 2018، ص 354.

² أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الثالث، مارس 2018، ص 250.

* تخصص حصيلة الاكتتاب في الصكوك الإسلامية للاستثمار في مشاريع وأنشطة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار أنها تمثل حصة شائعة في المال، لذلك وجب أن يكون هذا المال مشروعاً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا يكفي في ذلك شرعية الصكوك التي تمثله.

ثانياً: الأطراف المشاركة في الصكوك الإسلامية

هناك أطراف أساسية في عمليات الصكوك وهم:

1- الطرف المنشئ للصكوك:

وتتمثل في الجهة الممولة التي تستفيد من حصيلة الاكتتاب فيالصكوك، وقد أتاحالقوانين والتشريعات المختصة، وكذلك تطبيقات الصكوك في العديد من البلدان، لفئات كثيرة من المتعاملين الاقتصاديين الاستفادة من تمويل مشاريعها عن طريق الصكوك.

2- المصدر:

وهي الجهة التي تقوم بعملية إصدار الصكوك، وقد يكون المصدر والمنشئ جهة واحدة في بعض حالاتالإصدار المباشر، وتلزم بعض التشريعات المنظمة لإصدار الصكوك، بأن يتم ذلك من قبل جهة مؤهلة للإصدار مقابل تلقي حصيلة الإصدار، وقد تصدرها شركة ذات غرض خاص تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة عن منشئها ومالك أسهمها، وتعمل أميناً لحملة الصكوك في الاحتفاظ بملكية موجودات الصكوك ووكيلاً عنهم في استخدام حصيلتها فيما صدرت الصكوك من أجله.

3- المستثمرون (حملة الصكوك):

وهم المكتتبين في الصكوك عند طرحها، والمشترون لها من السوق الثانوية في حالة تداولها، وهم الذين يملكون موجوداتها، فيستحقون غنمها ويتحملون غرمها، كل بنسبة ما يملكه من صكوك، وفي الواقع العملي فغن جمهور المستثمرين في الصكوك الإسلامية هم المؤسسات المالية المختلفة.¹

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية

يمكن للصكوك الاستثمارية أن تحقق العديد من المزايا الاقتصادية، نذكر منها على سبيل المثال:

1. مصدر لتعبئة الموارد المالية:

تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات منمختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانية تداولها في السوق الثانوية من عدمه، كما أنها لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالتضخم إيجابياً، لأن هذه الصكوك تمثل أصولاً حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول.

¹ أحمد بلخير، مرجع سابق، ص 356-357.

2. تمويل عجز الميزانية:

تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصراعيه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الناس لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، بصورة يشعر فيها المواطن بالانتماء المتكامل في تنمية بلده، وذلك من خلال سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، إذ أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية والغير الاقتصادية، إضافة إلى سد العجز القائم فيها.¹

3. تمويل المشاريع الاستثمارية:

للصكوك الإسلامية القدرة على حشد وتعبئة الموارد المالية وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، وبالتالي فإن كفاءة استخدام الموارد المالية التي يتم جمعها عن طريق الصكوك توازي قدرتها على تعبئة هذه الموارد وتوجيهها في تمويل المشروعات الاستثمارية نظراً لما تتميز به الصكوك الإسلامية، إذ تتنوع بشكل يجعلها تلائم مختلف القطاعات الاقتصادية.²

4. دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنى التحتية

الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامة رؤوس أموال كبيرة، وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلي احتياجات الدولة في تمويل تلك المشاريع بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومة إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام، والتي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية حيث تكون هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة ملاك هذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة بصفتها مستأجر، بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها و الانتفاع بها، كما يمكن استخدام صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشروعات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والهاتف والنقل، وأيضاً استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل الإسكان و التنمية العقارية.³

5. التحوط من المخاطر:

تمكن الصكوك عند استخدامها من تخفيف درجة المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، بمعنى التعامل معها بكفاءة، وذلك عن طريق التنوع في آجال واستخدامات الصكوك.

¹ أحمد بن خليفة، الأمير عبد القادر حفوطة، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر-تجربة السودان نموذجاً، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، أوت 2017، ص 159.

² عبد الرزاق زيدان، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الواقع، التحديات والآفاق، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، المجلد 05، عدد 01، 2019، ص 109

³ حميد قرومي، رضا بيجاني، فعالية الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية المبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03، ص 326.

6. تحقيق التوازن العادل للثروة:

تعد الصكوك وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، فالصكوك القائمة على أساليب المشاركة تتضمن عموماً عدالة توزيع الأرباح.

7. القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة:

يقوم الاستثمار الإسلامي على مبدأ ساهم غيرك بالمال ليكون القضاء على البطالة أمراً مكتملاً، وهذا هو حال الصكوك الإسلامية والتي تساهم في القضاء على مشكلة البطالة.¹

الفرع الثاني: أنواع الصكوك الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية

أولاً: تمويل المشاريع البنية التحتية عن طريق صكوك المضاربة

صكوك المضاربة يصدرها مضارب لاستخدام حصيلة إصدارها في تمويل نشاط خاص أو مشروع استثماري، يتولى إدارته بوصفه مضارباً مقابل حصة من ربح هذا المشروع، فيكون حملة الصكوك هم ملاك المشروع الذي أقيم بأموالهم، ويكون مصدر الصكوك هو مدير المشروع يوزع ربح المشروع بين حملة الصكوك، أما في حالة الخسارة التي لا بد فيها للمضارب فتكون لحملة الصكوك، ولا يخسر المضارب إلا عمله في مدة المضاربة، وللمضارب أن يشتري المشروع أو بعضه على دفعات، من حصته في الأرباح أو في نهاية مدة الصكوك بالثمن الذي يتم الاتفاق عليه.

1. أطراف صكوك المضاربة:

أ. حملة الصكوك: وهم المستثمرون.

ب. الجهة المصدرة للصكوك: شركة ذات عرض خاص.

ج. الجهة المنشئة: هي المحتاجة للتمويل أو السيولة.²

2. آلية صكوك المضاربة:

أ. يبرم المصدر (الشركة ذات العرض الخاص) عقد مضاربة باعتبارها رب المال مع الجهة المنشئة التي تمثل المضارب.

ب. تقوم الشركة ذات العرض الخاص بإصدار الصكوك وفق نشرة الإصدار يكتسب المستثمرون في الصكوك ويدفعون المقابل ويفوضون للمصدر بإتمام التعاقدات نيابة عنهم.

ج. يقوم المصدر بدفع رأسمال المضاربة من حصيلة الصكوك إلى الجهة المنشئة.

د. تقوم الجهة المنشئة باستثمار رأسمال المضاربة في مشروع استثماري وفق الصيغة المتفق عليها.

¹ السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية- تجربة السودان نموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017، ص 188.

² عبد القادر خداوي مصطفى، خليفة منية، لجدل خالد، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، العدد الرابع، سبتمبر 2018، ص 308

هـ. تدفع الجهة المنشئة حصة الصكوك من الربح إلى المصدر.

و. يقوم المصدر بدفع التوزيعات الدورية إلى حملة الصكوك.

ز. تتعهد الجهة المنشئة بإعادة شراء الصكوك بعد انتهاء أجلها وانقضاء المدة المتفق عليها.

ح. تشتري الجهة المنشئة حصة الصكوك من المصدر وفق الشروط المتفق عليها.

ط. يدفع المصدر الحصيلة لحملة الصكوك وبذلك يتم إطفاء هذه الصكوك.¹

ثانياً: تمويل المشاريع البنية التحتية عن طريق صكوك المشاركة

هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع ملكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار، ولصكوك المشاركة العديد من الأنواع كصكوك المشاركة المستمرة والمؤقتة وصكوك المشاركة في مشروع معين والإدارة لمصدرها، وصكوك المشاركة في مشروع معين تكون الإدارة لجهة أخرى.²

1. أطراف صكوك المشاركة

أ. المنشئ: وهي الجهة المحتاجة للسيولة أو التمويل.

ب. مصدر الصكوك: وهي الشركة ذات الغرض الخاص.

ت. حملة الصكوك: وهم المستثمرون.

2. الخطوات العملية لتنفيذ صيغة صكوك المشاركة في تمويل البنية التحتية

تتمثل خطوات تنفيذ صيغة صكوك المشاركة في تمويل البنية التحتية فيما يلي:

أ- يقوم مصدر الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار الصكوك وفقاً لنشرة الإصدار التي تعدها إدارة المطار أو الموانئ مثلاً.

ب- يتم الاكتتاب في الصكوك الإسلامية من قبل المستثمرين ويدفعون المقابل ويفوضون المصدر بإتمام التعاقدات نيابة

عنهم.

ج- يبرم المصدر عقد شركة متناقصة (منتهية بالتأميل مع إدارة المطار أو الميناء مثلاً) كشريك محتاج للسيولة.

د- يقوم المصدر بدفع حصيلة الاكتتاب في الصكوك (الحصة النقدية) في رأس مال المشاركة المتناقصة إلى الإدارة.

هـ- تقوم إدارة المطار أو الميناء أو أي جهة تحتاج لتمويل البنية التحتية بدفع حصتها العينية بعد تقويمها.

و- يبرم المصدر عقد مع إدارة المطار أو الميناء لإدارة المشاركة المتناقصة واستثمار رأسمالها.

ز- تدفع إدارة المطار أو الميناء حصة حملة الصكوك من الربح المتحصل عليه حسب نسب الاكتتاب.

¹ مصطفى العربي، سعدية حمو، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا نموذجاً - مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017، ص70.

² نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين -، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011، ص 256.

ح- يقوم المصدر باستلام الربح من الإدارة ودفعه إلى حملة الصكوك حسب نسبة اكتتاب كل مستثمر.

ط- يتم الاتفاق بين حملة الصكوك وإدارة المطار بشراء الصكوك (تعهد الشراء).

ك- تقوم إدارة المطار وحسب الاتفاق المسبق بإطفاء عدد من الصكوك وذلك بشرائها من حملتها بحيث يتم كل فترة زمنية إطفاء عدد من الصكوك، وعليه تزيد نسبة مشاركة إدارة المطار أو الميناء في ملكية المشروع لما تمثله تلك الصكوك المطفأة، وتصبح هذه الملكية متزايدة إلى أن تنتهي بالملكية الكاملة.

ل- يتم تسليم ثمن هذه الصكوك للمصدر ليقوم بدوره تسليمها لحملة الصكوك التي تم إطفائها، على أن يتم إطفاء هذه الصكوك بقيمتها الاسمية.¹

ثالثاً: تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق صكوك الإجارة

تستطيع الدولة تمويل مشاريع البنية التحتية عن طريق حصيلة صكوك الإجارة، حيث تستغل هذه المشاريع لقاء أجر محدد تدفعه لهم، ويمكن للدولة تملك هذه الأصول في نهاية العقد باستخدام صيغة الإجارة المنتهية بالتسليم، ويمكن استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية، من خلال إصدار صكوك الأعيان المؤجرة، وتستفيد الدولة من توجيه حصيلة صكوك إجارة الخدمات في تمويل مشاريع مهمة في قطاعات مختلفة، كالتعليم، الصحة، النقل... إلخ، كما يمكن اللجوء إلى صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

رابعاً: تمويل مشاريع البنى التحتية عن طريق صكوك الاستصناع

تفتقر الدولة أحياناً إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع ذات منفعة عامة مثل: المستشفيات، الطرق، المنشآت العقارية، بناء محطات الطاقة أو تحلية المياه وغيرها، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة أو عدم حلول آجال تحصيلها كالضرائب مثلاً، ومن هنا نجد أن صكوك الاستصناع تعتبر الأداة المناسبة لتمويل هذه الاحتياجات، حيث تقوم الدولة بتوجيه حصيلة الصكوك في المشاريع المذكورة آنفاً، ويمكن للدولة تسديد المبلغ المحدد في العقد بالتقسيط خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها، ويمكن طرح صكوك استصناع للاكتتاب العام وهي تمثل ديوناً على الدولة وتشبه صكوك المراجعة وبالتالي تنطبق عليها نفس المحاذير المتعلقة بتداول صكوك المراجعة.²

¹ عمارة بختي، مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الثالث، جامعة جيجل، أفريل 2018، ص 123.

² مختار بونقاب، زهر زاويد، الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة - دراسة تجارب بعض الدول، الملتقى العلمي الدولي حول: الأليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، يومي 25 و26 أفريل 2018، ص ص 9-10.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية كوسيلة لتمويل عجز الموازنة

تستطيع الحكومات أن تواجه العجز في ميزانياتها العامة بإصدار الصكوك الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

1- تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك المشاركة

حيث يمكن للدولة أن تصدر صكوك المشاركة لسد العجز في ميزانيتها، واستثمار حصيلتها في المشاريع المدرة للدخل والايراد، مثل محطات توليد الطاقة، ومحطات تحلية المياه والموانئ وغيرها، ولا ترتب هذه الصكوك على الدولة التزامات ثابتة تجاه الممولين، لأنها تقوم على مبدأ المشاركة في اقتسام الربح وتحمل الخسارة.

2- تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك المضاربة

تستطيع الحكومات أن تمويل العجز في ميزانياتها عن طريق إصدار صكوك المضاربة في المشروعات المدرة للربح، بحيث يتم تمويلها على أساس المضاربة، ولا يشارك أصحاب الأموال (حملة الصكوك) في اتخاذ القرار الإداري والاستثماري للمشروع، بل تبقى الإدارة بيد السلطة الحكومية، ومن أمثلة ذلك أن تقوم الحكومة بإنشاء محطة جديدة لتحلية المياه وتمويلها بإصدار صكوك المضاربة، أو في توسيع المحطة الحالية، بحيث تحسب قيمة المحطة الحالية رأس مال لها، ويضاف إلى قيمة صكوك المضاربة الجديدة اللازمة لتوسيعها، ليشكل المجموع رأس المال الجديد للمحطة، ويجب أن يكون المشروع محددًا، مما يمكن أن يكون له بطبيعته ذمة مالية مستقلة، ويكون عائد الصك جزءًا من ربح المشروع بنسبة القيمة الإسمية للصك إلى مجموع رأس مال المشروع.

3- تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك الإجارة

يمكن للحكومات أن تواجه العجز في ميزانياتها بإصدار صكوك الإجارة، إذ يمكن استعمالها من قبل المصارف المركزية في عمليات السوق المفتوحة، أو من خلال قصر الاكتتاب فيها على البنوك والمؤسسات المالية فقط، وذلك لقلّة مخاطرها، بالإضافة إلى ما تتمتع به من استقرار في أسعارها وعوائدها، حيث يتم شراء الأصل المادي الذي تحتاجه الدولة مثل الطائرة، المبنى...، لصالح حملة الصكوك، يتم تأجير هذا الأصل للدولة لمدة عشرين سنة مثلاً، ويستحق حملة الصكوك الأجرة المتفق عليها خلال فترة الإجارة، وتمتاز صكوك الإجارة بثبات العائد، وقابليتها للتداول، وقلّة المخاطر، وخضوعها لعوامل العرض والطلب في السوق المالي، كما أنها لا تمثل مديونية على الخزينة العامة للدولة.

4- تمويل عجز الموازنة عن طريق صكوك المرابحة

يمكن أن تساهم في تمويل عجز الموازنة العامة، إذ يمكن لصكوك المرابحة أن تسهل على الدولة تمويل بنود الموازنة المتعلقة بشراء السلع والمستلزمات، والمعدات ووسائل النقل عن طريق المرابحة مع البنوك وغيرها، ويمكن تحويل المرابحات إلى صكوك ذات استحقاقات متتالية، وعلى الرغم من أن صكوك المرابحة وديونها غير قابلة للتداول بغير قيمتها الإسمية، لأنها تدخل عندئذ ضمن مسألة بيع الديون فإن الجهة المصدرة لها تستطيع استردادها.¹

¹ أحمد عبد الصبور الدجاوي، مرجع سابق، ص ص 252-253.

المطلب الثالث: عقد صفقة تشييد استثمارات البنية التحتية

إن البنية التحتية ترمس مختلف المرافق العامة من إقامة محطات توليد القوى الكهربائية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، محطات معالجة المياه، مشاريع الأشغال العامة التي تشمل تشييد وبناء الطرق، بناء المطارات والموانئ والسكك الحديدية، إضافة مشاريع خدمات التعليم والصحة وكل هذه المشاريع يمثل تمويلها عبئا ماليا على نفقات الدولة نظرا لمتطلبات البنية التحتية المادية والبشرية، ولقد اعتادت الحكومة تمويلها من خزنتها، بموجب أن ملكية البنية التحتية تعود لها.¹

ويتطلب تمويل البنية التحتية ما يلي:

الفرع الأول: إبرام صفقة تشييد مشروعات البنية التحتية

من أجل تشييد البنية التحتية تقوم الدولة بإبرام صفقات مع المقاولين، والعقود والصفقات التي يكون أحد أطرافها على الأقل شخص معنوي عمومي تسمى الصفقات العمومية، وتنظم هذه الأخيرة عن طريق قوانين تحدد كيفية إبرامها، الطرق المختلفة التي تعقد بها وكذلك القواعد الواجب احترامها فيها، وتبرم الصفقات العمومية تبعا لنوعين من الإجراءات.

أولاً: إجراءات طلب العروض(المناقصة)

1- تعريف إجراءات طلب العروض(المناقصة):

تعرفه المادة 40 من المرسوم الرئاسي 15-247 بأنه: "إجراء يستهدف الحصول على عروض من عدة متعهدين متنافسين مع تخصيص الصفقة دون مفاوضات للمتعهد الذي يقدم أحسن عرض من حيث المزايا الاقتصادية، واستنادا إلى معايير اختيار موضوعية، تعد قبل إطلاق الإجراء".²

ويعلن عدم جدوى إجراء طلب العروض عندما لا يتم استلام أي عرض، أو عندما لا يتم الإعلان، بعد تقييم العروض، عن مطابقة أي عرض لموضوع الصفقة ولتحتوى دفتر الشروط، أو عندما لا يمكن ضمان تمويل الحاجات ".ومن خلال نص المادة يتبين أن طلب العروض هو الدعوة للمنافسة لعدة متعهدين في حين منح الصفقة دون مفاوضات للعارض الذي يقدم أحسن عرض فالمعيار المستخدم في هذه الكيفية لا يقتصر فقط على معيار الثمن بل كذلك على مؤهلات تقنية تحددتها الإدارة، بالإضافة إلى تمتعهم بإمكانيات مالية كافية لتنفيذ الصفقة المرجحة مع الإدارة.³

¹ لطفي زعباط، المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني-حالة الجزائر، رسالة مقدمة من بين متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، غير منشورة، الجزائر، 2003، ص37.

² عمار جبالة، إبرام الصفقات العمومية وفقا للمرسوم الرئاسي 15-247، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، العدد 02، 2018، ص 176.

³ عيشة خلدون، حمادي بولرباح، طرق إبرام الصفقات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي 15-247، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 10، جوان 2018، ص 165.

2- مراحل إجراء طلب العروض (المنافسة)

ويمر إجراء المنافسة بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مرحلة إقامة المنافسة بإشهار الصفقة:

عند إبرام المنافسة يجب اعتماد عدة مبادئ أهمها مبدأ المنافسة، مبدأ المساواة ومبدأ الإشهار.

ب- مرحلة تحديد المواقف وتقديم العروض:

بعد عملية الإشهار وإعطاء مهلة محددة للمعنيين للتحديد مواقفهم اتجاه هذه المنافسة، فإن على المهتمين أن يحرروا عروضهم حسب النموذج المحدد من طرف الإدارة ووضعهما في ظرفين محتومين حيث يتضمن الظرف الخارجي تحديد المنافسة المراد المشاركة فيها، أما الظرف الداخلي الذي يكتب عليه اسم المترشح فإنه يتضمن العرض، وترسل هذه الظروف عن طريق البريد المضموم الوصول وذلك بشرط احترام الآجال المحدد.

ج- مرحلة إجراء المنافسة وإرسالها:

إن إجراء المنافسة يتكفل به مكتب يتم تشكيله بقرار ويسمى بمكتب المنافسة، ويجري رئيس المكتب المنافسة في جلسة عمومية، وفي يوم العمل الذي يلي مباشرة التاريخ المحدد للإيداع العروض، ويتم استبعاد كل المشاركين الذين لم يتقيدوا بدفتر الشروط، ويبقى شرط تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أقل سعر.

د- مرحلة المصادقة على الصفقة وإتمام شكليات الإبرام:

في هذه المرحلة يتم المصادقة على عقد لصفقة للعارض الذي قدم أقل سعر، ليصبح بذلك متعامل عمومي متعاقد ملتزم بإنجاز الصفقة تبعا لكل التعليمات المنصوص عليها في العقد.¹

ثانيا: المبادئ التي يقوم عليها طلب العروض²

تم تكريس مبادئ تقوم عليها إجراءات إبرام الصفقات العمومية، والتي تخص طلب العرض الذي يعتبر القاعدة العامة، وهذه المبادئ هي حرية المنافسة والمساواة بين المتنافسين، وإشهار طلب العروض، وكل هذا ضمنا لشفافية إجراءاته:

أ- مبدأ المنافسة:

تخضع طلب العروض بصورة إلزامية للمنافسة، يقضي هذا المبدأ الهام بإفصاح المجال إلى جميع الأشخاص الطبيعية والمعنوية الذين يهمهم أمر طلب العروض، والذين تتحقق فيهم وتنطبق عليهم الشروط، ويساعد على تحقيق مبدأ المنافسة الحرة.

¹ فاطيمة عاشور، طرق إبرام الصفقات العمومية ضمانات قانونية لتحقيق مبدأ المنافسة والشفافية، مجر السيادة والعمولة، جامعة المدينة، المجلد الرابع، العدد الأول، جانفي 2018، ص 99.

² الكاهنة زواوي، إبرام الصفقات العمومية في ظل القانون 15-247، مجلة الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، العدد الثاني عشر، المجلد 06، ديسمبر 2017، ص 36-37.

بمعنى أن تقف المصلحة المتعاقدة موقفا محايدا إزاء المتنافسين، ولكن لا يعني انعدام سلطة الإدارة المتعاقدة في تقدير صلاحية العارضين وكفاءتهم على أساس مقتضيات المصلحة العامة، فالإدارة تتمتع بسلطة تقديرية في استبعاد غير الأكفاء من التعاقد حيث لها الحق في استخدام هذا الحق في كافة مراحل العملية التعاقدية، ولكن حق الاستبعاد يكون بنصوص قانونية، وبتكريس هذا المبدأ تم توسيع نطاق المنافسة لتشمل كل المجالات الاقتصادية.

ب- مبدأ المساواة:

إذا كان مبدأ المنافسة الحرة من المبادئ التي كرسها قانون الصفقات العمومية، فهذا المبدأ لن يجد صدا هو لن يتجسد قانونا وواقعيا، إلا إذا تم إقرانه بمبدأ المساواة بين المتنافسين يقضي هذا المبدأ بأن كل من يملك حق المشاركة في الصفقات المعلن عنها، أن يتقدم على قدر المساواة مع باقي المتنافسين، والنتيجة المترتبة عن هذا المبدأ أنه لا يجوز للمصلحة المتعاقدة أن تلجأ إلى وسائل للتمييز بين المتقدمين، كما لا يجوز لها أن تمنح امتيازات أو تضع عقبات عملية أمام المتنافسين، سواء كانت وسائل التمييز هذه إجرائية أو واقعية، لذلك فاحترام المنافسة يعرض إلزامية المعاملة المتماثلة لكل المعنيين، فالمساواة إذا هي في نفس الوقت أساس المنافسة الحرة ووسيلة لخدمة المنافسة النزيهة.

ج- مبدأ الإشهار :

طلب العروض يخضع لمبدأ الإشهار الذي يعتبر ضمان لوجود مجال حقيقي للمنافسة، بدعوة المؤسسات للعرض، كما يعتبر الإشهار وسيلة لضمان الشفافية وبالتالي يعمل على احترام القانون، فإعلان الإدارة عن رغبتها بالتعاقد شرط ضروري لضمان فرص متساوية للراغبين بالتعاقد، مما يتيح لهم تقدير كلفة المشروع، موضوع العقد ونوع الخدمات المراد تقديمها وشروطها. ويجرر الإعلان لطلب العرض باللغة الوطنية وبلغة أجنبية واحدة على الأقل، كما يكون إجباريا نشره في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي (ن، ر، ص، م، ع) وهي جريدة تصل للمؤسسات المهتمة بالاشتراك، ومن ينشر فيها يدفع حق النشر أو الرسوم، وقد أسست بموجب المرسوم 84-116، تصدر باللغتين العربية والفرنسية، تصدرها الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، إضافة لذلك يجب أن يتم الإشهار على الأقل في جريدتين يوميتين وطنيتين، وأن يتم الإعلان باللغة الوطنية أو بلغة أجنبية واحدة على الأقل.

الفرع الثاني: كيفية إجراءات التراضي

أولاً: التعريف إجراءات التراضي

لقد عرفت المادة 41 من المرسوم الرئاسي 15-247 التراضي [انه " هو إجراء تخصيص صفقة لمعامل متعاقد واحد دون الدعوة الشكلية إلى المنافسة.

وبالنسبة للحالات التي أقرها القانون الجزائري والتي بموجبها يتسنى للإدارة أن تلجأ إلى التراضي، فإنه يجب تتبع مسار النصوص القانونية المنظمة للصفقات العمومية، فإذا أمعنا النظر في الأمر 67/90 نجد أن هناك ست حالات يجوز بموجبها للإدارة أن تلجأ إلى التراضي وهي:¹

- ✓ عندما لا يمكن الحصول على الخدمات إلا من مقاول أو مورد فريد حائز لامتياز احتكار أو مالك براءة اختراع.
- ✓ عن الأشغال أو التوريدات أو الخدمات التي عرضت على المنافسة ولم يقدم في شأنها أي عرض، أو قد مت عروض لا يمكن قبولها.
- ✓ في حالات الاستعجال القصوى عندما يكون هناك خطر وشيك الوقوع، من شأنها الإضرار بأموال المستثمر في مشروع قائم، ولا يمكن أن يتحمل المهل الخاصة بالالتجاء إلى المنافسة.
- ✓ عن خدمات النقل التي يعهد بها إلى المقاولين العموميين للنقل وعن استئجار السفن والتأمينات على أنواع الشحنات التابعة له، عن كل الأشغال أو التوريدات أو الخدمات عندما تستلزم الظروف تنفيذها بصورة سرية.
- ✓ إذا كانت ظروف تسيير وحدات القطاع العام المرتبة في أصناف لها أولوية من طرف الهيئة المركزية للتخطيط، تتطلب توزيعاً مسبقاً للتوصيات العمومية.

ثانياً: أشكال التراضي

يمكن أن يكتسي التراضي شكل التراضي البسيط أو شكل التراضي بعد الاستشارة.

1. شكل التراضي البسيط:

التراضي البسيط وكما نص عليه المرسوم الرئاسي 15-247، هو الطريقة الاستثنائية لإبرام الصفقات العمومية حينما تتطلب مقتضيات المصلحة العامة ذلك، حيث اعتبر منظم الصفقات العمومية الإجراء الذي لا يتطلب الدعوة الشكلية للمنافسة، وبما أن التراضي البسيط هو إجراء استثنائي فهو مرتبط بحالات عند تحققها تلجأ المصلحة المتعاقدة لإبرام الصفقة العمومية بموجب هذا الإجراء، وتلجأ المصلحة المتعاقدة إليه في الحالات التالية:

- ✓ حالة الاحتكار أي عندما لا يمكن تنفيذ الخدمات إلا على يد متعامل متعاقد وحيد يحتل هذه الوضعية الاحتكارية.

¹ شريف الشريف، الصفقة العمومية بناء على إجراء التراضي، قراءة في تقنين الصفقات العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 02، المجلد 02، جوان 2017، ص 65.

- ✓ في حالة تموين مستعجل مخصص لضمان حاجات السكان الأساسية.
- ✓ في حالات الاستعجال الملح الملعل بخطر داهم يتعرض له الملك أو الاستثمار قديتجسد فيالميدان ولا يسعه التكيف مع آجال إبرام الصفقة العمومية.
- ✓ عندما يمنح نص تشريعي أو تنظيمي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي أو تجاري حقا حصريا للقيام بمهمة الخدمة العمومية.¹

2. التراضي بعد الاستشارة:

التراضي بعد الاستشارة هو أسلوب يقوم على إبرام المصلحة المتعاقدة لصفقاتها بإقامة المنافسة بين المترشحين تدعوهم خصيصا للتنافس، حيث تعرض موضوع الصفقة على المؤسسات ذات التخصص المطلوب بواسطة الوسائل المكتوبة دون اللجوء إلى الإجراءات الشكلية للمناقصة، وتلجأ المصلحة المتعاقدة إلى التراضي بعد الاستشارة في حالات عديدة منها:

✓ عدم جدوى الدعوة للمنافسة:

عندما يتضح أن الدعوة للمنافسة غير مجدية أو عند عدم تسلم أي عرض أو إذا كانت العروض المتسلمة بعد تقديمها غير مطابقة لدفتر شروط المناقصة أو لعدم بلوغها التأهيل الأولي التقني.

✓ حالة صفقات الدراسات والخدمات الخاصة:

لم يبين المشرع طبيعة وخصوصية الدراسات واللوازم والخدمات التي بسببها يتم اللجوء إلى التراضي بعد الاستشارة، واكتفى بالإشارة إلى أن تحديد قائمة الدراسات والخدمات واللوازم سيتم بموجب قرار مشترك بين سلطة المؤسسة الوطنية ذات السيادة أو مسؤول الهيئة الوطنية المستقلة أو الوزير المعني المكلف بالمالية.

✓ حالقة صفقة الأشغال التابعة مباشرة للمؤسسات الوطنية السيادية في الدولة:

أسس لهذه الحالة المرسوم الرئاسي رقم 08-338، حيث يتم تحديد طبيعتها بموجب قرار وزاري مشترك بين سلطة المؤسسة الوطنية ذات السيادة أو مسؤول الهيئة الوطنية المستقلة أو الوزير المعني حسب الحاجة والوزير المكلف بالمالية.

✓ العمليات المنجزة في إطار استراتيجية التعاون الحكومي أو في إطار الاتفاقية الثنائية المتعلقة بالتمويلات الامتيازية:

أضيفت هذه الحالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 10-236 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية، ونظرا لخصوصيتها تم اعتبارها حالة من الحالات التي تبيح للمصلحة المتعاقدة اللجوء إلى التراضي بعد

¹ عبد الرزاق مرائب، شرط الرضا والتراضي في الصفقات العمومية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 13، المجلد 08، ، 2017/06/30، ص 214.

الاستشارة، أو حالة تحويل الديون إلى مشاريع تنموية أو هبات، أي يمكن أن تكون هذه الحالة لتخليص الدولة من ديونها وذلك بتحويل تلك الديون إلى مشاريع تنموية.¹

¹ سليم قديان، مراحل وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، المجلد 04، 2015/06/01، ص 289.

خلاصة الفصل

تعتبر استثمارات البنية التحتية ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة، وذلك من خلال تقديمها للجمهور خدمات أساسية وضرورية مثل خدمات المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الطرق، المطارات والموانئ والسكك الحديدية.. الخ، فهي عاملا مهما لدفع عجلة النمو الاقتصادي في أي دولة، وذلك من خلال توفير منشآت وخدمات بنيوية تحتية متكاملة، بهدف تقديم خدمات للمواطنين للاستفادة من البنية التحتية، وكذلك تعد عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وحدث التنمية الاقتصادية.

يعد التمويل الإسلامي إطارا شاملا من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي يعطي كافة الجوانب الايجابية، وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية، وذلك وفق ضوابط ومحددات واضحة، لذلك فإن اختيار الصيغة المناسبة لتمويل مشروعات البنية التحتية يعتبر خطوة هامة وأساسية، لذا فإن هذا الفصل يهدف إلى إبراز الدور الفعال لصيغ التمويل الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية وذلك من خلال صيغة المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك)، وكذا طرح نموذج لهيكل هذه الصيغة المقترحة من خلال العلاقة التي تربط بين الأطراف، ناهيك عن اقتراح صيغة الاستصناع وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن المؤجل أو على أقساط، وفقا لقدرات المستصنع وموافقة الصانع على ذلك، وتستعمل البنوك صيغة الصكوك الإسلامية ومنها صكوك المضاربة، والتي تعد واحدة من أبرز الأدوات التي أثبتت جداتها في دعم اقتصاديات الأمم في مختلف المجالات، فيكون حملة الصكوك هم ملاك المشروع الذي أقيم بأموالهم، ويكون مصدر الصكوك هو مدير المشروع يوزع ربح المشروع بين حملة الصكوك، ولعل أبرز المشاريع الاستثمارية في الدول الإسلامية قائمة على الصكوك الإسلامية.

الفصل الثالث:

دور بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي

المبحث الثاني: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي ومدى

مساهمته في تمويل البنية التحتية

خاتمة

تمهيد

تؤدي البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة دورا هاما من خلال تميزها في المجال المصرفي الإسلامي، باستخدام مختلف صيغ التمويل وعلى رأسها الصكوك الإسلامية، الأمر الذي جعلها منافسا قويا لباقي المؤسسات المالية في مجال التمويل، فقد استطاعت التنويع بين مختلف الصيغ قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل من بينها المشاركة، المراجعة، السلم والاستصناع، وذلك بما تتمتع به من كفاءة في العمل المصرفي الإسلامي، الأمر الذي منح دولة الإمارات التمييز في هذا المجال ودفعها إلى إطلاق العديد من المبادرات أهمها مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي سنة 2013، وذلك لثقتها بكفاءة جهازها المصرفي الإسلامي وقدرته على تنفيذ هذه المبادرات بدعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي

المبحث الثاني: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي ومدى مساهمته في تمويل البنية التحتية

المبحث الأول: أساسيات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي

شهد القطاع المصرفي الإماراتي تطورات كمية ونوعية مهمة خلال السنوات الأخيرة الماضية، نتيجة اتخاذ العديد من الإجراءات ووضع عدة أسس ومعايير من طرف المصرف المركزي لضبط أعمال المصارف، وفيما يلي تطور القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي.

المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي

الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة

بدأ النشاط المصرفي رسمياً بدولة الإمارات العربية المتحدة عندما فتح البنك البريطاني للشرق الأوسط وكان يدعى بنك إيران الإمبراطوري، وفتح أول فروعه في دبي عام 1946 بعد فتح فروع في الكويت عام 1942 والبحرين عام 1946 على إثر التوسع في المناطق التي شهدت اكتشافات نفطية، بالإضافة إلى الروابط التجارية العميقة، مما دفع البنوك الأجنبية لفتح ثلاثة فروع أخرى وهي "بنك أيسترنوتشارترد بنك" حيث اندمجا عام 1962 وشكلا بنك جديد، بالإضافة إلى البنك العثماني الذي سرعان ما اندمج أيضاً مع بنك "كرندليز".

وكان لا بد من قيام بنوك وطنية لتشارك في هذه النهضة، وتواكب تطور الحركة التجارية والطفرة النفطية التي جعلت من المنطقة محط أنظار الجميع ومحل جذب واهتمام العديد من المصارف العالمية.

ففي عام 1963 تأسس بنك دبي الوطني (بمشاركة بنك الكويت الوطني) كأول بنك وطني وخلال العشر سنوات التي تلت الافتتاح، ونتيجة الازدياد في إيرادات النفط واتساع نشاط قطاع الأعمال فتحت عدة بنوك أجنبية أخرى فروعاً لها، بالإضافة إلى تأسيس مصارف وطنية مثل بنك عمان 1967، وبنك أبو ظبي الوطني عام 1968 وبنك دبي التجاري عام 1969، وتوالي افتتاح فروع للبنوك الوطنية والأجنبية حتى أصبح في عام 1975 عند إنشاء مجلس النقد عشرين مصرفاً منها ستة بنوك وطنية.¹ ولقد أدرجت معظم البنوك إلى إنشاء أقسام خاصة لخدمة العملاء تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم لربط العميل بالبنك أينما كان وفي أي وقت يريد، لإجراء العمليات الخاصة بالاستفسار عن الرصيد وتحويل المبالغ وفتح الحسابات وطلب السلف والقروض وطلب كشوفات الحساب، ويعتبر بنك دبي هو أحدث بنك تأسس في الإمارات حيث تأسس في مطلع سبتمبر من عام 1975، كبنك وطني تابع لمجموعة شركات إعمار العقارية التي قامت بشراء رخصة بنك دبي المحدود ثم عدلت اسم الرخصة إلى بنك دبي فقط ويبلغ عدد فروعه حتى الآن أربعة فروع بما فيها المركز الرئيسي للبنك.

ويعد اندماج بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول الحدث الأبرز عام 2016 في القطاع المصرفي بإجمالي موجودات تتجاوز قيمتها 655 مليار درهم، وزيادة رأسمال البنك من 5.2545 مليار درهم إلى 10.8975 مليار درهم، وساهمت عملية الدمج هذه في تعزيز مكانة الدولة كمركز مالي ومصرفي للشرق الأوسط، وستسمح بطرح العديد من المنتجات المصرفية والتمويلية

¹ نفين حسين، البنوك التقليدية والإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2017، ص 35-34. على الموقع التالي:

الجديدة ما سيوفر الدعم للاقتصاد الوطني، ويعبد الطريق للتعامل بتنافسية عالية مع الأسواق الدولية، كما أنها تؤدي إلى تقليص التكاليف ورفع الربحية.

ويعد اتحاد مصارف الإمارات الذي تأسس في عام 1982، هيئة مهنية تمثل البنوك الأعضاء العاملة في دولة الإمارات، والبالغ عددها حالياً 51 بنكاً، ويتبنى الاتحاد رؤية طموحة تهدف إلى حماية مصالح البنوك الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بينها، من أجل تعزيز وتنمية القطاع المصرفي المحلي بما يعود بالنفع على القطاع وعملائه والاقتصاد الوطني ككل.

ولقد سعت دولة الإمارات إلى وضع الاستراتيجية لتطوير قطاع الاقتصاد الإسلامي وتحويل دبي لتصبح عاصمة الاقتصاد الإسلامي مرتكزة على ريادتها وتمييزها عالمياً في سبع مجالات محددة هي: التمويل الإسلامي، وصناعة الأغذية الحلال، والسياحة العائلية، والاقتصاد الرقمي الإسلامي، والفنون والتصاميم الإسلامية ومركز الاقتصاد الإسلامي لمعايير إصدار الشهادات، المركز الدولي للمعلومات، وأسبقيتها في إنشاء أول بنك إسلامي على مستوى العالم في سبعينيات القرن الماضي، مع وجود أول سوق مالي إسلامي بها، عزز من ثقافتها الإسلامية والدينية المتسامحة والمنفتحة على الثقافات بما يتماشى مع ما يمتاز به الاقتصاد الإسلامي من مبادئ نبيلة ومتكاملة، وما لذلك من انعكاسات إيجابية على الفرد والمجتمع والاقتصاد الوطني، وما تتمتع به من اقتصاد حر مرن قادر على استيعاب المتغيرات، وفتح آفاق جديدة ورحبة، وما تمتلكه من بنية تحتية وتقنية تؤهلها لأن تستوعب قطاع الاقتصاد الإسلامي، الذي صار يستحوذ على أهمية عالمية متزايدة، حيث احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والثانية عالمياً بعد ماليزيا كأفضل منظومة متكاملة للاقتصاد الإسلامي في سبعة قطاعات رئيسة بحسب "المؤشر العالمي للاقتصاد الإسلامي" الصادر عام 2015، والذي شمل 73 دولة.¹

ويضم القطاع المصرفي الإماراتي 51 بنك منها 23 بنك وطنياً و28 بنك أجنبياً، ومن بين البنوك الوطنية يوجد 8 بنوك إسلامية وهي بنك دبي، بنك أبو ظبي، بنك الشارقة، بنك الإمارات، بنك نور الإسلامي، بالإضافة إلى ثلاث بنوك إسلامية حديثة النشأة وهي بنك عجمان بنك الهلال وبنك المشرق.²

الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي الإماراتي

إن لدولة الإمارات هيكل واسع وكبير من البنوك يتمثل في:

أولاً: البنك المركزي الإماراتي

يعتبر السلطة النقدية في دولة الإمارات، وقد أنشئ هذا البنك بموجب قانون رقم 01 سنة 1980، وذلك خلفاً لمجلس النقد كمؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وتتمتع بالأهلية القانونية اللازمة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي تقوم بها، كما يتولى البنك المركزي الإشراف على نظام أسعار الصرف ويهدف دائماً إلى الحفاظ على استقرار قيمة الدرهم أمام العملات الأجنبية. وفي إطار جهوده الرامية إلى المحافظة على قوة الدرهم وتحقيق استقراره فقد عمل البنك المركزي على

¹ أحمد ماجد، "دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات"، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، جوان 2016، ص9.

² تم إحصاؤها بالاعتماد على الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي: 23: 10 htm , le19/04/2019 , www.centralbank.ae

تنمية موجوداته الأجنبية بنسبة كبيرة وذلك بهدف المحافظة على نسبة عالية من الغطاء النقدي والذي ارتفعت نسبته إلى 30,3% في نهاية جويلية 1990، ولا شك أن هذه النسبة يقل وجودها حتى في الدول الصناعية الكبرى، وتجدد الإشارة إلى أن قانون البنك المركزي قد اشترط أن لا تقل نسبة الغطاء النقدي 7% من قيمة النقد المتداول والودائع تحت الطلب لديه، كما يقوم البنك بممارسة على الوظائف والأنشطة التي يقوم بها العديد من البنوك المركزية العالمية، ضف إلى ذلك الإشراف على نظام وسطاء بيع وشراء الأسهم والسندات الرقابة على وحدات الصرافة وشركات الاستثمار العاملة بالدولة.¹

ثانياً: البنوك التقليدية

تنشط في دولة الإمارات العديد من البنوك الوطنية منها:

1- بنك أبو ظبي الوطني:

تأسس بنك أبو ظبي الوطني في عام 1968، وهو البنك الأول في الإمارات العربية المتحدة في الخارج مع افتتاح فرع له في القاهرة في سنة 1975، وتبع ذلك التوسع إلى السودان وسلطنة عمان في عام 1976، وفي المملكة المتحدة في عام 1977، والولايات المتحدة وفرنسا في عام 1979، ليصل شبكته إلى 17 بلداً في القارات الخمس.²

2- بنك أبو ظبي التجاري:

تم تأسيسه عام 1985 مقره الرئيسي في أبو ظبي وهو ثالث أكبر بنك وطني، حيث تمتلك حكومة أبو ظبي 58,08% من رأس مال البنك، تشكل بنك أبو ظبي التجاري في عام 1985 كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة، بنا على اندماج بنك الإمارات التجاري والبنك الاتحادي التجاري مع بنك الخليج التجاري، الذي أنشئ في عام 1975.

3- بنك الخليج الأول:

تأسس بنك الخليج الأول في عام 1979 في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. يقدم البنك مجموعة واسعة من الخدمات المالية للشركات والمستهلكين المنتشرة في جميع أنحاء البلاد من خلال شبكة فروع الواسعة. لدى FGB فرع في سنغافورة - يتضمن خدمات إدارة الثروة العالمية وفرعاً في قطر. بالإضافة إلى ذلك، لديها مكاتب تمثيلية لها في لندن، الهند، هونغ كونغ وسيول، كوريا الجنوبية، وفرع في ليبيا.³

¹ حميد قرومي، بلال بن بتيش، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية، تنظيم وإشراف كلية الشريعة قسم المصارف الإسلامية يومي 29-30 أوت 2015، ص 2.

² أسماء سعد الدين، بنك أبوظبي الوطني، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.almrsl.com> : le 11/05/2019 htm 11:40

³ معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://arabic.naukrigulf.com> le 10/06/2019 htm 12:19

4- بنك الاتحاد الوطني:

تأسس سنة 1982، ومقره الرئيسي أبو ظبي ودبي، ويعتبر من البنوك الكبرى في الدولة حيث يقدم خدمات متنوعة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين.

5- بنك دبي التجاري:

تأسس عام 1969 ثم تحول عام 1982 إلى شركة مساهمة يقدم مجموعة من الخدمات إلى الأفراد والشركات في معظم القطاعات، وله 26 فرعاً منتشرة في جميع أنحاء العالم.

6- بنك الشارقة:

تم تأسيس هذا البنك عام 1973 وبدا نشاطه عام 1974 وهو يمارس العديد من الأنشطة المصرفية التجارية والاستثمارية.

7- الإمارات دبي الوطني:

تأسس بعد اندماج كل من بنك الامارات ودبي الوطني عام 2007، ويقدم مجموعة من الخدمات المصرفية للشركات والأفراد داخل الدولة وخارجها وتصل فروعها إلى أكثر من 260 فرعاً حول العالم.¹

ثالثاً: البنوك الإسلامية

توجد عدة بنوك إسلامية في دولة الامارات نذكر منها:

1- بنك دبي الإسلامي:

الذي اعتبر أول بنك اسلامي في منطقة الخليج تم تأسيس البنك وإكمال كافة خدماته ومرافقه ليصبح جاهزاً لاستقبال العملاء في عام 1975. و يستطيع بنك دبي الإسلامي تقديم كافة الخدمات المصرفية التي يحتاجها العملاء، هذا فضلاً عن تميز البنك بالشفافية و القيم الرائعة السامية التي تميز ديننا الإسلامي الحنيف، هذا إلى جانب أن البنك اليوم يعمل على تمويل عدد كبير من المؤسسات بمبالغ قد تتعدى مئتي مليار دولار، و تم اثارته بالعديد من الخدمات الالكترونية.

2- بنك أبو ظبي الإسلامي:

تم إنشاء بنك أبو ظبي الإسلامي في عام 1997، و يستطيع البنك تقديم افضل الخدمات المصرفية تحت راية قواعد الدين الإسلامي، حيث أنه يمكن للعملاء من خلال البنك اقتراض الأموال و الاستثمار و تبادل الأوراق المالية و إنشاء السندات، كل ذلك دون التعرض لأى شيء يمس ما حرمة الدين الإسلامي و يضم البنك عدد من المؤسسات تحت رايتهم، و منها مؤسسة أبو ظبي الإسلامي للأوراق المالية و الشركة السعودية للتمويل و مؤسسة MBM العقارية و بيت التقسيط السعودي.

¹ حميد قرومي، بلال بن بتيش، مرجع سابق، ص 3

3- بنك الشارقة الإسلامي:

المتواجد في إمارة الشارقة و قد تم إنشاء بنك الشارقة الإسلامي تحديدا في عام 2002 و هذا البنك استطاع توفير الكثير من التسهيلات لكافة المستثمرين حيث انه يعد من افضل البنوك التي استطاعت توفير حاجة السوق من كافة التعاملات المصرفية سواء كان تبادل اوراق مالية او تسهيلات للاقتراض أو غيرها من المعاملات المصرفية دون قيود او تعرض لمخاطر الدين الإسلامي كما أن البنك يعمل مع العديد من المؤسسات الإسلامية بهدف الارتقاء بجاذبات السوق.¹

4- بنك الإمارات الإسلامي:

نشأ بنك الإمارات الإسلامي في عام 2004، ويقدم البنك مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع معايير التمويل الإسلامي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى أنشطة ومنتجات بنك الإمارات الإسلامي، مثل حسابات التوفير الاستثمارية وبطاقات الشحن، ويشرف عليها هيئة الرقابة الشرعية التي تتكون من عدد من علماء الشريعة الإسلامية المرموقة، ويحتفظ بنك الإمارات الإسلامي بشبكة من الفروع في دولة الإمارات، وله عدة أجهزة للصرف الآلي، وأجهزة الإيداع النقدي والشيكات.²

5- بنك نور الإسلامي:

الذي تأسس عام 2008، و تعتمد كل تعاملات البنك على مبادئ الشريعة الإسلامية ، و يشرف على أعمال البنك مجلس إدارة مختص و هيئة الفتوى و الرقابة الشرعية و كذلك فريق من العلماء الذين يتمتعون بخبرات واسعة في مجالات الشريعة والقانون و العلوم المالية و الصيرفة الإسلامية لضمان التزام البنك بالشريعة الإسلامية في جميع المسائل القانونية و المالية و المصرفية ، و البنك متواجد في جميع أنحاء البلاد فله فروع في إمارة أبو ظبي و العين و دبي و الشارقة ، و تنقسم ملكية البنك بين عدة جهات حيث تمتلك مجموعة نور للاستثمار نحو 94.9 % و جهاز الإمارات للاستثمار نسبة 5 % و يمتلك الأفراد و الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 0.1% من البنك.³

وفيما يلي جدول يبين قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في دولة الإمارات العربية المتحدة:

¹ آلاء ماضي، أسماء البنوك الإسلامية في الإمارات، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.mosoah.com/finance/banking/names-of-islamic> :le 11/05/2019 htm 11:40

² أسماء سعد الدين، بنك الإمارات الإسلامي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:14: 09 htm 09/06/2019, le <https://www.almrsal.com>

³ ربهام سمير، بنك نور الإماراتي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: 20: 12 htm 09/06/2019, le <https://www.almrsal.com>

الجدول رقم 02: قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في الإمارات:

الرقم	اسم البنك	سنة الإنشاء	ملاحظة
1	بنك دبي الإسلامي	1975	
2	بنك الإمارات الإسلامي	2004	
3	بنك الشارقة الإسلامي	2002	تم إنشاؤه في سنة 1975 كبنك تقليدي ثم تم تحويله إلى بنك إسلامي سنة 2002.
4	بنك أبو ظبي الإسلامي	1997	
5	بنك نور الإسلامي	2008	
6	مصرف عجمان	2008	
7	مصرف الهلال	2008	بنك تابع لمجموعة المشرق التي تأسست سنة
8	مصرف المشرق الإسلامي	2008	1967

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات منشورة على موقع وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات:

http://www.economy.gov.ae , 20/04/2019, htm 10 :30

المطلب الثاني: التعريف بالبنك محل الدراسة

يتناول هذا المطلب نبذة عن بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر أول بنك إسلامي متكامل من حيث الخدمات الذي أصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي وأهم مؤسساته

أولاً: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي

تأسس بنك دبي الإسلامي كشركة مساهمة عامة، في دبي بتاريخ 29 صفر 1395هـ، الموافق لـ 12 مارس 1975 برأسمال قدره 3.798 مليار درهم إمارتي، بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، كما يتمتع بالأخلاق والمساواة والشفافية في كل أعماله.¹

يعد بنك دبي الإسلامي أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة مساهمة عامة، ومدرجة في سوق دبي الإسلامي، يقود البنك تطور قطاع التمويل الإسلامي العالمي، وهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وثالث أكبر بنك إسلامي على مستوى العالم، ويدير البنك حالياً شبكة تضم 90 فرعاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولديه حضور ضمن سبعة أسواق حول العالم، ويعمل على توسيع حضوره من أجل تعزيز نمو وتطور القطاع، ويقدم البنك خدماته لقرابة 1.7 مليون متعامل، ويوفر لقاعدة متعامليه المتنامية مجموعة متزايدة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفضلاً عن كونه أول وأكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، يتمتع بنك دبي الإسلامي بحضور عالمي قوي كلاعب رئيسي في تعزيز الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية عبر أسواق العالم المختلفة، وقد أسس بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود، وهو شركة مملوكة بالكامل لبنك دبي الإسلامي وأول بنك إسلامي في باكستان، بالإضافة إلى محفظة واسعة ومتنوعة من قنوات التوزيع البديلة، ويشكل إطلاق بنك بانين دبي الشريعة في إندونيسيا مطلع عام 2017 أول دخول للبنك إلى منطقة الشرق الأقصى، ويمتلك البنك حوالي 40% من أسهم البنك الإندونيسي، وفي شهر ماي 2017 منح البنك المركزي الكيني بنك دبي الإسلامي ترخيصاً لتأسيس فرع له في كينيا، تحت اسم بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود، يتمثل الهدف الرئيسي للبنك في جعل التمويل الإسلامي معياراً ثابتاً، بدلاً من كونه بديلاً للتمويل التقليدي بالنسبة للشركات والمتعاملين حول العالم، وقد حصل على العديد من الجوائز المرموقة التي تعتبر دليلاً راسخاً على مساهماته في مختلف المجالات، بما يشمل الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية، فضلاً عن خدماته الاستشارية ومساهماته في مجال المسؤولية الاجتماعية، مما يدل على مكانته الرائدة في قطاع التمويل الإسلامي، وفي عام 2017 فاز البنك بالجائزة العالمية الإسلامية للأعمال والتي تم تقديمها خلال الدورة 23 من حفل التميز لقطاع الأعمال.²

¹ التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018، ص 15.

² معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي 14: 55 htm 25/03/2019 http://www.dib.ae/ar/index..

ومن أهم إنجازات البنك سنة 2018 ما يلي:¹

واصل بنك دبي الإسلامي ترسيخ مكانته كرائد في سوق التمويل الإسلامي وأسواق رأس المال مع قيمة مجمعة للصفقات تجاوزت قيمتها أكثر من 20 مليار دولار أمريكي خلال عام 2018، كما تم تعيين البنك خلال العام الفائت للمشاركة في أكثر من 30 صفقة تمويل مشترك وإصدار صكوك لصالح شركات فوق قومية، وصناديق سيادية وشبه سيادية، وشركات ومؤسسات مالية، واحتل البنك مع نهاية العام مكانة هامة بوصفه المنظم الشرق أوسطي الرئيسي لصفقات صكوك دولية وتمويلات مشتركة في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، كما شارك بنك دبي الإسلامي بفاعلية في تدريبات إدارة المسؤولية لمصدري الصكوك والتي تم إجراؤها بالتزامن مع الإصدارات الجديدة، ويدل هذا على قدرات البنك الكبيرة وكذلك قوة العلامة التجارية في التعامل مع الصفقات المعقدة كبيرة الحجم، والتي تتجاوز مجرد ترتيب وبيع إصدارات جديدة.

ولقد حظيت إدارة الخزينة بسنة أخرى من التميز، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تحسين قدرات المنتجات وعلاقات العمل الوثيقة مع الفرق التي تغطي خدمات الشركات والمؤسسات، وقد حققت أعمال إدارة الموجودات والمطلوبات نتائج استثنائية من خلال تحديد الميزانية العمومية للاستفادة من الارتفاع في معدلات الربح، وسجل الدخل الثابت للصكوك نمواً بلغ 33% على أساس سنوي في العام 2018، ونمو في الإيرادات أيضاً بنسبة 13% مع زيادة قاعدة المتعاملين بمعدل الضعف والنصف خلال الفترة ذاتها في الإمارات العربية المتحدة وحدها، وبدعم من قاعدة المتعاملين المتزايدة، استمر زخم النمو في مبيعات الخزينة بمنتجات مثل التحوط في نسبة الربح ومبيعات العملات الأجنبية ومبيعات الدخل الثابت (الصكوك) التي ساهمت جميعها في هذا الأداء. ومن خلال التركيز على إدارة المخاطر الاستباقية، تمكنت المؤسسة من توفير حلول حول مختلف آليات التحوط التي طورت بناء على متطلبات العميل المحددة والفردية.

وفي إطار مبادرات بنك دبي الإسلامي المتواصلة لتوفير حلول رقمية مبتكرة لعملائه ودعم مبادرة حكومة دبي الذكية، أطلق البنك بنجاح "حلول الحسابات الافتراضية"، نظام تحصيل آمن وفوري (للمستحقات والتسويات) عبر الإنترنت. ويعد بنك دبي الإسلامي أحد أوائل البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تطلق مثل هذه الحلول لعملائها من الشركات، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لعملاء بنك دبي الإسلامي الآن الاستفادة من شبكة مصرفية أكبر بعد إضافة 41 موقعاً جديداً لأجهزة الصراف آلي والإيداع النقدي والشيكات في عام 2018

يواصل بنك دبي الإسلامي المحافظة على ريادته وتفوقه في قطاع التمويل السكني من خلال منتجاته المميزة وشركائه القوية. وتوفر الاتفاقية الأخيرة مع شركة إعمار للتطوير لتقديم حلول تمويل سكني حصرية، وقدرة أكبر على تحمل التكاليف، وقيمة إضافية للعملاء، وذلك من خلال العديد من المزايا غير المسبوقة، مثل الاعفاء من الرسوم الأولية ورسوم التمويل للسنوات الخمس الأولى. وشهد عام 2018 تحديثات وترقيات كبيرة في القدرات الرقمية للبنك، مع إطلاق التطبيق الجديد للخدمات المصرفية عبر الهاتف المتحرك، ومنصة الخدمات المصرفية الجديدة كلياً عبر الإنترنت، والتي تقدم أكثر من 110 خدمة، وإطلاق خدمة الدردشة

¹ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي: <http://www.dib.ae/ar.le30/05/2019,.htm> 15 :44

الفورية "DIB Chat Bot"، وهي خدمة مبتكرة مزودة بخصائص الذكاء الاصطناعي تتيح الرد على العديد من استفسارات العملاء وتقدم الدعم لهم حول المنتجات والمعاملات.

ولقد تم في أوائل عام 2018 إصدار صكوك بقيمة مليار دولار أمريكي مع أجل استحقاق يمتد لخمس سنوات، وقد أعادت هذه الصفقة فتح الأسواق المالية الإقليمية وأسواق رأس المال الدائنة، وفي الربع الثاني، لاقى إصدار حقوق الاكتتاب الذي جاء لتعزيز الشق الأول من رأس المال، اقبالاً كبيراً حيث تجاوز الاكتتاب الحد المطلوب بنحو ثلاث مرات. وتعكس هاتين الصفقتين بكل وضوح استمرار وجود الطلب القوي على سندات بنك دبي الإسلامي، فضلاً عن الثقة التي يوليها المستثمرون العالميون في أكبر بنك إسلامي في الإمارات العربية المتحدة.

وقد تجاوز صافي الربح لعام 2018 قيمة 5 مليار درهم إماراتي، الأمر الذي يشير بوضوح إلى نجاح البنك في تنفيذ استراتيجيته المدعومة والمتواصلة. ويبقى التركيز على الربحية المحرك الأساسي في جدول أعمال النمو في البنك، ويتجلى ذلك بوضوح في تحقيق هامش صافي ربح قوي بنسبة 3.14%، ولقد عززت دبي مكائنها كوجهة رائدة لقطاع التمويل الإسلامي، حيث تسعى لتكون عاصمة عالمية للاقتصاد الإسلامي.¹

ثانياً: أهم المؤسسات التابعة لبنك دبي الإسلامي والشركاء

1- دار الشريعة:

تعد الشركة التابعة للبنك والمتمثلة في دار الشريعة بمثابة مركز شامل لكافة خدمات الاستشارات القانونية والمالية على المستوى العالمي، المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وقد تأسست في عام 2008، كما ستقوم الشركة بتوفير حلول الشريعة لكافة أنواع التعاملات المالية والمصرفية الإسلامية، وستقوم دار الشريعة بمهام إجراء البحوث والتطوير، والتدريب الشرعي، ومراجعة الحسابات، بحيث ستتواصل الدار بشكل وثيق مع العملاء والمصرفيين والمستثمرين، وذلك منذ البدء بتحديد المفهوم الأولي للمشروع ولغاية إنجاز وهيكله المعاملات وتوثيقها بطريقة متوافقة بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية.²

2- بنك دبي الإسلامي باكستان المحدود:

وجاء الإعلان بعد الحصول على الموافقة المبدئية من المصرفي المركزي في باكستان لإنشاء بنك إسلامي مملوك بالكامل لبنك دبي الإسلامي، وسيقدم البنك خدمات مصرفية إسلامية متكاملة للمتعاملين عبر شبكة من الفروع تغطي مناطق مختلفة من باكستان، وسيوفر البنك أيضاً خدمات التمويل العقاري وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وخدمات تمويلية أخرى لتطوير السوق العقارية بالإضافة إلى إطلاق برامج تمويل مبتكرة تعتمد على أحدث الأنظمة التقنية العالمية. بدأ مزاولة أعماله في عام 2006.³

¹ معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.zawya.com.le> 29/04/2019 htm 14 :35

² معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://ar.wikipedia.org> , le 30/05/2019, htm 21 :02

³ معلومات منشورة في يومية الوسط العدد 925 الصادرة في 2005/03/18 على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.alwasatnews.com/news/453983> le 28/05/2019 htm 10:25.

3- بنك بانين دبي الشريعة :

وبعد حصوله على الموافقات التنظيمية في عام 2015، استحوذ بنك دبي الإسلامي على 40٪ من بنك بي تي بانين الشريعة تي بي كي، والذي تم تغيير اسمه كجزء من الصفقة ليصبح بنك بانين دبي الشريعة، ليشكل أول دخول لبنك دبي الإسلامي إلى منطقة آسيا المحيط الهادئ، ويقدم البنك الذي تم تحديد علامته التجارية، خدمات مصرفية إسلامية في إندونيسيا. ومع عدد سكان يبلغ 200 مليون نسمة، 95٪ منهم من المسلمين، فمن المتوقع أن ينمو سوق المصرفية الإسلامية في إندونيسيا من 3٪ إلى 11٪ بحلول عام 2020، ليصبح التمويل الإسلامي ركناً أساسياً في نمو إندونيسيا خلال السنوات المقبلة.¹

4- بنك الخرطوم

أصبح بنك دبي الإسلامي يملك حصة 28% من البنك الجديد المسمى " بنك الخرطوم" والمتشكل مؤخرًا من اندماج بنكين هما بنك الإمارات والسودان وبنك الخرطوم، ويُذكر أنّ بنك دبي الإسلامي كان يملك حصة 55% من رأسمال بنك الخرطوم قبل اندماجه، وسيملك بنك السودان المركزي ما نسبته 10% من البنك الجديد في حين حصة الـ 60% الباقية ستكون من نصيب كبار مساهمي بنك الإمارات والسودان بما فيهم بنك الشارقة الإسلامي وبنك أبو ظبي الإسلامي.

5- ديار:

هي شركة للتطوير العقاري تأسست في 06 جانفي 2001، وهي شركة مساهمة عامة مدرجة في سوق دبي المالي منذ سبتمبر 2007، تعمل ديار في قطاع العقارات مع التركيز على الأنشطة العقارية المتنوعة. يقع مقر ديار في دبي، الإمارات العربية المتحدة،

6- بنك البوسنة الدولي:

تأسس بنك البوسنة الدولي في عام 2000 كأول بنك يطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في أوروبا.

7- بنك دبي الإسلامي كينيا المحدود :

حصل على الرخصة من البنك المركزي الكيني في مايو 2017، لتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية حصرياً في كينيا.²

¹ <https://www.albawaba.com/ar/business/pr/955780> le 28/05/2019 htm 10 :25

معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

² <https://ar.wikipedia.org> le 30/05/2019 htm 20:04

معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

الفرع الثاني: أهداف وقيم بنك دبي الإسلامي وإدارته

أولاً: أهداف البنك

تعدد الأهداف التي يسعى إليها بنك دبي الإسلامي في النقاط التالية:

- أ. توفير أعلى معايير الخدمات المصرفية وفقاً للشرعية الإسلامية، واستخدام أفضل وأحدث التقنيات في جميع التعاملات.
- ب. إدارة استثماراته بكل عناية بهدف تحقيق أفضل الأرباح وليس أكثرها.
- ج. التعاون والتنسيق والتكامل مع مؤسسات وهيئات مالية تلتزم بأسس الشريعة الإسلامية.
- د. تطوير المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات الاقتصادية عبر تنويع الاستثمار.
- ت. المسؤولية والخدمات الاجتماعية المتمحورة حول التعاليم الإسلامية خاصة فريضة الزكاة.
- م. المساهمة في تطوير المجتمع وتوفير السلامة والأمن، والعمل على نشر العدالة الاجتماعية.
- ن. توفير الأموال المطلوبة للمستثمرين لإنشاء مشاريع اقتصادية، وإيجاد أدوات تركز على الشريعة الإسلامية.
- هـ. الالتزام بمتطلبات رأس المال حسب التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.
- و. المحافظة على مقدرة البنك على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين.
- ي. الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمال البنك.

ثانياً: قيم البنك

وتتمثل قيم البنك فيما يلي:

1. الإبداع :

يتمسك بنك دبي الإسلامي بمبادئ الإبداع والابتكار، فهو يتميز كمؤسسة مالية رائدة من خلال الجمع بين القيم الإسلامية الحقيقية.

2. المعرفة :

يعتمد بنك دبي على منظومة سياسات ائتمانية وقوانين ولوائح عمل مستمدة من المعارف والتعاليم والتشريعات المنصوص عليها في القرآن الكريم.

3. الجودة : يتم تصميم الخدمات والمنتجات المصرفية الخاصة بهذا البنك وفقاً لمبدأ الإتقان المركز على الجودة.

4. القيمة المضافة :

إن نجاح دبي الإسلامي ما هو إلا دليل على تقديم قيمة حقيقية ومضافة وعوائد مجدية، من خلال توفير أرقى الخدمات المصرفية المتاحة.¹

¹ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي http://www.dib.ae/ar/index le 26/03/2019 htm 17:12

5. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية: أي الابتعاد عن الربا وما حرم الله عز وجل عند التعامل والاستثمار في الأموال.

ثالثاً: رسالة البنك وإدارته

1- رسالة البنك:

ينص عقد التأسيس الخاص ببنك دبي الإسلامي على رسالته وأهدافه وفق الآتي:

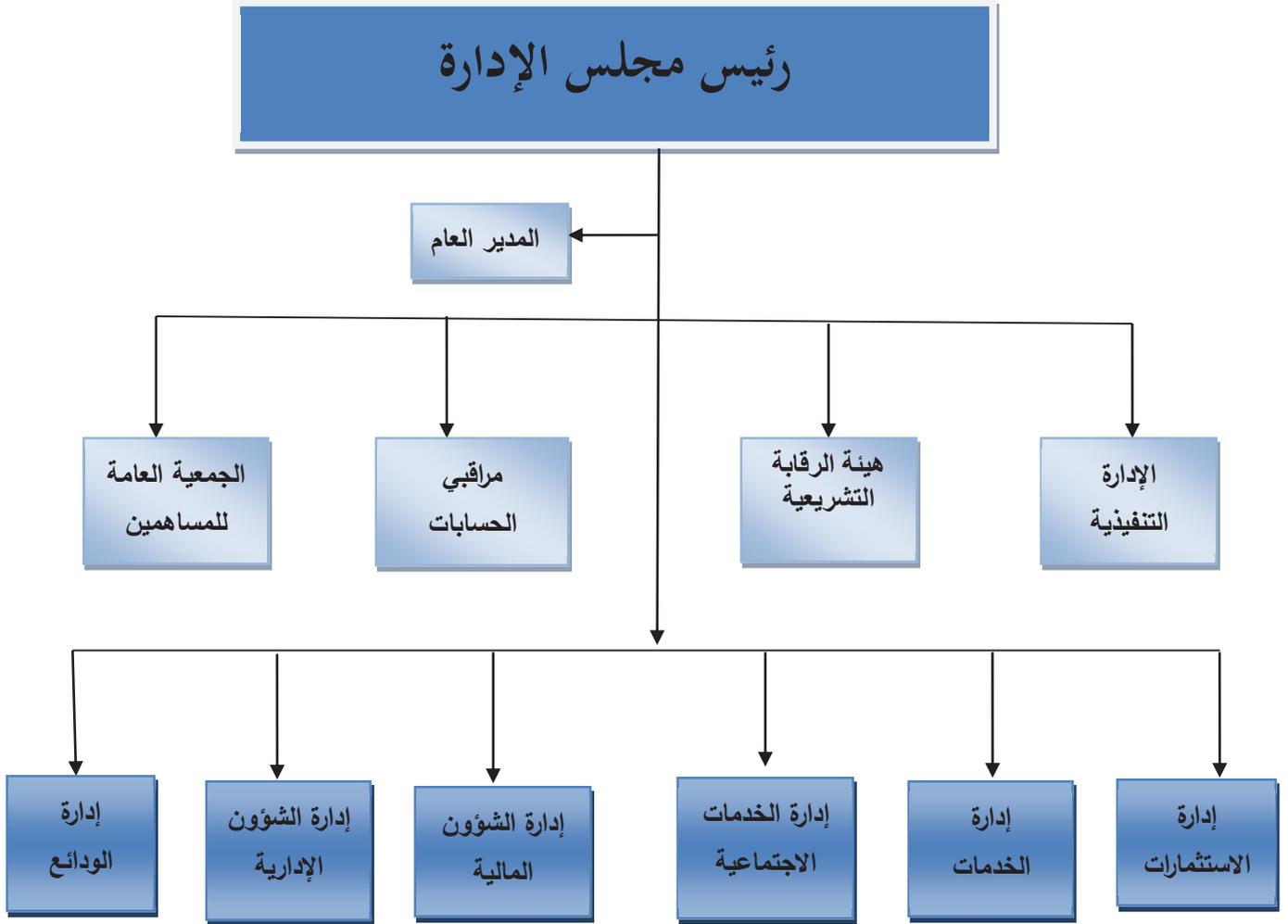
الاعتزاز بكونه أول بنك إسلامي يقوم بتطبيق الأسس الاقتصادية الإسلامية، وذلك اقتناعاً بحاجة البشرية إلى نظام اقتصادي يرتكز على الشريعة الإسلامية، والإيمان بالنجاح من خلال الشراكة الحقيقية مع متعاملهم في الكسب الحلال وتوظيف أفضل التطبيقات الاقتصادية وأحدث تقنيات الخدمات المالية، واضعين ثقتهم الكلية بالله تعالى.

2- إدارة بنك دبي الإسلامي

أوضحت المادة 24 من النظام الأساسي للبنك أن إدارة البنك يتولاها مجلس يتكون من 5 أعضاء على الأقل، كما أوضحت المادة 26 أن المجلس ينتخب لمدة 3 سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو واشترطت المادة 29 أن يكون عضو مجلس الإدارة مالكا بصفته الشخصية لعدد من الأسهم لا يقل عن 5000 سهم، كما وأن للبنك إدارة تنفيذية تتكون من 4 أشخاص وهيئة للرقابة الشرعية ومراقبي حسابات وجمعية عامة للمساهمين، وبالتالي فإن هيكله التنظيمي لا يختلف عن الهيكل العام للبنوك التقليدية،¹ ويتضح ذلك من خلال الشكل التالي:

¹ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية، الجزائر، 2002، ص ص 168-169.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي

المبحث الثاني: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي ومدى مساهمته في تمويل البنية

التي

المطلب الأول: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي

في هذا الفرع سوف يتم توضيح مختلف الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي إلى عملائه بالإضافة إلى مصادر أمواله.

الفرع الأول: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي¹

1. رأسمال:

بلغ رأسمال بنك دبي الإسلامي في 14 سبتمبر 2004 ما يقدر بـ 1500 مليون درهم عن طريق طرح أسهم للاكتتاب، وفي سنة 2015 تم إصدار 3.953.751.107 أسهم عادية مصرح به بواقع 1 درهم لكل سهم، وتم دفع قيمتها بالكامل، وفي 31 ديسمبر 2018 تم إصدار 6.589.585.179 سهم عادي مصرح به بواقع 1 درهم لكل سهم وتم دفع قيمتها بالكامل.

وافق المساهمون بتاريخ 21 فيفري 2018 على إصدار أسهم حقوق عددها 1.647.396.295 سهم بواقع 10 درهم للسهم بعلاوة قدرها 211 درهم للسهم. انتهى البنك في جويلية 2018 من عملية توزيع الأسهم وتم إدراج الأسهم في سوق دبي المالي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية بتاريخ 14 جويلية 2018

2. الاحتياطات:

تعتبر الاحتياطات من أهم مصادر الأموال التي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي في تمويل احتياجاته، وتتعدد هذه الاحتياطات إلى ما يلي:

أ- الاحتياطي القانوني:

طبقا للمادة 239 من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (2) لسنة 2015 والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل 10% من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساويا لـ 50% من رأسمال المدفوع، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

ب- الاحتياطي النظامي لمخاطر التأمين:

إن الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان هو احتياطي غير قابل للتوزيع يتم الاحتفاظ به وفقا للمتطلبات النظامية بشأن المخصصات العامة.

¹ تقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018، ص ص 68-69.

ج- الاحتياطي العام:

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناء على توجيهات مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

د- احتياطي تحويل عملات أجنبية:

يتم الاعتراف باحتياطي تحويل العملات المتعلقة بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك بالعملات الأجنبية من عملتها الوظيفية إلى عملة البنك (أي درهم) مباشرة في الدخل الشامل، ويتم تراكمها ضمن احتياطي ترجمة العملات.¹

هـ- احتياطي الأراضي الممنوحة:

منحت حكومة دبي بعض الأراضي تم تخصيصها فقط لمنفعة مساهمي البنك، أدرجت هذه الأراضي ضمن الاستثمارات العقارية، حيث تم الاحتفاظ بها لغرض تعزيز رأس المال.

3. الأرباح المحتجزة:

أقر بنك دبي الإسلامي في تقريره السنوي لسنة 2017 أنه قد تمكن من تحقيق أعلى ربح في تاريخ البنك بمعدل نمو 11% مقارنة مع عام 2016 ليصل إلى 4.5 مليار درهم إمارتي، كما استطاع البنك بفضل أدائه الجيد أن يحقق رقم قياسي جديد حيث وصل صافي الأرباح لعام 2018 بما يفوق 5.0 مليار درهم إمارتي، وهذا يدل على ارتفاع أرباحه المحتجزة والتي تعتبر كمصدر أساسي من مصادر أمواله.

الفرع الثاني: الخدمات التي يوفرها بنك دبي الإسلامي

يوفر بنك دبي الإسلامي خدمات كثيرة للأفراد، منها حساب الإسلامي أون لاين، وهو عبر الإنترنت ليكون للبنك خدمة مصرفية إلكترونية مميزة، ومن مميزات الخدمة المصرفية الإسلامية عبر الإنترنت لدي بنك دبي الإسلامي، تحويل النقد من داخل حسابات في بنك دبي الإسلامي، وتحويل النقد من حساب لآخر داخل بنك دبي الإسلامي، عمل تحويلات محلية داخل دولة الامارات، وهناك خدمة مميزة تفيد العملاء لدى بنك دبي الإسلامي، وهي تحويل النقد الى جميع انحاء العالم، وهناك خدمات أخرى كثيرة سواء كانت للأفراد أو الهيئات والمؤسسات كالإسلامي الهاتفية، كشف الحساب الإلكتروني، والكثير الذي يقدمه بنك دبي الإسلامي.²

تتمثل أهم الخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي فيما يلي:³

¹ المرجع السابق، ص 70.

² معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: 43 :29/05/2019, htm le 29/05/2019, https://www.forexblog.ae

³ الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي: 10.30 htm le 20/05/2019 https://www.dib.ae/ar/business/treasury

1. الخدمات المصرفية للأفراد:

يوفر قسم الخدمات المصرفية الشخصية مجموعة من الحلول المصرفية التي تشمل منتجات وخدمات تلبي كافة احتياجات ومتطلبات المتعاملين، ومن هذا المنطلق يتم التأكيد على أن الخدمات المصرفية للأفراد أكثر بكثير من مجرد شعار. ومن خلال خبرة طويلة تمتد للأكثر من ثلاثون عاما في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، ومن خلال الجمع بين تعاليم الشريعة الإسلامية وأحدث التقنيات يوفر بنك دبي الإسلامي مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات التي تعتبر أفضل في العالم، حيث يحرص البنك من خلال الحلول المصرفية العصرية الملائمة على توفير تجربة فريدة من نوعها للمتعاملين من خلال الخدمات المصرفية الشخصية، ففروع البنك تنتشر في جميع مناطق الدولة، بينما تعتبر شبكة أجهزة الصراف الآلي والخدمات المصرفية الهاتفية الأوسع من نوعها، وجميع هذه الخدمات مصممة بشكل خاص لتلبية جميع الاحتياجات المصرفية الممكنة، وعبر الجمع بين الأسلوب المفضل للحصول على الخدمات المصرفية مع المنتجات والخدمات المتوفرة، فإن بنك دبي الإسلامي يستطيع المساعدة على توفير الوقت والجهد للمتعاملين، وتشكل علاقة المتعاملين مع البنك نقطة محورية يحرص فيها على تقديم النصائح والإرشادات التي تهم المتعاملين والمتعلقة بجميع الأمور المالية التي يواجهونها في مختلف مراحل الحياة، شاملة مخططات الدراسة، شراء منزل أو سيارة، إنشاء شركة، أو حتى الذهاب في رحلة خارجية، وبمعنى آخر جميع الاحتياجات والمتطلبات المختلفة.

2. الخدمات المصرفية للأعمال:

يتمتع بنك دبي الإسلامي بمعرفة عالية وخبرات كبيرة في مجال الاحتياجات المالية الخاصة في عالم الأعمال، ويقوم البنك بتوفير العديد من الخدمات التي تشمل توفير القروض قصيرة الأمد وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وتسهيل إدارة السيولة النقدية، والتمويل العقاري وخدمات الشحن لعمليات الاستيراد والتصدير، إلى جانب العديد من المنتجات والخدمات الأخرى التي تلبي الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة في عالم الأعمال، حيث يحرص بنك دبي الإسلامي على توفير هذه الخدمات والمنتجات بسرعة عالية بعد اتخاذ القرارات الدقيقة والسريعة بشأنها، إضافة إلى توفير أفضل الأسعار التنافسية في السوق، وتشتمل الخدمات المصرفية للأعمال لدى البنك على مجموعة كبيرة من الحلول المصممة خصيصا لتلبية جميع احتياجات ومتطلبات المتعاملين في شتى القطاعات كتقديم حلول لتحوط للتخفيف من المخاطر في الأسواق المالية، بما يسمح من حماية إيراداتهم على الأعمال الأساسية وعدم تأثرها بتقلبات السوق، وذلك أيضا حسب طبيعة العمل وطبيعة المنتجات والخدمات المقدمة، ومستوى الأعمال والمرحلة التي تمر فيها ضمن دورة العمل، وتتوفر العديد من الأدوات المصرفية الإسلامية للمساعدة في تمويل شراء كافة الأصول المطلوبة للعمل، حيث يقوم البنك باستحداث طرق مبتكرة ومتطورة بطريقة تتناسب واحتياجات المتعاملين وحسب الظروف الخاصة المتوفرة، وتوفر الأعمال المتطورة حلول عديدة لتخفيف الضغوط على رأسمال العامل، وتخفيف الأعباء المالية المترتبة على القروض المحلية أو الدولية التي يواجهها عادة هذا النوع من الأعمال، ويمكن للمتعاملين التحدث إلى فريق العمل المتخصص في بنك دبي الإسلامي، والذي يتمتع بالخبرات العالية والجاهزة للمساعدة في الهيكلة والإدارة المالية والتطوير المستمر للأعمال.

3. الخدمات المصرفية للشركات:

يعتبر عالم الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة من بين الأكثر ديناميكية في العالم، حيث يتميز بالتغير والابتكار والنمو المستمر، وكأحد أكبر البنوك في منطقة الشرق الأوسط والذي يتمتع ببنية تحتية ومالية شاملة في المنطقة وفي الخارج، قد لعب بنك دبي الإسلامي دورا رياديا وبارزا في عملية التحول الدراماتيكي التي شهدتها دبي ودولة الإمارات بشكل عام خلال السنوات الثلاثين الماضية، ويوفر بنك دبي الإسلامي العديد من الحلول المصرفية الخاصة للشركات وعالم التجارة والأعمال، ويفخر بتوفيره الحلول المبتكرة حيث المتعاملون هم دوما الأولوية.

ومن خلال تخصصه في مجالات العمل التي تميز اقتصاديات دولة الإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي، والمعرفة والخبرات الكبيرة التي يتمتع بها البنك في المجالات المختلفة والتي تساعده على توفير خدمات شاملة وحلول استراتيجية لمعامله من الشركات، وتشتمل الحلول المالية المبتكرة لدى بنك دبي الإسلامي على خدمات التمويل للشركات الاستثمارية، وخدمات تمويل المشاريع وخدمات تمويل التجارة وغيرها، وكل ذلك يندرج تحت المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية التي تركز على تعاليم الشريعة الإسلامية، ونتيجة لذلك يستطيع بنك دبي الإسلامي توفير مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المتزايدة لقطاع تمويل الشركات، بدءا من حيازة أساطيل الطائرات التجارية أو تمويل مشاريع البنية التحتية أو المتاجرة بالسلع أو تطوير المشاريع العقارية.

4. الخدمات المصرفية الاستثمارية :

يقوم بنك دبي الإسلامي بصفته لاعبا رئيسيا في سوق التمويل الإسلامي بتسخير خبرته التي لا مثيل لها في مجال مساعدة المتعاملين للحصول على احتياجاتهم التمويلية، وذلك بتوفير الأسواق الملائمة لرؤوس الأموال والحلول الاستشارية للراغبين في العمل تحت غطاء أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أنها تمتاز بعلاقتها الواسعة مع الشركات والمؤسسات المالية والحكومات والمؤسسات الاستثمارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الدول، ويتمتع قسم الاستثمار بالقدرة على توفير مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات الاستثمارية المصرفية والتجارية الشاملة وتوفير الاستشارات حول استراتيجية وهيكله الشركات وجمع رأسمال بالتساوي والأسواق الممولة إسلاميا إضافة إلى إدارة متطورة للمخاطر، كما يربط قسم الاستثمار رأسمال البنك نفسه في مجالات الاستثمار العقاري والنشاطات التجارية.

5. التمويل العقاري :

يحتل بنك دبي الإسلامي مكانة ريادية في مجال التمويل العقاري التجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يقدم البنك خدمات متميزة في مجال التمويل العقاري بهدف دعم مسيرة التطوير العقاري في الإمارات، وذلك من خلال التمويل بالاستصناع والمراجعة والمشاركة المتناقصة، فهو يقدم خططا للمستقبل مع حلول تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والتي تدعم المباني والطائرات ومعدات الآلات، كما يقدم فرص تجارية لشراء الأراضي التي يحتاج إليها وإنشاء المنشآت التجارية والتي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6. تمويل المقاولات :

في سنة 2004 أسس بنك دبي الإسلامي قسم تمويل المقاولات لعرض خدماته بصورة فعالة ومدروسة لهذا القطاع، وخلال فترة وجيزة تمكن البنك من تحقيق إنجازات يشاد بها في هذا القطاع، وهو الآن بصدد تحقيق ما رمى إليه ليصبح المؤسسة التمويلية الرائدة في مجال تمويل المقاولين، حيث يقوم بنك دبي الإسلامي بالتعهد بتمويل المشاريع السابقة والحالية للمقاولين الذين يتعاملون مع تنفيذ عقود المباني والأعمال الكهربائية والميكانيكية والبنية التحتية والنفط والغاز والطاقة ومرافق المياه، بحكم ارتباطه الوثيق مع البنوك الإقليمية والدولية الأخرى التي تمكنه من دعم العملاء، كما يقوم بميكلة خدمات التسهيلات الائتمانية حتى تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد حظيت خدمات قسم تمويل المقاولات المتخصصة وحلوله التمويلية المتميزة بقبول العديد من المقاولين، مما يمكنه من تنفيذ ما يزيد عن 70 مشروع في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى المجاورة، بقيمة تعدت 15 مليار درهم في أقل من سنتين، وخلال تلك الفترة الوجيزة تمكن من إتمام ترتيبا مع عدد من العملاء يزيد عن المائة، وتتضمن قائمة العملاء شركات مقاولات محلية وإقليمية وعالمية تتمتع بسمعة مرموقة في تنفيذ أكبر المشاريع حسب المواصفات.

7. التمويل بالصكوك الإسلامية :

يعتبر بنك دبي الإسلامي الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات، أول مصرف إسلامي متكامل الخدمات، وقد انطلقت الصكوك الإسلامية في إمارة دبي عاصمة للصكوك الإسلامية، وباعتبارها صاحبة الإصدار الأكبر للصكوك الإسلامية على مستوى العالم حيث طرح بنك دبي الإسلامي حوالي 4.25 مليار دولار في عام 2017، وبدأ نشاطه في عام 2007 في إصدار هذه الصكوك.

ويتم تداول الصكوك على نطاق واسع في السوق الثانوية وبأسعار أكثر تنافسية لتعكس العائد الحالي على الاستثمار، وتتمثل العوامل الرئيسة لقرار الاستثمار في الجدارة الائتمانية للمقترض والعملة وبلد المنشأ والاتجاه السائد وموازين سوق المال.

8. المعاملات المصرفية :

أ. حساب جوهرة الجاري:

يقدم بنك دبي الإسلامي من خلال حساب جوهرة الجاري إمكانية الاستفادة من المعاملات السهلة والخدمات المصرفية الالكترونية، وإمكانية دفع الفواتير عبر الانترنت وسواها من الامتيازات.

ب. مميز للخدمات المصرفية الفريدة:

تنطوي الخدمة على مزايا كبيرة من بينها القدرات الواسعة لإجراء المعاملات والخصومات على البيع بالتجزئة.

ج. خدمة كشف الحساب الالكتروني:

تمنح ميزة كشف الحساب الالكتروني وصولا آمنا للحصول على نظرة عامة على الملف المصرفي، وكشف الحساب الالكتروني، فضلا عن إمكانية الدردشة مباشرة.

9. خدمة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية :

تضم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية ولهم إلمام بالنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية بصفة عامة، ويتم تعيين الهيئة من قبل الجمعية العامة للبنوك وتكمن مهمة الهيئة في استحداث صيغ استثمارية وتمويلية شرعية، إضافة إلى صياغة ومراجعة عقود تلك الصيغ والإفتاء في كل ما تعرضه عليها الإدارة من قضايا العمل ومستجداته، أو ما يرفعه إليها المراقب الشرعي من استفسارات أو ملاحظات تتعلق بالأداء التنفيذي لشرعية التعامل المصرفي، وتعمل الهيئة على التأكد من أن أعمال البنك تتم وفق الشريعة الإسلامية وطبقاً للفتاوى الصادرة عنها.

والجدول التالي يبين حجم وتطور كل من الموجودات والمطلوبات وكذلك حقوق الملكية خلال الفترة 2014-2018.

الجدول رقم (03) : تطورات كل من الموجودات والمطلوبات، وحقوق الملكية خلال فترة الدراسة

الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	الموجودات	المطلوبات	حقوق الملكية
2014	123887359	106181275	17706084
2015	149897504	127103976	22793528
2016	171491724	144889960	26601764
2017	207337009	178456491	28880518
2018	223682159	189555415	34126744

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2014/2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة مستمرة في كل من الموجودات والمطلوبات وكذلك حقوق الملكية خلال الفترة 2014-2018، حيث في فترة 04 سنوات تزايد الكُل بمقدار الضعف، فلقد ارتفع صافي التمويلات والاستثمارات في الصكوك إلى 175.9 مليار درهم إماراتي سنة 2018، مقارنة بـ 157,4 مليار درهم إماراتي في نهاية عام 2017، بزيادة نسبتها 12%، وذلك نتيجة لنمو الأعمال الأساسية بشكل رئيسي، وارتفعت الموجودات التمويلية للخدمات المصرفية للشركات بنسبة 13% تقريباً لتصل إلى رقم قياسي يبلغ 101 مليار درهم إماراتي، بينما سجلت الخدمات المصرفية للأفراد موجودات بقيمة 39 مليار درهم إماراتي، مدعومة بتمويل جديد تبلغ قيمته نحو 13 مليار درهم إماراتي، وبقي التركيز على العقارات التجارية ضمن التوجه عند نسبة تقارب 19%¹، مما يعكس مكانة البنك عربياً وعالمياً، وحجم الاستثمارات الكبيرة التي يمولها البنك خاصة في الصكوك الإسلامية، وكذلك حجم ودائع العملاء وكذلك الأرباح المحققة.

¹ معلومات منشورة على الموقع الرسمي لبنك دبي الإسلامي: <https://www.dib.ae/ar.le> 08/06/2019 htm 11 :23

وتتمثل أهم الموجودات في النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، الموجودات التمويلية والاستثمارات الإسلامية، الاستثمارات في الصكوك الإسلامية، أما فيما يخص أهم المطلوبات فتتمثل في ودائع العملاء، المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية، صكوك مصدرة، أما أهم حقوق الملكية فتتمثل في رأس المال، احتياطات أخرى وأسهم خزينة، احتياطي القيمة العادلة للاستثمار.

المطلب الثاني: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي ومدى مساهمتها في تمويل البنية التحتية

يوفر بنك دبي الإسلامي صيغ التمويل والاستثمار التالي:¹

الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي

1- المراجحة:

المراجحة من صيغ التمويل قصيرة الأجل، وهي عقد يبيع البنك بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤه وحيازته بناء على وعد المتعامل الملتزم بشرائها بشروط معينة، يتكون سعر البيع من تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه، يدفع سعر بيع المراجحة من قبل العميل على أقساط على مدار فترة عقد المراجحة.

2- السلم:

هو عقد يشتري البنك بموجبه كمية محددة لسلعة معينة ويدفع ثمن السلعة بالكامل مقدما، في حين يقوم المتعامل بتسليم كميات السلع حسب جدول التسليم المتفق عليه.

3- المشاركة:

تعرف على أنها عقد بين البنك والمتعامل للمساهمة في مشروع استثماري، أو في ملكية ممتلكات معينة إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات متناقصة، تنتهي بجزارة المتعامل لكامل الملكية، يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين، في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما في رأسمال المشروع.

4- المضاربة

هو عقد بين البنك والمتعامل المضارب بحيث يقدم البنك بموجبه مبلغا معيناً من المال، ويقوم المضارب باستثماره في مشروع أو نشاط بمقابل حصة محددة من الربح، على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

5- الاستصناع:

هو عقد بين البنك والمتعامل، يتعهد البنك بموجبه ببيع عقارا مطورا للمتعامل وفقا لمواصفات متفق بشأنها بسعر محدد، يقوم البنك بتطوير العقار بنفسه أو من خلال مقاول ثم يسلمها للمتعامل مقابل ثمن متفق عليه.

¹التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018، ص ص 16-17.

6- الإجارة:

ويمكن تقسيمها إلى إجارة منتهية بالتمليك والإجارة الآجلة وهي:

أ- الإجارة المنتهية بالتمليك:

هي عقد يقوم البنك (المؤجر) بتأجير أو منح حق الانتفاع بناء على طلب المتعامل (المستأجر)، استنادا على وعد منه باستئجار الأصل أو الحصول على حق الانتفاع لمدة معلومة، ومقابل أقساط إيجار محددة، وقد تنتهي الإجارة بتمليك المستأجر الأصل المؤجر.

ب- الإجارة الآجلة:

هي عقد يوافق البنك (المؤجر) بموجبه على تقديم بتاريخ محدد في المستقبل عقار بمواصفات معينة للمتعامل (المستأجر)، عند إتمامه وتسليمه من قبل المطور أو المقاول الذي اشترى منه البنك ذلك العقار.

7 - الوكالة:

هي عقد يفوض البنك بموجبه الوكيل المستثمر مبلغ من المال يتم استثماره وفقا للشريعة وشروط معينة بأجرة محددة (مبلغ مقطوع أو نسبة من مبلغ المستثمر)، يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط الوكالة.

8- إصدار الصكوك الإسلامية¹

يشار إلى الصك عموما على أنه سند إسلامي، ولكن هذه الإشارة لا تعكس بدقة معنى كلمة صك والصكوك طريقة لجمع الأموال، ويتم إصدار شهادات الصكوك التي تنقل ملكية الأصول إلى المستثمرين لقاء الأموال الأولية التي يدفعونها في فترات محددة، ويتلقى المستثمرون الأرباح التي تدرها للأصول المعينة.

حيث أكد بنك دبي أهمية الصكوك الإسلامية حيث يعتبر أن الصكوك من أفضل وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية وتجميع الاموال اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية، موضحا أن الصكوك تقوم على أساس المشاركة في الربح المتوقع للمشروع أو رد رأس المال، ومن أشكائها السائدة حاليا " صكوك المضاربة، وصكوك الاجارة، وصكوك المشاركة، وصكوك السلم، وصكوك التنمية "، كما أن الصكوك بمختلف الصيغ الاسلامية يمكن أن تستخدم أيضا لتعبئة ودائع قصيرة الأجل بهدف تطوير وتمويل مشروعات للبنية التحتية، وتتم هذه العملية من خلال اجراء عملية " تسنيد"، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الاصول الملموسة للحكومات مثل «المطارات، والطرق والمباني والمستشفيات» إلى وحدات في الصك وعرضها في السوق لجذب مدخرات لتمويل مشروعات طويلة الاجل، ويختلف الهدف من اصدار مثل هذه الصكوك.

¹مقال بعنوان: التقرير الأسبوعي لبنك دبي، الصكوك الإسلامية تجتذب المدخرات لتمويل مشاريع البنية التحتية، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://alqabas.com/145788.le> 01/06/2019 htm 20 :49

والجدول التالي يبين تطور صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في بنك دبي خلال الفترة 2014-2018:

الجدول رقم(04): تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال 2014-2018

" الوحدة: ألف درهم إماراتي "

2018	2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
38.675.004	39.445.055	35.240.868	30.955.636	24.918.701	المراوحة
66.179.771	58.926.314	45.742.352	38.823.370	29.704.136	الإجارة
1.187.724	1.356.662	2.260.218	3.114.303	4.123.091	الاستصناع
1.201.560	1.056.524	916.961	772.074	511.085	البطاقات الائتمانية
7.806.122	6.698.523	6.244.411	5.885.591	4.326.521	المشاركة
11.712.531	13.606.554	12.002.221	10.637.682	6.058.634	المضاربة
10.124.436	4.534.259	2.642.529	3.155.790	2.179.467	الوكالة
31.178.525	24.022.680	21.491.424	20.065.651	16.118.782	الاستثمار في الصكوك
168.065.673	149.646.571	126.540.984	113.410.097	87.940.417	المجموع

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن بنك دبي الإسلامي باعتباره بنك إسلامي شامل ينوع صيغ التمويل والاستثمار، بحيث يقسمها إلى صيغ تمويل قصيرة الأجل والتي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المراوحة، وصيغ متوسطة وطويلة الأجل المتمثلة في الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة، إضافة إلى أساليب أخرى يعتمد عليها البنك تتمثل في الصكوك وبطاقات الائتمان بالإضافة إلى باقي الاستثمارات والمتمثلة في الاستثمار في الشركات الزميلة، استثمارات عقارية، وعقارات لغرض البيع، وعقارات قيد الإنشاء وغيرها من الاستثمارات.

الفرع الثاني: مساهمة بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية

تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة المضي في المسار الذي حددته لتحقيق نمو مستدام، في أعقاب الإصلاحات الجديدة والمبادرات الحكومية الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل، مع زيادة الإنفاق في القطاعات الرئيسية، وفي مواجهة التحديات العالمية غير المسبوق، وقد حافظت الإمارات على ثباتها ومرونتها لخلق فرص نمو جديدة في العديد من القطاعات، بما في ذلك البنية التحتية، والقطاع المالي وقطاع الأعمال، والرعاية الصحية، والضيافة والسياحة، والطيران والنقل، والبحث العلمي.

ويستمر نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وقدرته على جذب مستثمرين ورواد أعمال عالميين، جعل البنك يمضي في تطوير قطاع التمويل الإسلامي والارتقاء بهما إلى مستويات أعلى في السنوات القادمة، وسيستفيد البنك من الإصلاحات الجديدة، ومن زيادة الإنفاق الحكومي، فضلاً عن التوجهات لتنمية وتطوير قطاعات رئيسية¹.

ويعتبر بنك دبي الإسلامي من أحسن المراكز إدراجاً لصيغ التمويل الإسلامية في العالم، لأن إقبال المستثمرين والبنوك الإسلامية على التعامل بهذه الصيغ في تزايد مستمر، ويوجد هناك جهود كبيرة لترويج فكرة التداول والتعامل بالتمويل الإسلامي خاصة في مجال تمويل البنية التحتية.

أولاً: واقع تمويل مشاريع البنية التحتية في الإمارات

جذب استخدام التمويل الإسلامي لتنمية مشاريع البنية التحتية مزيداً من الاهتمام في الآونة الأخيرة في إطار السعي إلى تعظيم تمويل التنمية حيث ولدعم التنمية ورفع مستوى النمو الاقتصادي وظفت الدولة شق هائل من إيراداتها في بناء بنية تحتية تساعد على بروزها كلاعب اقتصادي استراتيجي على المستوى العالمي، وكان من ثمار ذلك أن حلت في المرتبة الثالثة عالمياً في جودة البنية التحتية، وفي المرتبة الأولى عالمياً في العديد من مؤشرات جودة البنية التحتية وفقاً لتقرير التنافسية الدولي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) للعام (2015/2014)، وجاءت في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر جودة الطرق والمرتبة الثانية عالمياً في البنية التحتية للنقل الجوي وقطاع الطيران، ومن أهم إنجازات الدولة في مجال البنية التحتية:²

1. العديد من المدن السكنية الجديدة التي تضم الآلاف من الوحدات السكنية.
2. شبكة واسعة متقدمة بأرقى المواصفات العالمية من طرق داخلية وخارجية وجسور.
3. 115 مستشفى حكومي وخاص والعديد من المراكز الصحية ومراكز التوحد والتأهيل الصحي.
4. 1206 مدرسة حكومية وخاصة وفنية و87 كلية وجامعة ومعهد عالي.
5. إنشاء أكثر من 26 ميناء بحري وافتتاح ميناء خليفة بالطويلة، وتنفيذ توسعات بميناء جبل لرفع الطاقة الإجمالية لموانئ دبي لقرابة 20 مليون حاوية سنوياً، لتعزيز مكانته ويكون واحد من أكبر خمسة موانئ بالعالم.

¹ مقال بعنوان: أرباح دبي الإسلامي ترتفع 12.1% إلى 3.7 مليار درهم، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.zawya.com.le/29/04/2019, htm 11 :22>

2 أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة عالمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث 2016، ص ص 30-31.

6. إنشاء 8 مطارات دولية لكل من أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين، والتوسعات الكبيرة بمطارات الدولة وخاصة مطاري أبو ظبي ودبي الدوليين لتوسعة طاقاتها الاستيعابية.

7. تأسيس "شركة الاتحاد للقطارات" وإنشاء وتشغيل وتطوير أول شبكة للسكك الحديدية (قطار الاتحاد) لنقل الركاب والبضائع بالدولة، بتكلفة إجمالية نحو 40 مليار درهم ويمتد على مسافة 1200 كيلو متر، وبطاقة استيعابية تصل عند بدء التشغيل إلى 50 مليون طن من البضائع و 16 مليون راكبا سنويا، وتغطي شبكة الاتحاد للقطارات كل أرجاء الدولة، وخاصة المناطق الصناعية الاستراتيجية الكبرى فيها.

8. إنشاء شبكة متكاملة لخطوط المترو بدبي وصلت تكلفتها مراحلها الحالية 29 مليار درهم، وتخطط دولة الإمارات لإنفاق 230 بليون درهم على تحسينات كبرى بالبنية التحتية.

وقد أنفقت الإمارات العربية المتحدة مبلغ 7.6 مليار دولار على مشروع المترو بدبي (الخطين الأحمر والأزرق) وخصصت مبلغ 3.26 مليار دولار على مشاريع مختلفة للطرق ومنها مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركة الإنشاءات الإيطالية سالينيكوستروتوري لتجديد قطاعات من الطريق السريع بين الإمارات والسعودية، كما وضعت أبوظبي خططاً لبناء خط حديدي بطول 131 كم بقيمة 7 مليارات دولار سيكون معظمه تحت الأرض، كما خصصت مبالغ أخرى لخط حديدي سريع مع دبي وخطط حديدي للشحن وطرق جديدة والتي من المقرر استكمالها خلال السنوات الخمس القادمة.

وتتضمن مشاريع البنية التحتية القائمة والمتوقعة ما يلي:

- ثلاثة مشاريع للطاقة المتجددة على مستوى المرافق الخدمية، باستخدام التكنولوجيا الشمسية الفولت ضوئية
- مدينة مصدر لمشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في أبو ظبي، والتي تمتد عبر مناطق جغرافية مختلفة
- مشروعات هيئة الطرق والمواصلات في دبي، ومن بينها تطوير ساحة الاتحاد
- مشروع مسار 2020، والذي يشمل تمديد خط مترو دبي من جبل علي إلى موقع إكسبو 2020.¹

¹ معلومات موحدة في البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

ثانياً: دور صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية ببنك دبي في تمويل استثمارات البنية التحتية

سنحاول من خلال هذا المطلب توضيح دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل البنية التحتية والمستخدمه من طرف بنك دبي الإسلامي والمتمثلة في الصيغ التمويلية والاستثمارية.

يوفر بنك دبي الإسلامي صيغ تمويل قصيرة الأجل والتي تعمل على توفير السيولة بدرجة عالية وبأقل درجة من المخاطر والمتمثلة في المراجعة والسلم، وصيغ متوسطة الأجل المتمثلة في الاستصناع والإجارة، وأخرى طويلة الأجل تتمثل في المضاربة والمشاركة، بالإضافة إلى الاستثمار في الشركات التابعة، الاستثمار في الصكوك واستخدامه للوكالة وبطاقات الائتمان، وسنحاول من خلال هذا المطلب تتبع حجم التمويل الموجه إلى تمويل البنية التحتية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي.

1. دور صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية

تعد مشاريع تطوير البنية التحتية الرئيسية حجر الأساس للنمو المستدام وعنصراً فعالاً في استراتيجية دولة الإمارات، ولطالما لعب بنك دبي الإسلامي دوراً محورياً في قيادة وتسهيل مثل هذه المشاريع، ويستخدم بنك دبي عدة صيغ إسلامية لتمويل البنية التحتية، وبالاعتماد على التقارير المالية السنوية للبنك طوال فترة الدراسة يمكننا تحديد مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي في تمويل البنية التحتية. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(05): مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية

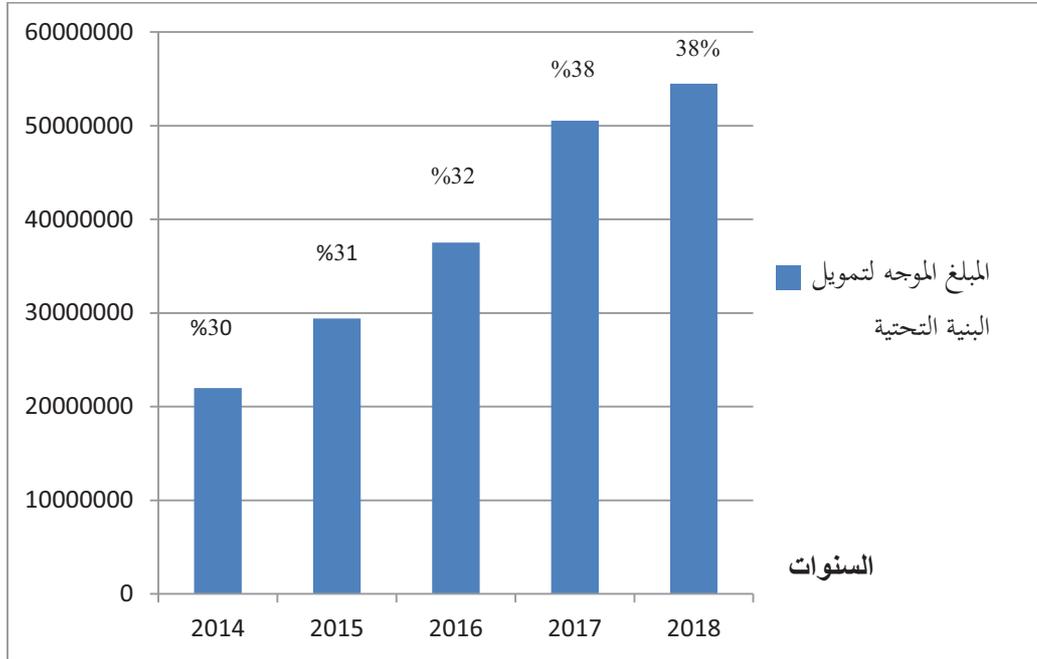
2018	2017	2016	2015	2014	السنوات البيان
54.491.887	50.553.040	37.518.626	29.532.448	22.000.402	المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية
144.798.585	133.334.227	114.967.622	97.219.599	73.976.602	إجمالي صيغ التمويل والاستثمار
%38	%38	%32	%30	%29	نسبة تمويل البنية التيهية من إجمالي التمويل
%9	%16	%18	%31	-	معدل النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2018)

ملاحظة: المبالغ الموجهة لتمويل البنية التحتية وجهت لتمويل المطارات، الموانئ، والعقارات والمقاولات.

والشكل التالي يوضح تطور حجم التمويل الموجه لتمويل البنية التحتية

الشكل رقم (02): مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 05.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المبالغ الموجهة لتمويل البنية التحتية خلال خمس سنوات متوسطة مقارنة بإجمالي التمويل، كما تبين لنا أن هذا المبلغ يتزايد من سنة إلى أخرى، مما يدل على مساهمة البنك في تمويل مشاريع البنية التحتية، حيث قدر المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية سنة 2014 بـ 22.000,400 درهم إماراتي أي بنسبة 30% من إجمالي التمويل، وفي سنة 2015 قدر مبلغ تمويل البنية التحتية بـ 29.432.448 درهم ما نسبته 31% من إجمالي التمويل، وقدر سنة 2018 بـ 54.491.887 درهم إماراتي بزيادة قدرت بـ 7.80% عن سنة 2017، ولقد وقع بنك دبي الإسلامي وماتيتو الشركة الرائدة والمزود المفضل للحلول الذكية المتكاملة لإدارة ومعالجة المياه في الأسواق الناشئة في سنة 2018، اتفاقية تمويل إسلامي لمدة 10 سنوات بقيمة إجمالية تصل إلى 240 مليون درهم إماراتي، وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بالنسبة لماتيتو إذ تجمعها بينك دبي الإسلامي الذي بدوره يخوض أول شراكة له مع شركة خاصة تعمل في قطاع إدارة المياه ومياه الصرف الصحي، كما منح بنك دبي الإسلامي شركة المقاولات الهندسية المحدودة عقدا بقيمة 687 مليون درهم إماراتي لتشييد المرحلة الأولى من مشروع بدر، ويشكل هذا المشروع جزءا من مجمع سكني مستقل يشمل خمس مناطق منفردة ويتكون من مبانٍ للشقق السكنية

فضلاً عن عدد من الفلل وغيرها من مباني الخدمات والمرافق الترفيهية.¹

فلقد ارتفعت نسبة تمويل البنية التحتية من إجمالي التمويل سنتي 2017 و 2018 إلى 38%، كما أن نسبة تمويل البنية التحتية من إجمالي التمويل تزايد بنسب صغيرة، حيث قدر متوسطها نسبة 34% خلال الفترة (2014-2018)، وهي نسبة متوسطة ولكنها مهمة مقارنة بباقي البنوك بدولة الإمارات.

2. دور الصكوك الاستثمار الإسلامية في تمويل البنية التحتية

لاقت الصكوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في الكثير من دول العالم وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في الكثير من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تتميز بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها مما فتح أبواباً كثيرة للاستثمار، مما أدى إلى زيادة قوة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي.

وتعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم صور التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تتطلب إقامتها تمويلًا ضخماً، حيث تم تمويل المشاريع التوسعية الكبيرة لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة دبي في 2018 بصكوك قيمتها 3.5 مليارات دولار عن طريق بنك دبي الإسلامي، وقامت حكومة دبي ممثلة بدائرة الطيران المدني بالتوقيع مع ستة بنوك إسلامية تحت إدارة بنك دبي الإسلامي لإصدار صكوك إجارة إسلامية بحجم 01 مليار دولار تم تغطيتها بالكامل من أجل تمويل توسعة مطار دبي، وفي نفس الإطار نجحت شركة نخيل العقارية في الحصول على تمويل بمبلغ 3.5 مليار دولار عن طريق صكوك إسلامية مصدرة بواسطة باركليز كاييتال وبنك دبي الإسلامي، واستخدم "نخيل" حصيلة إصدار الصكوك لتمويل مشاريع في دبي التي تقود طفرة لاستثمارات البناء والمشاريع العقارية في الخليج.

كما فاز بنك دبي الإسلامي بتفويض من دائرة الطيران المدني في دبي لإصدار صكوك إجارة إسلامية عالمية بقيمة مليارين و257 مليون درهم وذلك لتمويل أعمال المرحلة الثانية من مشروع توسعة وتطوير مطار دبي الدولي، ومن المقرر أن تستحق الصكوك الصادرة بعد 5 سنوات، وتدرج في سوق دبي المالي، حيث يتم تداولها بين المستثمرين، وأن الصكوك ستستخدم في تمويل أعمال المرحلة الثانية من توسعة مطار دبي الدولي، وهذا الاتفاق يعتبر السابقة الأولى التي يمنح فيها بنك إسلامي تفويضاً ليقوم وحده بإدارة وترتيب عملية إصدار صكوك إسلامية عالمية لدائرة الطيران المدني²

وبالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة فإن نسب تمويل الصكوك لاستثمارات البنية التحتية جاءت وفقاً للجدول الآتي:

¹ مقال بعنوان: دبي الإسلامي يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 240 مليون درهم، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://amwal-mag.com, le 03/06/2019, htm 13 :54>

² أمين محمد علي، صكوك الاستثمار الشرعي، خصائصها وأنواعها، المؤسسة المالية الإسلامية، المؤتمر العلمي السنوي 14، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية

المتحدة، 2004، ص 1002

الجدول رقم(06): مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية خلال فترة الدراسة

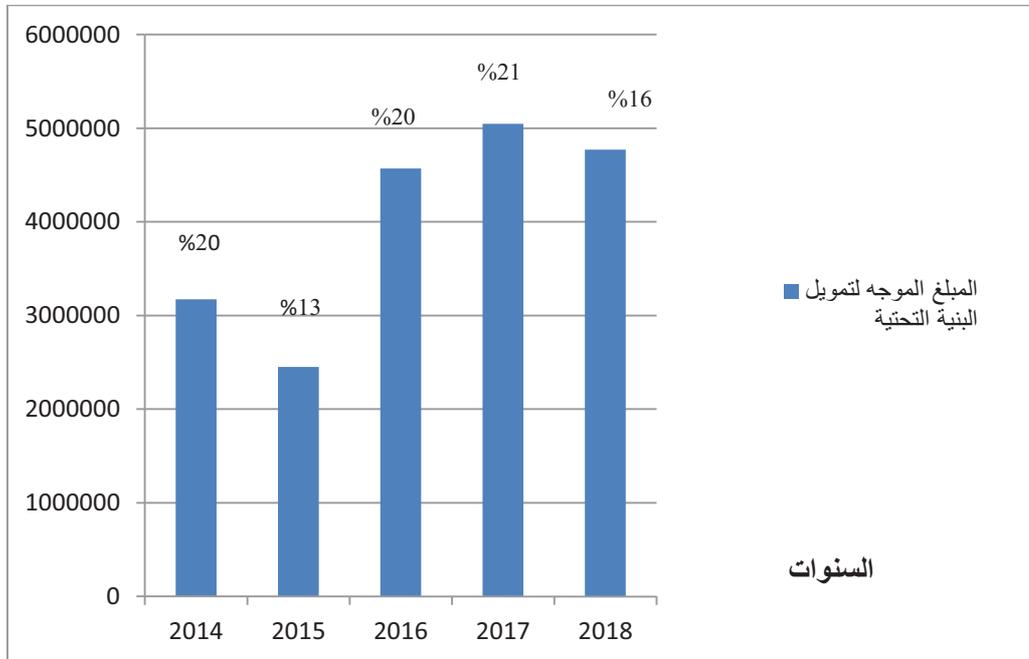
الوحدة: ألف درهم إماراتي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
البيان					
الاستثمار في الصكوك الإسلامية	16.118.782	20.065.651	23.408.660	24.022.680	31.178.525
المبلغ الموجه لتمويل البنية التحتية	3.173.734	3.890.737	4.570.865	5.047.532	4.770.001
نسبة مساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية	%20	%13	%20	%21	%16
معدل النمو	-	22.7	86.37	10.42	5.49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2018)

والشكل التالي يوضح لنا مساهمة الصكوك الإسلامية في بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية الإماراتية:

الشكل رقم (03): مساهمة الصكوك في بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على معطيات الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المبالغ الموجهة لتمويل البنية التحتية متغيرة خلال فترة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض، سجلت أعلى معدلاتها في عام 2016 بنسبة بلغت 86.37%، في حين سجلت أدنى معدلات نموها في عام 2015 بنسبة قدرت بـ (22.7%)، والجدير بالذكر أن تمويل الصكوك الإسلامية للبنية التحتية بلغت 5.047.532 درهم في سنة 2017 وهي أقصى قيمة يصل إليها خلال فترة الدراسة.

ويشير الجدول أعلاه إلى أن متوسط نسبة مساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية خلال فترة الدراسة متغيرة بدأت مرتفعة قدرت بـ 20% ثم انخفضت سنة 2015 لتصل إلى 13%، ثم أخذت في الارتفاع خلال سنتي 2016 و 2017 وبلغت أعلى نسبة لها في عام 2017 بمعدل قدر بـ 21%، وبلغت هذه النسبة في المتوسط نسبة 18%، وهي نسبة تدل على مساهمة الصكوك في تمويل استثمارات البنية التحتية، إلا أنها نسبة صغيرة نتيجة حداثة استخدام بنك دبي الإسلامي للصكوك سنة 2007، ويرجع الانخفاض الحاصل سنة 2015 إلى الأزمة المالية والاقتصادية التي أصابت الإمارات العربية المتحدة جراء انخفاض أسعار النفط عالمياً، ما دفع بالحكومة إلى إعادة النظر في معايير موازنتها العامة وكذلك تخفيض الإيداع في البنوك.

كما واجهت البنوك ضغوط مصدرها تزايد تكاليف الامتثال للمعايير المحاسبية العالمية الجديدة والتطوير التكنولوجي واعتماد الضريبة على القيمة المضافة، وقد سجل القطاع العقاري في عام 2018 أسوأ أداء له منذ سنة 2012 فقد انخفض إلى نحو 11 مليار دولار.

ويشير تقرير لاتحاد المصارف بالإمارات إلى أن نسبة القروض المتعثرة بالبنوك الإماراتية بلغت 4.4% في سنة 2016، و4.3% في سنة 2017 لتبلغ 5% في سنة 2018، مما أدت إلى تخوف بنك دبي الإسلامي وبالتالي انخفاض تمويله للبنية التحتية وتوجيه غالبية الإصدارات من الصكوك إلى تمويل استثمارات ذات ربحية عالية.

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على دور صيغ التمويل الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية من خلال دراسة عينة من البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمتمثل في بنك دبي الإسلامي، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة 2014 – 2018، بهدف التقرب أكثر من واقع تمويل استثمارات البنية التحتية في هذا البنك، وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن القطاع المصرفي الإماراتي يضم 51 بنك وطنياً و28 بنك أجنبياً، ومن بين البنوك الوطنية يوجد 8 بنوك إسلامية ناشطة هي بنك دبي، بنك أبو ظبي، بنك الشارقة، بنك الإمارات، بنك نور الإسلامي، بالإضافة إلى ثلاث بنوك حديثة النشأة وهي بنك عجمان، بنك الهلال، بنك المشرق الإسلامي.
- صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية والتي يعتمد عليها بنك دبي الإسلامي تتمثل في المشاركة، المراجعة، الاستصناع، والإجارة والصكوك.
- يمتلك بنك دبي الإسلامي أكبر قاعدة أصول في دولة الإمارات فهو أول بنك إسلامي متكامل الخدمات.
- انطلاق الصكوك الإسلامية في إمارة دبي والتي أطلق عليها "عاصمة الصكوك الإسلامية"، باعتبارها أكبر مصدر للصكوك الإسلامية على مستوى العالم، حيث طرح حوالي 4.25 مليار دولار في عام 2017، ونتيجة لتوسعها في إصدار الصكوك فإن مكانة دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي أدت إلى تقوية إمكانياتها وتطوير بنيتها التحتية داعمة لإصدار الصكوك على صعيد منطقة الشرق الأوسط.
- أن نسبة مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل البنية التحتية بلغت أعلى نسبة لها بـ 38% من إجمالي التمويل خلال سنتي 2017 و2018، وقدرت في المتوسط نسبة 34% خلال الفترة (2014-2018) وهي نسبة متوسطة ولكنها مهمة مقارنة بباقي البنوك الإسلامية بدولة الإمارات، أما بالنسبة لمساهمة الصكوك في تمويل مشاريع البنية التحتية فقد كانت النسبة متغيرة من سنة إلى أخرى قدرت أدنى نسبة لها 13% سنة 2015 نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية التي مرت بها البنوك الإماراتية بسبب انخفاض أسعار البترول وتعثر بعض البنوك مما أدى إلى انخفاض تمويل استثمارات البنية التحتية.

الخاتمة

أصبح التمويل الإسلامي يحتل مكانة جيدة تأهله أن يحل محل البنوك التقليدية في تمويل استثمارات البنية التحتية، حيث تم اعتماد أدوات التمويل الإسلامي من طرف الكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، وذلك من أجل تمويل استثمارات البنية التحتية التي تمثل المفتاح الرئيسي لتطور وازدهار أي دولة في العالم حيث تعزز فرص التنمية وتحقيق الرفاهية للمواطنين.

يعد تمويل مشروعات البنية التحتية الركيزة الأساسية للتنمية، فهي تمثل العمود الفقري لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، وهي تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها من خلال العديد من مصادر التمويل الذي توفره المؤسسات المالية والمصرفية ومن بينها المصارف الإسلامية، ونستدل على أهمية الدور الذي يقوم به التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية في العديد من الدول من خلال الاسهام والدعم المباشر لمشروعات البنية التحتية على اختلاف أنواعها كمشروعات المرافق العامة إضافة الى مشروعات خدمات التعليم والصحة والأمن.

إذ تعد صيغ وأساليب التمويل الإسلامية من أهم وسائل تمويل البنية التحتية لاستيعابها التمويلات الضخمة مع إمكانية مشاركة أكثر من جهة فيها، وتحتاج هذه المشروعات الى أدوات تمويلية تتوفر فيها العديد من الشروط الشرعية والفنية، وتعد الصكوك الإسلامية أهم الصيغ الإسلامية المستخدمة في تمويل البنية التحتية، والتي أثبتت فعاليتها وكفاءتها في تمويل هذه المشروعات المختلفة وهو ما طبقته ماليزيا والمملكة العربية السعودية وقطر والامارات وغيرها.

ويعتبر بنك دبي الإسلامي الذي يمتلك أكبر قاعدة أصول في دولة الامارات، أول بنك إسلامي متكامل الخدمات وأول بنك إسلامي أنشأ في العالم، حيث يؤدي دورا محوريا في قيادة وتمويل مشاريع البنية التحتية في الإمارات، من خلال استخدامه عدة صيغ إسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية وهي صيغة المشاركة، المراجعة، الاستصناع، الإجارة إلى جانب الصكوك الإسلامية، والتي تعتبر أحد أهم صور التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تتطلب إقامتها تمويلا ضخما.

أولاً: اختبار الفرضيات

1. تأكد من خلال هذا البحث صحة الفرضية الأولى والتي نصت على أن البنوك الإسلامية تقوم على أسس وقواعد

مختلفة تماماً عن أسس وقواعد البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية تقوم على استبعاد التعامل بالفائدة الربوية أحذا وعطاء، بحيث يقوم على أسس عقائدية تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والذي يعتبر أهم اختلاف بينهما، إلى جانب اعتماد البنوك الإسلامية على صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية من بينها المشاركة، المضاربة، المرابحة، الاستصناع، إلى جانب إصدارها الصكوك الإسلامية، كما تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق صناديق التكافل الاجتماعي مثل صندوق الزكاة وأموال الصدقات، فهذه الخصائص المذكورة غير موجودة لدى البنك التقليدي ولا يعمل بها.

2. تأكد من خلال هذا البحث خطأ الفرضية الثانية التي نصت على أن الصيغ الأكثر ملائمة لتمويل استثمارات البنية

التحتية تتمثل في المضاربة والمشاركة، حيث هناك عدة صيغ ملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتية وهي: صيغة المشاركة، صيغة الاستصناع، إلى جانب الصكوك الإسلامية والتي تتمثل في صكوك المضاربة والمشاركة والإجارة والمرابحة، حيث تعد الصكوك الإسلامية واحدة من أبرز الأدوات التي أثبتت جدارتها في دعم اقتصاديات الدول في مختلف المجالات، وتمويل المشاريع العامة ومساعدة الحكومات في سد عجز موازنتها، ولعل أبرز المشاريع الاستثمارية في الدول الإسلامية قائمة على الصكوك الإسلامية على اختلاف أنواعها.

3. تأكد من خلال هذا البحث صحة الفرضية الثالثة التي تنص على أن بنك دبي الإسلامي يساهم في تمويل البنية التحتية

بنسبة متوسطة أو صغيرة، فمن خلال تتبع حجم التمويل الموجه إلى تمويل استثمارات البنية التحتية من طرف بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2014-2018)، وبالاعتماد على التقارير السنوية خلال نفس الفترة ونسبتها من إجمالي التمويل، والتي قدرت في المتوسط بـ 34% بالنسبة لصيغ التمويل والاستثمار، و18% بالنسبة للصكوك الإسلامية، وهي نسبة متوسطة بالنسبة لصيغ التمويل والاستثمار وصغيرة بالنسبة للصكوك الإسلامية.

ثانياً: نتائج البحث

نستخلص من خلال هذا البحث النتائج التالية:

1. البنوك الإسلامية لها فلسفة عمل قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية تميزها عن غيرها من المؤسسات المصرفية، وبذلك

يوكل إليها مهمة المساهمة في تنمية وتطوير الاقتصاد، حيث تتميز بامتناعها الكلي عن التعامل بالفائدة الربوية أخذًا وعطاءً، والمشاركة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن البنوك الإسلامية تخضع إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، بخلافًا للبنوك التجارية التي تخضع لرقابة مالية فقط.

2. تعتبر البنوك الإسلامية تجربة رائدة في مجال التمويل الإسلامي، وبالرغم من العمر القصير لهذه التجربة فهي تحقق نموًا وتوسع كبيرين، مما جعل العالم يعترف بأسلوب التمويل الإسلامي كبديل من البدائل المتاحة لتمويل النشاط الاقتصادي.
3. استعمال البنوك الإسلامية لصيغ التمويل الخاصة بها، والتي لم تمنعها من الاستفادة من التقنيات المصرفية المعاصرة والتي تمارسها البنوك التجارية، وهذا راجع لاتساع رقعة الاجتهاد الفقهي الذي أعطى أهمية بالغة للأعمال البنكية الإسلامية.
4. صيغ التمويل الإسلامية الملائمة لتمويل البنية التحتية تتمثل في المشاركة والاستصناع إلى جانب الصكوك، حيث تعتبر الصكوك الإسلامية أحد أهم صور التمويل الإسلامي التي يمكن استخدامها لتمويل مشروعات البنية التحتية التي تتطلب إقامتها وتشبيدها تمويلًا ضخمًا، وتتمثل في صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك الاستصناع وصكوك الإجارة.
5. تعد البنية التحتية ضرورة لا غنى عنها لإحداث النمو والتنمية الاقتصادية للدول، وذلك لاعتبارها عاملاً حيويًا للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي، فلا يمكن أن نتصور حدوث تنمية اقتصادية أو اجتماعية دون وجود مشاريع البنية التحتية فهي تقوم بتقديم الجمهور خدمات أساسية وضرورية مثل خدمات المياه، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الطرق، المطارات والموانئ والسكك الحديدية، وغيرها بالكَم المناسب وبال جودة العالية، وهي من أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم رفع القدرة التنافسية للبلد، وعليه فإن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب البلدان النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي، مما يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلًا عن تأثيره على النمو والتنمية الاقتصادية.

6. تتميز البنوك الإسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة بكفاءتها في المجال المصرفي الإسلامي باستخدامها لمختلف

الصيغ التمويلية.

7. القطاع المصرفي الإماراتي يضم 51 بنك وطنيًا و28 بنكًا أجنبيًا، ومن بين البنوك الوطنية يوجد بدولة الإمارات 08

بنوك إسلامية ناشطة هي بنك دبي، بنك أبو ظبي، بنك الشارقة، بنك الإمارات، بنك نور الإسلامي، بالإضافة إلى ثلاث بنوك حديثة النشأة وهي بنك عجمان، بنك الهلال، بنك المشرق الإسلامي.

8. يوفر بنك دبي الاسلامي صيغ تمويل قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل والمتمثلة في المشاركة والمرابحة والاستصناع والسلم،

بالإضافة لاستخدامه للصكوك الإسلامية، وكل هذه الصيغ ملائمة لتمويل مشاريع البنية التحتية.

9. نسبة مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل البنية التحتية في بنك دبي الإسلامي بلغت أعلى نسبة لها بـ 38% من

إجمالي التمويل خلال سنتي 2017 و2018، وقدرت في المتوسط نسبة 34% خلال الفترة (2014-2018) وهي نسبة

متوسطة ولكنها مهمة مقارنة بباقي البنوك الإسلامية بدولة الإمارات، أما بالنسبة لمساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية فقد

كانت النسبة متغيرة من سنة إلى أخرى وقدرت أعلى نسبة لها بـ 21% سنة 2017، وبلغت هذه النسبة في المتوسط نسبة

18% وهي نسبة تدل على مساهمة الصكوك في تمويل البنية التحتية، إلا أنها نسبة صغيرة نتيجة حداثة استخدام بنك دبي

الإسلامي للصكوك وذلك سنة 2007.

ثالثاً: التوصيات

نقدم من خلال هذا البحث التوصيات التالية:

1. ضرورة إنشاء بنوك إسلامية مختصة في مجال التمويل الإسلامي، لديها موظفون قد تم تكوينهم للعمل المصرفي الإسلامي

ويطبقون أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية، هذا الإجراء قد يساهم في جذب رؤوس الأموال أكثر خاصة أن

المسلمين يتجنبون البنوك التقليدية الربوية، إلى جانب عدم فتح نافذة في بنك تقليدي لممارسة نشاط بنك إسلامي، وبموظف تابع

للبنك التقليدي ذوي الخلفية التقليدية في مجال التمويل، والتي لا تتناسب ومبادئ وأهداف التمويل الإسلامي.

2. العمل على إعطاء أهمية أكبر لصيغ المشاركات الكفيلة بتحقيق هدف التنمية الاقتصادية، هذه الصيغ التي تعتبر المفضلة

في الاقتصاد الإسلامي، وتجنب التوسع في الديون والتسويق لها خاصة من خلال صيغة المرابحة.

3. تطوير أساليب التمويل الإسلامية وضبطها بالاعتماد على المختصين الماليين، الذين تتوفر فيهم المعرفة الاقتصادية

والفقهية معاً.

4. زيادة الوعي بأدوات التمويل الإسلامي من خلال وسائل الإعلام والندوات والملتقيات، باعتبارها خياراً استثمارياً مهماً

في الآونة الأخيرة.

4. أن يقدم التمويل الإسلامي ومبادئه للعالم بشكله الحقيقي، مع ضرورة الاهتمام بهذا النوع من البنوك، خاصة من طرف

الدول الإسلامية لأنها تعبر عن هويتهم الإسلامية خاصة في ظل اعتراف المجتمع الدولي بها وزيادة انتشارها.

5. ضرورة اعتماد الدول على مصادر أخرى غير النفط في الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، فالتقلبات في أسعار النفط من

شأنها أن تؤثر على استمرارية هذه الاستثمارات، كما أن انخفاض الإيرادات يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الاستثمارات الخاصة

بالبنية التحتية مما يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكون عاملاً لعدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. دعم البحث العلمي في مجال التمويل الإسلامي وتحديثه بما يتوافق مع متطلبات النمو والتطوير في أسواق المال الإسلامية

والعالمية وبما لا يخالف قواعد الشريعة الإسلامية.

7. ضرورة إنشاء مراكز للتدريب المصرفي الإسلامي بكل مستوياته، والمطالبة بفتح تخصصات بالجامعات الجزائرية حول الاقتصاد

المصرفي الإسلامي ومختلف المواضيع التي يتناولها.

قائمة المراجع

أولاً: قائمة الكتب

1. أبو بكر جابر الجزائري، منهاج المسلم، دار الإمام البخاري، المدينة المنورة، 2002.
2. أحمد سلطان خضاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
3. أحمد سليمان خضاونة، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.
4. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامي - البيوع - القروض - الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2007.
5. أحمد صبحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع، القروض، الخدمات المصرفية، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010.
6. أحمد عبد الفتاح أبو عبيد، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، مصرف الإسكان للتجارة والتمويل، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. أحمد محمد محمود نصار، الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010.
8. أشرف محمد دوابة، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، 2007.
9. حسن خلف فليح، النقود والمصارف، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، 2006.
10. حسن خلف فليح، البنوك الإسلامية، مكتبة حسين للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2014.
11. حسن الأمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط 3، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 2000.
12. حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء، عمان، الأردن، 2011.

13. حمد بن عبد الرحمن الجنيدل، إيهاب حسن أبودية، الاستثمار والتمويل في الاقتصاد الإسلامي، دار حرير للنشر، عمان، الأردن، 2009.
14. حمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، ط1999.
15. حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية-أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
16. جمال لعمارة، المصارف الإسلامية، دار النبأ، الجزائر، 1996.
17. جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق-نحو طريق ثالث، مركز الإعلام العربي، مصر، 2000.
18. سليمان بن الأشعب السجستاني، سنن أبي داود، باب الشركة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، 2001.
19. سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، 2002.
20. سعيد علي العبيدي، الاقتصاد الإسلامي، دار دجلة، جامعة الأنبار، عمان، الأردن، 2011.
21. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية-أنشطتها والتطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2008.
22. صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
23. عبد الله خبايا، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.
24. عبد العظيم أبو زيد، بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2004.
25. عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية-دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
26. فوزي عطوي، علم الاقتصاد في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2005.
27. فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2004.

28. محسن أحمد الخضيرى، المصارف الإسلامية، ايتراك للنشر والتوزيع، ط2، القاهرة، مصر، 1995.
29. محسن أحمد الخضيرى، المصارف الإسلامية، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
30. محمد العريقات حربى، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
31. محمد بوجلال، المصارف الإسلامية-مفهومها، نشأتها تطورها، نشاطها، مع دراسة على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
32. محمود حسين الوادى، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
33. محمود حسن صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي-دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
34. محمود حمودة، مصطفى حسنين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 1999.
35. محمود حسين الوادى، حسن محمد سمحان، المصارف الإسلامية، أسس نظرية وتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
36. محمود حسين الوادى، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007.
37. محمود محمد سليم خوالدة، المصارف الإسلامية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008.
38. مصطفى حسين سلمان وآخرون، المعاملات المالية في الإسلام، دار المستقبل، عمان، الأردن، 1990.
39. مضر نزار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النفائس، عمان، الأردن، 2016.
40. نعيم نمر داوود، المصارف الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية، عمان-الأردن، 2012.
41. نوري عبد الرسول الخاقاني، المصرفية الإسلامية-الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011.
42. وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر للنشر، لبنان، 2007.

ثانياً: الرسائل والأطروحات الجامعية

43. أحمد زيتوط، تمويل التنمية المستدامة في البلدان النامية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.

44. أمال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2011-2012.

45. حسني عبد العزيز يحيى، الصيغ الإسلامية للاستثمار في رأس المال العامل، أطروحة قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2009.

46. علا أسامة الشعراي، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المربحة في المصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية قدمت استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

47. علي عبد العال، ماهر أبوراس، تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2016.

48. علي فلاق، تمويل الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي-وسائله ومؤسساته، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.

49. عليمة مقلاتي، بسمة بدواني، البنوك الإسلامية في الجزائر (بنك البركة نموذج)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، غير منشورة، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، 2014-2015.

50. فريد مشري، علاقة المصارف الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر. بسكرة، السنة الجامعية 2007-2008.

51. قومية دوفي، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية-دراسة عينة من المصارف

الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

52. كمال مطهري، دراسة مقارنة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة-دراسة حالة مصرف البركة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012.

53. لطفي زعباط، المكونات الأساسية لميزانية الدولة وأسباب العجز الميزاني-حالة الجزائر، رسالة مقدمة من بين متطلبات

الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، غير منشورة، الجزائر، 2003.

54. لنا محمد إبراهيم الخماش، المصارف الإسلامية بين التشريع الضريبي والزكاة، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة

الماجستير في المنازعات الضريبية، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2007.

55. محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة-دراسة لأهم مصادر التمويل، قدمت هذه

الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية المصرفية، غير منشورة، مصارف إسلامية 2003.

56. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول المصارف التقليدية للمصرفية الإسلامية-دراسة تطبيقية في تجربة

المصارف السعودية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: الاقتصاد الإسلامي، غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، مصر، 2006.

57. موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة

لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل مالي، غير منشورة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013.

58. نوال بن عمارة، الصيغة التمويلية ومعالجتها المحاسبية بمصارف المشاركة دراسة تطبيقية بنك البركة الجزائري، مذكرة

مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تقنيات التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001-2002.

59. نسرين بسيط، تمويل البنى التحتية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

ثالثا: المجالات العلمية

60. أبو بكر سالم، حبيبة عامر، الصناعات الإسلامية للمصارف الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية-مصرف البركة الجزائري نموذجاً، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، العدد السادس، الأغواط، أكتوبر 2017.

61. أحمد بلخير، الصكوك الإسلامية وأهمية تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الخامس، العدد الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ديسمبر 2018.

62. أحمد بن خليفة، الأمير عبد القادر حفوطة، مساهمة الصكوك الإسلامية في تحسين عجلة التنمية بالجزائر-تجربة السودان نموذجاً، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد الثالث، أوت 2017.

63. أحمد شوقي سليمان، المخاطر المحيطة بصيغة الاستصناع وكيفية الحد منها- حالة عملية-، الهندسة المالية، العدد 59، أبريل 2017.

64. أحمد عبد الصبور الدجاوي، دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة العامة، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد الثالث، مارس 2018.

65. أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة اقتصاد الإمارات مؤشرات ايجابية وريادة علمية، إدارة التخطيط ودعم القرار، مبادرات الربع الثالث 2016.

66. أحمد ماجد، "دراسة الاقتصاد الإسلامي في دولة الإمارات"، وزارة الاقتصاد لدولة الإمارات، جوان 2016

67. إكرام بن عزة، فتحي بلدغم، أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2019.

68. الأزهر عزة، سارة ميسي، محمد الأمين ميرة، البنى التحتية: مفاهيم وأساسيات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد الأول، العدد الثاني، ديسمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي.

69. السعيد بريكة، سناء مرابطي، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية- تجربة السودان نموذجاً، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017.
70. الكاهنة زواوي، إبرام الصفقات العمومية في ظل القانون 15-247، مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد الثاني عشر، المجلد 06، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، ديسمبر 2017.
71. أمين قسول، الطبيعة التنموية لصيغ التمويل والاستثمار القائمة على مفهوم المديونية بالبنوك الإسلامية-تحليل نظري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعللي، شلف، العدد 19، جانفي 2018.
72. محمد براق، عبد الحميد فيجل، عقد البوت (BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية " إشارة إلى تجارب غربية وعربية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 05، 2018 جامعة محمد بوضياف، المسيلة.
73. جمال العسالي، طه عبد الرحمان سويبي، البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2013.
74. حفيظ نقادي، صيغ تمويل المشاريع من البنوك الإسلامية، مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 47، جامعة موالى الطاهر - سعيدة -، 2018/12/04.
75. حمزة سايح، علاقة المصارف الإسلامية بالمصارف المركزية ضمن قانون النقد والقرض 10/90-دراسة حالة مصرف البركة بالجزائر، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد الأول، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، ديسمبر 2013.
76. حميد قرومي، رضا بيجاني، فعالية الصكوك الإسلامية كإحدى منتجات الصناعة المالية الإسلامية المبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 03.
77. رضا بوشقورة، تسيير البنى التحتية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثاني عشر، جامعة المسيلة، جانفي 2018.
- سارة بوضياف، عبد المالك بوضياف، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، جوان 2018.

78. سعيد بعزير، طارق مخلوفي، تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 05، جانفي 2018.
79. سليم قديان، مراحل وإجراءات إبرام الصفقات العمومية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، المجلد 04، 2015/06/01.
80. سميرة بلغنون، دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2018.
81. سميرة كرمين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، مجلة الراصد العلمي، المجلد 06، العدد 01، جامعة وهران -01- أحمد بن بلة، جانفي 2019.
82. شريف الشريف، الصفقة العمومية بناء على إجراء التراضي، قراءة في تقنين الصفقات العمومية، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، المجلد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، جوان 2017.
83. صادق أحمد عبد الله السبيعي، مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، العدد الثالث عشر، كلية المجتمع، جامعة نجران.
84. عبد الرزاق زيدان، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2015 الواقع، التحديات والآفاق، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05، عدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2019.
85. عبد الرزاق مرابط، شرط الرضا والتراضي في الصفقات العمومية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، المجلد 08، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/06/30.
86. عبد القادر بابا، فطيمة نسمن، أثر تمويل البنى التحتية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2014)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 06، جامعة طاهري محمد بشار، سبتمبر 2016.
87. عبد القادر خداوي مصطفى، خليفة منية، لجدل خالد، استخدام الصكوك الإسلامية في الاستثمار وفي تمويل مشاريع التنمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، سبتمبر 2018.

88. عبد القادر قطاف، عبرات مقدم، إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية " البنك الإسلامي الأردني كنموذج 2013-2015"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة زيان عاشور بالجلفة، 2017.
89. عبد القادر مطاي، أمال بن الدين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشروعات البنى التحتية-نظام البوت BOT نموذجاً، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 02، جامعة الشلف، 2017.
90. عديلة خنوسة، دور عقد الاستصناع في تمويل البنى التحتية-عرض تجارب دولية-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعللي الشلف، 2018.
91. عقبة عبد اللاوي، آسيا قروي، صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية " دراسة حالة بنك قطر لإسلامي (QIB) للفترة 2006-2014"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 30، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
92. علي عبد العال، ماهر أبوراس، تقييم وتطوير المعايير المستخدمة في اختيار مشاريع البنية التحتية التطويرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2016.
93. عمار جبالة، إبرام الصفقات العمومية وفقاً للمرسوم الرئاسي 15-247، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد 02، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2018.
94. عمار زيتوني، مراد خروبي، المعاملات المالية في البنوك، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، مجلة الإحياء، المجلد 09، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، ديسمبر 2007.
95. عمارة بختي، مساهمة البنوك الإسلامية في تنمية الصكوك الإسلامية في سوق الإمارات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الثالث، جامعة جيغل، أفريل 2018.
96. عمارة بختي، كمال بن موسى، البنوك الإسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، دراسة مقارنة بين بنك السلام الجزائر، وبنك دبي الإماراتي، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد الرابع، جامعة جيغل، أكتوبر 2018.
97. عيشة خلدون، حمادي بولرباح، طرق إبرام الصفقات العمومية طبقاً للمرسوم الرئاسي 15-247، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 10، جامعة زيان عاشور، الجلفة، جوان 2018.

98. فتيحة بناني، بدائل التمويل في المصارف الإسلامية وواقعها في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 01، العدد 01، جامعة المسيلة، مارس 2017.
99. فؤاد محمد عبد الله الخزرجي، أثر رأس المال على أداء البنوك التقليدية والإسلامية الأردنية خلال الفترة (1998-2013)، جامعة آل البيت، كلية إدارة المال والأعمال، قسم التمويل والمصارف، 2015.
100. فاطيمة عاشور، طرق إبرام الصفقات العمومية ضماناً قانونية لتحقيق مبدأ المنافسة والشفافية، مخبر السيادة والعمولة، جامعة المدية، المجلد الرابع، العدد الأول، جانفي 2018.
101. لبنى معطي، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 08، جامعة ابن باديس مستغانم، سبتمبر 2017.
102. محمد الشريف بن زواي، هاجر سلاطني، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري العام على البنى التحتية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد الثالث، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، جوان 2015.
103. محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، أحلام سلوى، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016.
104. محمد صلاح، طلال زغبة، محددات تمويل مشروعات البنية التحتية وفق نظام الـ BOT - دراسة نظرية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد 03، جامعة المسيلة، مارس 2018.
105. محمد قويدري، فاطمة الزهراء سبع، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، رقم 01، 2018.
106. مدحت كاظم القريشي، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012.
107. مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة، الهندسة المالية الإسلامية كآلية لتوفير التمويل المصرفي الإسلامي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة الشهيد حمزة لخضر، العدد 01، المجلد 01، 01/03/2017.

108. مصطفى العرابي، سعدية حمو، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا نموذجا - مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 01، مارس 2017.

109. موسى محمد شحادة، مدى نجاعة البنوك الإسلامية وتغلغلها في الاقتصاد الفلسطيني، الجامعة الحرة في هولندا، القدس-فلسطين 2011.

110. نجاح ميدني، الطاهر قانة، توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المرابحة للآمر بالشراء نموذجا)، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 11 ديسمبر 2016.

111. نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية-البحرين -، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

112. هشام ذباح، سمية حاجي، الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل مشاريع البنية التحتية، الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 03، جامعة العربي تبسي تبسة، 2017.

113. وسيلة سعود، عباس فرحات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنية التحتية في تركيا، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، 16 أبريل 2018، ص 204.

114. يزيد تفرات، أسماء عدة، نسرین كزیز، أهمية تأسيس البنية التحتية في بعث صناعة السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، جوان 2018.

115. يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيرفة التمويل التجارية الإسلامية" بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01، المركز الجامعي لتامنغست - الجزائر -، جانفي 2012.

رابعاً: الملتقيات والمؤتمرات

116. خليدة بوجحيش، نصيرة بلخضة، وآخرون، دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي-الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية، أيام 23-24 فيفري 2011.

117. عبد الرزاق خليل، عادل عاشور، دور المصارف الإسلامية في دعم وتطوير أسواق المال العربية، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التمويل وأثره على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي: 21-22 نوفمبر 2006.

118. عبد الله إبراهيم السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل الطرق التمويلية التقليدية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامي، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة-الجزائر، يومي 5 و6 ماي، 2014.

119. محمد بوجلال، شوقي بوقرية، تكلفة التمويل في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية، بحث مقدم ضمن فعاليات الملتقى الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، بسكرة، 2006.

120. مختار بونقاب، لزهرواويد، الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة - دراسة تجارب بعض الدول، الملتقى العلمي الدولي حول: الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، يومي 25 و26 أبريل 2018.

121. حميد قرومي، بلال بن بتيش، واقع إدارة السيولة في بنك دبي الإسلامي، المؤتمر الدولي الثاني للمالية المصرفية الإسلامية، تنظيم وإشراف كلية الشريعة قسم المصارف الإسلامية يومي 29-30 أوت 2015.

122. أحمد محمد علي، دور المصارف الإسلامية في مجال التنمية، محاضرة مقدمة ضمن سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة المصرف رقم 3، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المصرف الإسلامي للتنمية، 1994.

خامسا: التقارير والمواقع الإلكترونية

123. التقرير المالي السنوي لمصرف دبي الإسلامي لسنة 2018

124. نفين حسين، البنوك التقليدية والإسلامية في الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، 2017 على الموقع التالي: www.economy.gov.ae, le20/04/2019, htm 12 :41

125. الموقع الرسمي للمصرف المركزي الإماراتي

www.centralbank.ae, le19/04/2019, htm 10 :23

126. أسماء سعد الدين، بنك أبوظبي الوطني، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.almsal.com>, le 11/05/2019 htm 11 :40

127. الموقع الإلكتروني:

<https://arabic.naukrigulf.com> le 10/06/2019 htm 12 :19

128. آلاء ماضي، أسماء البنوك الإسلامية في الإمارات، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي: <https://www.mosoah.com/finance/banking/names-of-islamic-banks> :le 11/05/2019 htm 11:40

129. أسماء سعد الدين، بنك الإمارات الإسلامي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي

<https://www.almrsal.com> , le 09/06/2019, htm 09 :14

130. ريهام سمير، بنك نور الإماراتي، مقال منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.almrsal.com> , le 09/06/2019, htm 12 :20

131. الموقع الرسمي لبنك دبي لإسلامي:

<http://www.dib.ae/ar>

132. معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.zawya.com>.le 29/04/2019 htm 14 :35

133. معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://ar.wikipedia.org>

134. معلومات منشورة في يومية الوسط العدد 925 الصادرة في 2005/03/18 على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.alwasatnews.com/news/453983> le 28/05/2019 htm 10:25.

135. معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي

<https://www.albawaba.com/ar/business/pr/955780> le 28/05/2019, htm 10 :25

136. معلومات منشورة على الموقع الإلكتروني التالي

<https://www.forexblog.ae>, le 29/05/2019, htm 17 :43

137. مقال بعنوان: التقرير الأسبوعي لبنك دبي، الصكوك الإسلامية تجتذب المدخرات لتمويل مشاريع البنية التحتية،

منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://alqabas.com/145788>.le 01/06/2019 htm 20:49

138. مقال بعنوان: أرباح دبي الإسلامي ترتفع 12.1% إلى 3.7 مليار درهم، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://www.zawya.com>.le 29/04/2019, htm 11 :22

139. معلومات موجودة في البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://government.ae/ar/ar> le 06/06/2019, htm 11 :35

140. مقال بعنوان: دبي الإسلامي يوقع اتفاقية تمويل بقيمة 240 مليون درهم، منشورة على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://amwal-mag.com>, le 03/06/2019, htm 13 :54

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

أولاً: قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
06	بعض مؤشرات البنوك الإسلامية حتى عام 2016	01
82	قائمة البنوك الإسلامية الناشطة في الإمارات	02
95	تطورات كل من الموجودات والمطلوبات، وحقوق الملكية خلال فترة الدراسة	03
98	تطور صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي خلال 2014-2018	04
101	مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية	05
104	مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل استثمارات البنية التحتية خلال فترة الدراسة	06

ثانياً: قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
89	الهيكل التنظيمي لبنك دبي الإسلامي 2016	01
102	مساهمة صيغ التمويل والاستثمار في تمويل استثمارات البنية التحتية	02
104	مساهمة الصكوك في بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية خلال فترة الدراسة	03

الملاحق

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس بنك دبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) ("البنك") بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم دبي بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٩٥ هجري، الموافق ١٢ مارس ١٩٧٥ بغرض تقديم الخدمات المصرفية والخدمات المتعلقة بها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. تم لاحقاً تسجيله كشركة مساهمة عامة بموجب قانون الشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته).

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة البنك وشركاته التابعة المبينة في الإيضاح رقم ١٧-١ (يشار إليها معاً بـ"المجموعة").

تم إدراج البنك في سوق دبي المالي (المؤشر: "دي أي بي").

تقوم المجموعة بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والخدمات المصرفية الاستثمارية وتقوم بتنفيذ عملياتها من خلال فروعها المحلية وشركاتها التابعة الخارجية. يتم بيان الأنشطة الرئيسية لشركات المجموعة في الإيضاح ١٧-١ حول هذه البيانات المالية الموحدة.

إن العنوان المسجل للمكتب الرئيسي للبنك هو ص.ب ١٠٨٠، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

٢ تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة دون أن يكون لها تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة التالية في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على المبالغ المعلنة باستثناء ما تم الإفصاح عنه في الإيضاحات ذات الصلة:

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ "العقارات الاستثمارية" المتعلقة بتوقيت إجراء تحويل إلى أو من عقارات استثمارية.
- النسخة المعدلة من المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى نموذج يتضمن ٣ مراحل لقياس الانخفاض في القيمة.

٢-٢ المعايير الجديدة والمعدلة المصدرة ولم يتم تفعيلها بعد

لم تقم المجموعة بشكل مسبق بتطبيق المعايير الجديدة والمعدلة التالية التي صدرت ولم يتم تطبيقها بعد.

تسري على الفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠١٩

المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية "عقود الإيجار": يحدد المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كيفية قيام الجهة المعدة للتقارير وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتراف وقياس وعرض والإفصاح عن عقود الإيجار. يقدم هذا المعيار نموذج محاسبي واحد للمستأجر يتطلب من المستأجرين الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لكافة عقود الإيجار ما لم يكن أجل عقد الإيجار ١٢ شهر أو أقل، أو كانت الموجودات ذات الصلة قيمتها منخفضة. يواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تمويلي أو تشغيلي، مع عدم تغيير جوهر في النموذج المحاسبي للمؤجر وفقاً للمعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية عن سابقه، المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.

قامت المجموعة بتقييم تأثير المعيار المذكور أعلاه. وبناء على هذا التقييم، لم يكن لهذا المعيار أي تأثير مادي على البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في تاريخ التقرير.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧		٢٠١٨		إيضاح	٢٣
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم		
٢٧٩,٩٣٩	٣٠٤,٩٤٧	-	-	الزكاة المحملة على حقوق الملكية المنسوبة لمساهمي البنك الزكاة المحتسبة والمدفوعة من قبل شركات مستثمر بها	
٢٧٩,٩٣٩	٣٠٤,٩٤٧	-	-	زكاة المساهمين مستحقة الدفع من قبل البنك للسنة تسويات الزكاة المتعلقة بالسنوات السابقة	
٢٨٢,٨٨٠	٣٠٤,٩٤٧	٢٨٢,٨٨٠	٣٠٤,٩٤٧	صافي الزكاة مستحقة الدفع من قبل البنك بالنيابة عن المساهمين الزكاة على احتياطي مخاطر استثمارات المودعين الزكاة المدفوعة عن السنوات السابقة	
٤٣٣	٢٥٥	٤٣٣	٢٥٥		
(٢,٩٤١)	-	(٢,٩٤١)	-		
٢٨٠,٣٧٢	٣٠٥,٢٠٢	٢٨٠,٣٧٢	٣٠٥,٢٠٢	إجمالي الزكاة مستحقة الدفع	

٢٤ رأس المال

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، تم إصدار ٦,٥٨٩,٥٨٥,١٧٩ سهم عادي مصرح به بواقع ١ درهم لكل سهم (٢٠١٧: ٤,٩٤٢,١٨٨,٨٨٤ سهم عادي مصرح به بواقع ١ درهم لكل سهم) وتم دفع قيمتها بالكامل.

وافق المساهمون بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨ على إصدار أسهم حقوق عددها ١,٦٤٧,٣٩٦,٢٩٥ سهم بواقع ١.٠ درهم للسهم بعلو قدرها ٢.١١ درهم للسهم. انتهى البنك في يونيو ٢٠١٨ من عملية توزيع الأسهم وتم إدراج الأسهم في سوق دبي المالي بعد الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات التنظيمية بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٨.

٢٥ صكوك من الشق الأول

منشأة ذات أغراض خاصة ("المصدر")	تاريخ الإصدار	قيمة الإصدار بما يعادل ألف درهم	معدل الربح المتوقع	فترة المطالبة
دي أي بي تير ون صكوك ليمتد	مارس ٢٠١٣	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦.٢٥٪ سنوياً يتم سداده بصورة نصف سنوية	في أو بعد مارس ٢٠١٩
دي أي بي تير ون صكوك (٢) ليمتد	يناير ٢٠١٥	٣,٦٧٣,٠٠٠	٦.٧٥٪ سنوياً يتم سداده بصورة نصف سنوية	في أو بعد يناير ٢٠٢١
		٧,٣٤٦,٠٠٠		

خلال ٢٠١٣، أصدر البنك، صكوك من الشق الأول متوافقة مع أحكام الشريعة من خلال شركة ذات أغراض خاصة، دي أي بي تير ون صكوك ليمتد ("المصدر")، بلغت قيمتها ١,٠٠٠ مليون دولار أمريكي (٣,٦٧٣ مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي (٣,٦٧٣ درهم) للصك. في يناير ٢٠١٥، أصدر البنك مجموعة ثانية من الصكوك من الشق الأول المتوافقة مع أحكام الشريعة من خلال منشأة ذات أغراض خاصة، دي أي بي تير ون صكوك (٢) ليمتد، ("المصدر") بلغت قيمتها ١,٠٠٠ مليون دولار أمريكي (٣,٦٧٣ مليون درهم) بقيمة اسمية قدرها ١,٠٠٠ دولار أمريكي (٣,٦٧٣ درهم) للصك.

تتمثل الصكوك من الشق الأول في سندات دائمة ليس لها تاريخ سداد محدد وتشكل التزامات ثانوية مباشرة وغير مضمونة (ذات أولوية على رأس المال فقط) للبنك مع مراعاة أحكام وشروط اتفاقية المضاربة. تم إدراج الصكوك من الشق الأول في بورصة إيرلندا وسوق دبي المالي/ ناسداك دبي، ويحق للبنك المطالبة بها بعد "تاريخ المطالبة الأول" أو في أي تاريخ دفع أرباح بعد ذلك التاريخ ويخضع ذلك لشروط محددة لإعادة السداد.

يتم استثمار صافي المتحصلات من الصكوك من الشق الأول بالمضاربة مع البنك (المضارب) على أساس مشترك غير مقيد بالأنشطة العامة للبنك التي تُنفذ عن طريق وعاء المضاربة العام.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٥ صكوك من الشق الأول (تابع)

يجوز للمصدر، حسب ما يقرره وحده، اختيار عدم القيام بتوزيعات أرباح مضاربة كما هو متوقع، ولا تعتبر تلك الواقعة تعثر في السداد. وفي تلك الحالة، لا تتراكم أرباح المضاربة ولكن يتم التنازل عنها إلى المصدر. وفي حال اختيار المصدر عدم الدفع، أو في حال حدوث عدم الدفع، لا يقوم البنك بـ (أ) إعلان أو دفع أية توزيعات أو أرباح، أو القيام بسداد أية دفعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة عن البنك، كما يعلن البنك أنه لن يقوم بتوزيعات أو أرباح أو أي دفعات أخرى على الأسهم العادية الصادرة من قبله، أو (ب) شراء أو إلغاء أو تقليص أو الاستحواذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسهم العادية التي يصدرها البنك.

٢٦ احتياطات أخرى وأسهم خزينة

١-٢٦ الحركات في الاحتياطات الأخرى وأسهم الخزينة

فيما يلي حركة الاحتياطات الأخرى وأسهم الخزينة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ و٢٠١٧:

الاحتياطي القانوني ألف درهم	الاحتياطي العام ألف درهم	الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان ألف درهم	علاوة أسهم ألف درهم	أسهم خزينة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم	
٥,٠٦٦,٢٧٣	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠	-	(٢٠,٧١٦)	٧,٧٨٥,٥٥٧	٢٠١٨
-	-	(٣٨١,٨٦١)	-	-	(٣٨١,٨٦١)	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ تأثير تطبيق المعيار ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
٥,٠٦٦,٢٧٣	٢,٣٥٠,٠٠٠	٨,١٣٩	-	(٢٠,٧١٦)	٧,٤٠٣,٦٩٦	
-	-	-	٣,٤٧٦,٠٠٦	(١٠,٦٠٠)	٣,٤٦٥,٤٠٦	إصدار أسهم حقوق المحول إلى الاحتياطي القانوني المحول إلى الأرباح المحتجزة
-	-	(٨,١٣٩)	(٣,٤٧٦,٠٠٦)	-	(٨,١٣٩)	
٨,٥٤٢,٢٧٩	٢,٣٥٠,٠٠٠	-	-	(٣١,٣١٦)	١٠,٨٦٠,٩٦٣	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٥,٠٦٦,٢٧٣	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠	-	(٢٠,٧١٦)	٧,٧٨٥,٥٥٧	٢٠١٧
-	-	-	-	-	-	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧ المحول إلى الاحتياطي القانوني
٥,٠٦٦,٢٧٣	٢,٣٥٠,٠٠٠	٣٩٠,٠٠٠	-	(٢٠,٧١٦)	٧,٧٨٥,٥٥٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢-٢٦ الاحتياطي القانوني

طبقاً للمادة ٢٣٩ من قانون الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك، يجب تحويل ١٠٪ من الأرباح العائدة للمساهمين إلى احتياطي قانوني غير قابل للتوزيع إلى أن يصبح رصيد هذا الاحتياطي مساوياً لـ ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

٣-٢٦ الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان

إن الاحتياطي النظامي لمخاطر الائتمان هو احتياطي غير قابل للتوزيع يتم الاحتفاظ به وفقاً للمتطلبات النظامية بشأن المخصصات العامة.

٤-٢٦ الاحتياطي العام

يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي العام بناءً على توجيهات مجلس الإدارة ويخضع لموافقة المساهمين خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٦ احتياطات أخرى وأسهم خزينة (تابع)

٥-٢٦ أسهم خزينة

تحتفظ المجموعة بأسهم خزينة عددها ١٣,٦٣٣,٤٧٧ سهماً (٢٠١٧: ١٠,١٨٣,٢٨٣ سهماً) بقيمة ٣١.٣ مليون درهم (٢٠١٧: ٢٠.٧ مليون درهم).

٢٧ احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

٢٠١٧	٢٠١٨
ألف درهم	ألف درهم
(٧٥١,٦٧٢)	(٦١٥,٣٨٩)
١٣٦,٢٤٩	(٢٣٤,٨٨٥)
٣٤	(٨٨)
-----	-----
(٦١٥,٣٨٩)	(٨٥٠,٣٦٢)
=====	=====

الرصيد في ١ يناير
(خسائر) / أرباح القيمة العادلة لاستثمارات أخرى بالقيمة العادلة من
خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، صافي
المحول إلى الأرباح المحتجزة عند استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة
من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

الرصيد في ٣١ ديسمبر

٢٨ احتياطي تحويل العملات

يتم الاعتراف مباشرة باحتياطي تحويل العملات المتعلق بتحويل نتائج وصافي موجودات عمليات البنك الخارجية من عملتها الرسمية إلى عملة العرض للبنك (أي الدرهم الإماراتي) ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ويتم بيان القيمة المتراكمة ضمن احتياطي تحويل العملات.

٢٩ توزيعات الأرباح المدفوعة والمقترحة

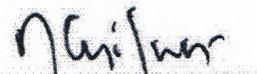
اقترح مجلس الإدارة توزيعات أرباح نقدية بواقع ٣٥٪ خلال اجتماعهم الذي عقد بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٩.

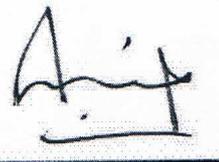
قام المساهمون باعتماد ودفع توزيعات أرباح نقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بواقع ٠.٤٥ درهم للسهم (٢,٢١٩ مليون درهم) خلال الاجتماع السنوي للجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١٨.

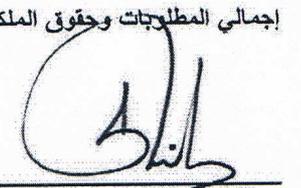
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤	٢٠١٥	ايضاح	الموجودات
ألف درهم	ألف درهم		
١٦,٣١٧,٤٠٥	١٣,٤١٤,٨٧٤	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٣١٦,٤٥٢	٥,٠٨٤,٧٤٠	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
٧٣,٩٧٦,٦٠٢	٩٧,٢١٩,٥٩٩	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
١٦,١١٨,٧٨٢	٢٠,٠٦٥,٦٥١	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
٢,٠٣٦,٦٩٧	١,٨٣٠,٩٨٦	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
١,٨٧٣,٠٦٥	٢,٠٨٤,٩٧٧	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٥١١,٨١٥	١,٣٩٣,٩٥٣	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٢,٠٤١,٨٥٦	٢,٧٤٣,٤٤٢	١٤	العقارات الاستثمارية
٥,١١٣,٩١٣	٥,٢٦٣,٩٢٧	١٥	ذمم مدنية وموجودات أخرى
٥٨٠,٧٧٢	٧٩٥,٣٥٥	١٦	الممتلكات والمعدات
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي الموجودات
=====	=====		
٩٢,٣٤٥,٤٦٨	١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٨	المطلوبات وحقوق الملكية
٣,٩٣٩,٦٥٣	٤,٧١٢,٦٢٨	١٩	المطلوبات
٢,٨٤٧,١٧٥	٥,٦٠١,٩٢٥	٢٠	ودائع العملاء
٦,٨٥٤,٤٩٨	٦,٥٨٩,٦٤٨	٢١	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
١٩٤,٤٨١	٢١٨,٣٤٣	٢٣	صكوك مصدرة
			ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
			ذمم زكاة دائنة
١٠٦,١٨١,٢٧٥	١٢٧,١٠٣,٩٧٦		إجمالي المطلوبات
=====	=====		
٣,٩٥٣,٧٥١	٣,٩٥٣,٧٥١	٢٤	حقوق الملكية
٣,٦٧٣,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	رأس المال
٥,٤٩٤,١١٧	٥,٦١٧,٥٣٩	٢٦	صكوك من الشق الأول
(٥٦٧,٨٠٦)	(٦٥٧,٣٦٧)	٢٦	احتياطيات أخرى وأسهم خزينة
(٢٨٠,٣٨٣)	(٣٥٤,٨٢٩)	٢٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٣,٢٥٢,١٩٢	٤,٥٦٣,٧٣٤	٢٨	احتياطي صرف العملات
			الأرباح المحتجزة
١٥,٥٢٤,٨٧١	٢٠,٤٦٨,٨٢٨		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,١٨١,٢١٣	٢,٣٢٤,٧٠٠	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
١٧,٧٠٦,٠٨٤	٢٢,٧٩٣,٥٢٨		إجمالي حقوق الملكية
=====	=====		
١٢٣,٨٨٧,٣٥٩	١٤٩,٨٩٧,٥٠٤		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية
=====	=====		


د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة


عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب


سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

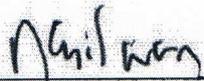
تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٩ إلى ١٠٣ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين ١ و ٢.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

بيان المركز المالي المرحلي الموجز الموحد
كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

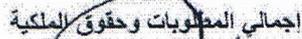
(متدقة) ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم	(غير متدقة) ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ألف درهم	إيضاح	الموجودات
١٣,٤١٤,٨٧٤	١٧,٤٨٧,٧٠٥	٥	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٥,٠٨٤,٧٤٠	٦,٤٩٥,٤٩٩	٦	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
٩٧,٢١٩,٥٩٩	١١١,١٤٦,٦٧٥	٧	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٢٠,٠٦٥,٦٥١	٢١,٤٩١,٤٢٤	٨	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
١,٨٣٠,٩٨٦	١,٧٣٠,٣٤٩	٩	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
٢,٠٨٤,٩٧٧	٢,٢٠٩,٦٠٠		الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٣٩٣,٩٥٣	١,٣٤٧,٤٧٩		العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٢,٧٤٣,٤٤٢	٢,٩٨١,٩٠٦	١٠	العقارات الاستثمارية
٥,٢٦٣,٩٢٧	٥,٦٩٥,٩٦٦		ذمم مدينة وموجودات أخرى
٧٩٥,٣٥٥	٨٧٨,١٢١		الممتلكات والمعدات
١٤٩,٨٩٧,٥٠٤	١٧١,٤٩١,٧٢٤		إجمالي الموجودات
=====	=====		
١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٢١,٨٥٣,٦٥٧	١١	المطلوبات وحقوق الملكية المطلوبات
٤,٧١٢,٦٢٨	٩,٣٠٠,٩٨٧		ودائع العملاء
٥,٦٠١,٩٢٥	٧,٤٣٨,٤٢٥	١٢	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٦,٨٠٧,٩٩١	٦,٢٩٦,٨٩١		صكوك مصدرة
١٢٧,١٠٣,٩٧٦	١٤٤,٨٨٩,٩٦٠		ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
=====	=====		إجمالي المطلوبات
٣,٩٥٣,٧٥١	٤,٩٤٢,١٨٩	١٣	حقوق الملكية
٧,٣٤٦,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	١٤	رأس المال
٥,٦١٧,٥٣٩	٧,٨١٠,٥٥٧	١٥	صكوك من الشق الأول
(٦٥٧,٣٦٧)	(٧٤٨,٥٥٣)		احتياطات أخرى وأسهم خزينة
(٣٥٤,٨٢٩)	(٣٥٧,٨٨٠)		احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
٤,٥٦٣,٧٢٤	٤,٩٦١,٣٤٩		احتياطي صرف العملات
٢٠,٤٦٨,٨٢٨	٢٣,٩٥٣,٦٦٢		الأرباح المحتجزة
٢,٣٢٤,٧٠٠	٢,٦٤٨,١٠٢		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢٢,٧٩٣,٥٢٨	٢٦,٦٠١,٧٦٤		الحصص غير المسيطرة
١٤٩,٨٩٧,٥٠٤	١٧١,٤٩١,٧٢٤		إجمالي حقوق الملكية
=====	=====		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية



د. عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي



عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب



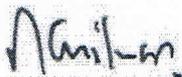
سعادة/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

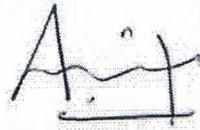
تتضمن الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ٩ إلى ٣١ جزءاً لا يتجزأ من هذه المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين حول مراجعة المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة مدمج على الصفحتين ١ و ٢.

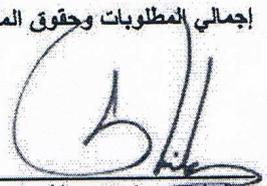
بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٢٠١٧ الف درهم	٢٠١٨ الف درهم	إيضاح	الموجودات
٢٧,٨٨٥,٢٤٨	٢٢,٥٤٥,٥٢٦	٧	النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية
٤,٦٧٦,٩٥٢	٨,٢٩٧,٠٣٢	٨	المستحق من البنوك والمؤسسات المالية
١٣٣,٣٣٤,٢٢٧	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥	٩	الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,١٧٨,٥٢٥	١٠	الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المضافة
١,٩٦١,٧٣٣	١,٦٨٧,٨٢٤	١١	استثمارات أخرى يتم قياسها بالقيمة العادلة
٢,١٣٥,٩٣١	١,٩٢٨,٦٢٩	١٢	الاستثمارات في الشركات الزميلة والائتلافات المشتركة
١,٢٧٤,٤٠٦	١,٤٤٨,٩٧٥	١٣	العقارات المحتفظ بها للتطوير والبيع
٣,٥٧٠,١٥٤	٤,٤٩٥,٠٥٤	١٤	العقارات الاستثمارية
٧,٣٣٩,١٩٩	٦,٠٤٧,٧٧٠	١٥	ذمم مدينة وموجودات أخرى
١,١٣٦,٤٧٩	١,٣١٤,٢٣٩	١٦	الممتلكات والمعدات
٢٠٧,٣٣٧,٠٠٩	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
١٤٧,١٨٠,٩٥١	١٥٥,٦٥٧,٣١٦	١٨	ودائع العملاء
١٤,٨٧٧,٥٥٤	١٣,٢٠٣,٢٢٨	١٩	المستحق إلى البنوك والمؤسسات المالية
٨,٦٥٨,٧٠٧	١٢,٣٧٠,٩٦٨	٢٠	صكوك مصدرة
٧,٤٥٨,٩٠٧	٨,٠١٨,٧٠١	٢١	ذمم دائنة ومطلوبات أخرى
٢٨٠,٣٧٢	٣٠٥,٢٠٢	٢٣	زكاة مستحقة الدفع
١٧٨,٤٥٦,٤٩١	١٨٩,٥٥٥,٤١٥		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
٤,٩٤٢,١٨٩	٦,٥٨٩,٥٨٥	٢٤	رأس المال
٧,٣٤٦,٠٠٠	٧,٣٤٦,٠٠٠	٢٥	صكوك من الشق الأول
٧,٧٨٥,٥٥٧	١٠,٨٦٠,٩٦٣	٢٦	احتياطات أخرى وأسهم خزينة
(٦١٥,٣٨٩)	(٨٥٠,٣٦٢)	٢٧	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
(٤٨٤,٦١٥)	(١,٠٥١,٥١٥)	٢٨	احتياطي صرف العملات
٦,٩٦٤,٠٨٩	٨,٥٦٨,٦٠٦		الأرباح المحتجزة
٢٥,٩٣٧,٨٣١	٣١,٤٦٣,٢٧٧		حقوق الملكية المنسوبة إلى مالكي البنك
٢,٩٤٢,٦٨٧	٢,٦٦٣,٤٦٧	٣-١٧	الحصص غير المسيطرة
٢٨,٨٨٠,٥١٨	٣٤,١٢٦,٧٤٤		إجمالي حقوق الملكية
٢٠٧,٣٣٧,٠٠٩	٢٢٣,٦٨٢,١٥٩		إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية


د/ عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة


عبد الله علي الهاملي
العضو المنتدب


معالي/ محمد إبراهيم الشيباني
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المدرجة على الصفحات من ١٥ إلى ١٠٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحات من ١ إلى ٨.

٣ تعريفات

لقد تم استخدام المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة مع معانيها المحددة:

١-٣ المراجعة

هي عقد تبيع المجموعة ("البائع") بموجبه أصل ما لأحد عملائها ("المشتري") على أساس دفعات مؤجلة بعد قيام البائع بشراء الأصل وقبضه وتملكه بناءً على وعد المشتري بشراء الأصل فور تملك البائع لذلك الأصل بموجب شروط وأحكام مراجعة معينة. يتألف سعر بيع المراجعة من تكلفة الأصل وهامش ربح متفق عليه بشكل مسبق. يتم احتساب قيمة ربح المراجعة داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد. يتم سداد ثمن بيع المراجعة من قبل المشتري للبائع على أقساط خلال المدة المنصوص عليها في عقد المراجعة.

٢-٣ تمويل السلم

هو عقد تشتري المجموعة بموجبه كمية محددة من سلعة معينة وتسدد ثمن السلم بالكامل مقدماً، في حين يقوم العميل بتسليم كميات السلع طبقاً لجدول التسليم المتفق عليه. تجني المجموعة أرباحاً من معاملات السلم عندما يتم استلام سلعة السلم من عميل السلم وبيعها لاحقاً إلى طرف آخر مقابل ربح. يتم احتساب ربح السلم داخلياً على أساس زمني على مدار فترة عقد السلم بناءً على قيمة سلعة السلم قيد السداد.

٣-٣ الاستصناع

هو عقد بيع بين طرفي العقد، بحيث تتعهد المجموعة ("الصانع" أو "البائع") بموجبه بإنشاء أصل أو عقار محدد ("المصنوع") لأحد عملائها ("المستصنع" أو "المشتري") وفقاً لمواصفات متفق عليها بشكل مسبق، على أن يتم التسليم خلال فترة متفق عليها مقابل ثمن محدد سلفاً، على أن يتضمن ذلك الثمن تكلفة الإنشاء وهامش ربح. ولا يقتصر إنجاز العمل، المتعهد به، على الصانع فحسب، بل من الممكن تنفيذ العمل، بالكامل أو أي جزء منه، عن طريق طرف ثالث تحت إشراف ومسؤولية الصانع. وبموجب عقد الاستصناع، قد تقوم المجموعة بدور الصانع أو المستصنع. يتم احتساب ربح الاستصناع (الفارق بين ثمن بيع المصنوع للمتعامل وإجمالي تكلفة الاستصناع التي تتكبدها المجموعة) داخلياً على أساس زمني على مدار فترة العقد بناءً على مبلغ التمويل الأصلي قيد السداد.

٤-٣ الإجارة

١-٤-٣ الإجارة منتهية بالتمليك

هي اتفاقية تؤجر المجموعة ("المؤجر") بموجبه أصل ما لأحد عملائها ("المستأجر") (بعد شراء / حيازة الأصل المعين، إما من بائع آخر أو من المتعامل نفسه وفقاً لطلب المتعامل وبناءً على وعده بالاستئجار)، مقابل دفعات أجرة محددة لمدة / لفترات إيجارية محددة، على أن يستحق الدفع على أساس أجرة ثابتة أو متغيرة.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المستأجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الأجرة ومواعيد سداد دفعات الأجرة، كما يتعهد المستأجر بموجب تلك الاتفاقية بتجديد الفترات الإيجارية وسداد مبالغ دفعات الأجرة ذات الصلة بما يتفق مع الجدول الزمني المحدد والصيغة المعمول بها على مدار فترة الإجارة.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة. وفي نهاية مدة الإجارة بعد أن يقوم المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الأصل للمؤجر للمستأجر بقيمة رمزية استناداً إلى تعهد بالبيع الذي قدمه المؤجر.

تُستحق دفعات الأجرة فور بدء عقد الإجارة وتستمر طيلة فترة الإجارة بناءً على دفعات الأجرة الثابتة قيد السداد (والتي تمثل غالباً تكلفة الأصل المؤجر).

٣ تعريفات (تابع)

٣-٤-٢ الإجارة الأجلة (الموصوفة في الذمة)

الإجارة الأجلة (الإجارة الموصوفة في الذمة) هي اتفاقية توافق المجموعة ("المؤجر") بموجبها على تقديم، بتاريخ محدد في المستقبل، أصل بمواصفات معينة لتزجره لأحد عملائها ("المستأجر") عند إتمامه وتسلمه من قبل المطور أو المقاول أو المتعامل الذي اشترت منه المجموعة ذلك الأصل عن طريق الاستصناع.

تحدد اتفاقية الإجارة الأجلة تفاصيل الأصل المؤجر وتنص على فترة الإجارة وأساس احتساب الإيجار ومواعيد سداد الإيجار.

أثناء فترة الإنشاء، تسدد المجموعة للمطور / المقاول دفعة واحدة أو دفعات متعددة، على أن يتم احتساب ربح الإجارة الأجلة خلال فترة الإنشاء على أساس زمني مقسم على مدار فترة الإنشاء وعلى حساب دفعات الأجر. وتستلم مبالغ الربح إما خلال فترة الإنشاء كدفعة مقدمة من الأجرة أو مع دفعة الأجرة الأولى أو الثانية بعد بدء الإجارة.

لا تستحق الأجرة في الإجارة الأجلة إلا بعد تسلم المستأجر الأصل من المؤجر. ويتعهد المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة المؤجلة بتجديد فترات الإجارة وسداد مبالغ دفعات الأجرة المتعلقة بكل فترة وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها خلال مدة الإجارة.

يحفظ المؤجر بملكية الأصل طيلة مدة الإجارة، وفي نهايتها إذا قام المستأجر بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة عليه بموجب اتفاقية الإجارة الأجلة، يبيع المؤجر الأصل المؤجر إلى المستأجر بقيمة رمزية بناءً على تعهد البيع الذي قدمه المؤجر.

٥-٣ المشاركة

هي اتفاقية بين المجموعة وأحد عملائها، بحيث يساهم كلا الطرفين في رأسمال المشاركة ("رأسمال المشاركة")، ويجوز أن تكون المساهمة نقداً أو عيناً وفقاً للقيمة التي يتم تحديدها وقت إبرام عقد المشاركة. ويجوز أن يكون موضوع المشاركة مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو ملكية عقار معين إما بصفة دائمة أو متناقصة تنتهي بتمليك محل المشاركة بالكامل للعميل. يتم تقسيم الأرباح وفقاً لنسبة توزيع الربح المتفق عليها سلفاً كما هو منصوص عليه في عقد المشاركة. يتم غالباً توزيع ربح المشاركة عند إعلانها / توزيعها من قبل الشريك المدير. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المشاركة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، يتم احتساب ربح المشاركة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المشاركة بناءً على رأسمال المشاركة غير المسدد. ويتم تقسيم الخسارة، إن وجدت، بناءً على نسبة مساهمة كل من الشريكين في رأس المال، مع مراعاة أنه في حالة عدم إهمال الشريك المدير أو مخالفته لبنود عقد المشاركة أو تخلفه عن السداد، يجب أن تقدم المجموعة دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد حدثت بسبب قوى القاهرة، وأن الشريك المدير لم يكن بوسعها التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المشاركة.

٦-٣ المضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، يكون أحدهما الممول ("رب المال") وهو الطرف الذي يقدم مبالغ مالية معينة ("رأسمال المضاربة") إلى الطرف الآخر ("المضارب")، وهو الطرف الذي يقوم على إثر ذلك باستثمار رأسمال المضاربة في أحد المشاريع التجارية أو الأنشطة بناءً على خبرته مقابل حصة محددة (متفق عليها مسبقاً) من الربح الناتج، إن وجد، على ألا يتدخل رب المال في إدارة نشاط المضاربة. الأصل أن يتم توزيع ربح المضاربة عند إعلانها / توزيعها من قبل المضارب. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح المضاربة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح المضاربة داخلياً على أساس زمني خلال مدة المضاربة بناءً على رأسمال المضاربة غير المسدد. ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام عقد المضاربة، وإلا فإن رب المال هو من يتحمل الخسارة، شريطة تلقي رب المال دليلاً مقنعاً يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى القاهرة، وأن المضارب لم يكن بوسعها التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على المضاربة. وبموجب عقد المضاربة، فقد تكون المجموعة مضارباً أو رب المال، حسب الحالة.

٧-٣ الوكالة

الوكالة هي اتفاقية بين طرفين، يكون أحد الطرفين هو الممول ("الموكل")، وهو الذي يقوم بتقديم مبلغ مالي محدد ("رأسمال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل")، وهو الذي يقوم باستثمار رأسمال الوكالة بطريقة تتفق مع الشريعة الإسلامية طبقاً لدراسة الجدوى / خطة الاستثمار التي يقدمها الوكيل للموكل. يستحق الوكيل أتعاباً محدداً ("أجر الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة مئوية من رأسمال الوكالة، وقد يتم منح الوكيل أي مبالغ إضافية تزيد على نسبة الربح أو العوائد المتفق عليها كحافز على حسن الأداء. يتم غالباً توزيع ربح الوكالة عند إعلانها / توزيعها من قبل الوكيل. وعلى الرغم من ذلك، وحيث إن ربح الوكالة يتم تقديره دائماً بشكل موثوق، فيتم احتساب ربح الوكالة داخلياً على أساس زمني خلال مدة الوكالة بناءً على رأسمال الوكالة قيد السداد. ويتحمل الوكيل الخسارة في حالة التخلف عن السداد، أو الإهمال أو المخالفة لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة، وإلا فإن الموكل هو من يتحمل الخسارة، شريطة حصول الموكل على دليل مقنع يفيد بأن تلك الخسارة قد وقعت بسبب قوى القاهرة، وأن الوكيل لم يكن بوسعها التنبؤ بتلك القوى القاهرة أو تفادي تبعاتها السلبية على الوكالة، حسب الحالة.

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي

١-٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٣٠٦,٢٦٣	١٠,٢٥١,١٠٠	الموجودات التمويلية الإسلامية
٤,٩٣٦,٩٣١	٨,٢٨٦,٨٥٥	مرابحات سيارات
٣,٢٠٠,٥٢٣	٢,١٨٥,١٩٦	مرابحات سلع
٨,٤٧٤,٩٨٤	١٣,٧٩٠,٤٣١	مرابحات عقارية
		مرابحات دولية - طويلة الأجل
٢٤,٩١٨,٧٠١	٣٤,٥١٣,٥٨٢	إجمالي المرابحات
١٧,٩٣٧,٠٨٧	٢٦,٢٦٥,٨٣٣	إجارات
١١,٧٦٧,٠٤٩	١٢,٥٥٧,٥٣٧	إجارة تمويل منزل
٨,٦٤٢,٧٦٣	٩,٢٥٣,٣٤٢	تمويل السلم
٤,١٢٣,٠٩١	٣,١١٤,٣٠٣	استصناع
٥١١,٠٨٥	٧٧٢,٠٧٤	بطاقات انتمان إسلامية
٦٧,٨٩٩,٧٧٦	٨٦,٤٧٦,٦٧١	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(١,٨٨١,٦١٠)	(٢,٦١٠,٩٩٥)	ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(٤٣٥,٤٦٥)	(٣٠٠,٧٢٠)	
٦٥,٥٨٢,٧٠١	٨٣,٥٦٤,٩٥٦	إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٤,٣٢٦,٥٢١	٥,٨٨٥,٥٩١	الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٦,٠٥٨,٦٣٤	١٠,٦٣٧,٦٨٢	مشاركات
٣,١٥٥,٧٩٠	٢,١٧٩,٤٦٧	مضاربات
		وكالات
١٣,٥٤٠,٩٤٥	١٨,٧٠٢,٧٤٠	إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
٧٩,١٢٣,٦٤٦	١٠٢,٢٦٧,٦٩٦	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,١٤٧,٠٤٤)	(٥,٠٤٨,٠٩٧)	٣-٩ ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
٧٣,٩٧٦,٦٠٢	٩٧,٢١٩,٥٩٩	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، بالصافي (تابع)

٢-٩ التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

الإجمالي ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
٤,٧٨٥,٥٣٧	٨٤٨,٣٦٦	٣,٩٣٧,١٧١	٢٠١٥
٥,١٨٣,٨٥٩	٥٧١,٧٥٠	٤,٦١٢,١٠٩	الحكومة
٢٣,١٧٤,٠٥٧	١,٤٤٣,٤٨٨	٢١,٧٣٠,٥٦٩	المؤسسات المالية
٥,٥٤٨,٠٢٥	١,٢٥٢,٤٥٣	٤,٢٩٥,٥٧٢	العقارات والمقاولات
٦,٣٥٨,٣٩١	-	٦,٣٥٨,٣٩١	التجارة
٣,٣٥٦,٠٤٢	-	٣,٣٥٦,٠٤٢	الطيران
٢,٩٧١,٦٤٦	-	٢,٩٧١,٦٤٦	السيارات
١٤,٣٢٥,١٢٩	٢,٥٥١,٥١٠	١١,٧٧٣,٦١٩	المرافق
١٣,٢٠٢,١٤٩	٢٤٤,٧٥٥	١٢,٩٥٧,٣٩٤	الخدمات والصناعة
٢٣,٣٦٢,٨٦١	٣٨٢,٥٢١	٢٢,٩٨٠,٣٤٠	تمويل منازل للأفراد
١٠٢,٢٦٧,٦٩٦	٧,٢٩٤,٨٤٣	٩٤,٩٧٢,٨٥٣	تمويل شخصي
(٥,٠٤٨,٠٩٧)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٩٧,٢١٩,٥٩٩			الإجمالي
٤,٧٥٨,٨٣٦	٣٨٠,٧٨٣	٤,٣٧٨,٠٥٣	٢٠١٤
٣,٤٦٢,١٥٨	٥٦١,٦٦٧	٢,٩٠٠,٤٩١	الحكومة
١٨,٧٣١,٠٧٠	٩٣٢,٠٦٩	١٧,٧٩٩,٠٠١	المؤسسات المالية
٤,٣٢٢,٨٢٣	٨٥٦,٠١٤	٣,٤٦٦,٨٠٩	العقارات والمقاولات
٣,٢٦٩,٣٣٢	-	٣,٢٦٩,٣٣٢	التجارة
٢,٧٠١,١٦٤	-	٢,٧٠١,١٦٤	الطيران
١,٨١٤,٠٨٠	-	١,٨١٤,٠٨٠	السيارات
٧,٨١٧,٩٣١	١,٦٧٣,٣٨٠	٦,١٤٤,٥٥١	المرافق
١٢,٦٢٢,٥٢١	١٩٨,١٥٧	١٢,٤٢٤,٣٦٤	الخدمات والصناعة
١٩,٦٢٣,٧٣١	٣١٦,٠١٩	١٩,٣٠٧,٧١٢	تمويل منازل للأفراد
٧٩,١٢٣,٦٤٦	٤,٩١٨,٠٨٩	٧٤,٢٠٥,٥٥٧	تمويل شخصي
(٥,١٤٧,٠٤٤)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
٧٣,٩٧٦,٦٠٢			الإجمالي

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

١٠ الاستثمارات في صكوك إسلامية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

١-١٠ التحليل حسب الموقع الجغرافي

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
١٢,٠١٧,٧١٦	١٣,٤٢٤,١٩١
٧٩٩,٤٩٣	٨١٤,٤٥٣
٣,٣٠١,٥٧٣	٥,٨٢٧,٠٠٧
-----	-----
١٦,١١٨,٧٨٢	٢٠,٠٦٥,٦٥١
=====	=====

داخل الإمارات العربية المتحدة
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
باقي دول العالم

الإجمالي

٢-١٠ التحليل حسب القطاع الاقتصادي

٢٠١٤ ألف درهم	٢٠١٥ ألف درهم
٨,٥٢٥,٨٦٠	٩,٩٤٧,٩٧٣
٢,١٦٠,٣٣٣	٢,٧٥٦,٨١١
٢,٣١٣,٩٧١	٢,٢٩٢,٦٣٩
٨٥٩,٧٦٣	١,٥٩٨,٠٩٨
٦٠٤,٥٢٣	٦٠٤,٤٩٨
١,٦٥٤,٣٣٢	٢,٨٦٥,٦٣٢
-----	-----
١٦,١١٨,٧٨٢	٢٠,٠٦٥,٦٥١
=====	=====

الحكومة
المؤسسات المالية
العقارات
الطيران
المرافق
الخدمات والصناعة

الإجمالي

تشتمل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية داخل الإمارات العربية المتحدة على استثمارات في صكوك غير مدعومة بمبلغ ٣,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (٣١ ديسمبر ٢٠١٤: ٣,٣ مليار درهم).

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٧. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

١-٧ التحليل حسب الفئة

مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ألف درهم	إيضاح
١٠,٢٥١,١٠٠	١٠,٤١٨,١٠٣	الموجودات التمويلية الإسلامية
٤,٧٢٨,٩٠٩	٤,٥٩٤,٩١٣	مربحات سيارات
٢,١٨٥,١٩٦	١,٧٩٥,١٢٧	مربحات سلع
١٣,٧٩٠,٤٣١	١٨,٤٣٢,٧٢٥	مربحات عقارية
		مربحات دولية - طويلة الأجل
٣٠,٩٥٥,٦٣٦	٣٥,٢٤٠,٨٦٨	إجمالي المربحات
٢٦,٢٦٥,٨٣٣	٣٣,٢٧٩,٠٩٦	إجارات
١٢,٥٥٧,٥٣٧	١٢,٤٦٣,٢٥٦	إجارة تمويل منزل
١٢,٨١١,٢٨٨	١٤,٩٧٦,٦٩٠	تمويل شخصي
٣,١١٤,٣٠٣	٢,٢٦٠,٢١٨	استصناع
٧٧٢,٠٧٤	٩١٦,٩٦١	بطاقات ائتمان إسلامية
٨٦,٤٧٦,٦٧١	٩٩,١٣٧,٠٨٩	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(٢,٦١٠,٩٩٥)	(٣,٣٣٦,٩٢٢)	ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(٣٠٠,٧٢٠)	(١٥٦,٤٠٢)	
٨٣,٥٦٤,٩٥٦	٩٥,٦٤٣,٧٦٥	إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٥,٨٨٥,٥٩١	٦,٢٤٤,٤١١	الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٠,٦٣٧,٦٨٢	١٢,٠٠٢,٢٢١	مشاركات
٢,١٧٩,٤٦٧	٢,٦٤٢,٥٢٩	مضاربات
		وكالات
١٨,٧٠٢,٧٤٠	٢٠,٨٨٠,١٦١	إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٠٢,٢٦٧,٦٩٦	١١٦,٥٣٢,٩٢٦	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,٠٤٨,٠٩٧)	(٥,٣٨٦,٢٥١)	٣-٧ ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
٩٧,٢١٩,٥٩٩	١١١,١٤٦,٦٧٥	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

٧. الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي (تابع)
٢-٧ التحليل حسب الموقع الجغرافي

مدققة	غير مدققة	إيضاح
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٤,٩٧٢,٨٥٣	١٠٤,٦٥٤,٤٣٢	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة
٧,٢٩٤,٨٤٣	١١,٨٧٨,٤٩٤	خارج دولة الإمارات العربية المتحدة
١٠٢,٢٦٧,٦٩٦	١١٦,٥٣٢,٩٢٦	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,٠٤٨,٠٩٧)	(٥,٣٨٦,٢٥١)	ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
٩٧,٢١٩,٥٩٩	١١١,١٤٦,٦٧٥	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

٣-٧ مخصص انخفاض القيمة

مدققة	غير مدققة
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
٥,١٤٧,٠٤٤	٥,٠٤٨,٠٩٧
١,٥٢٠,٤٨٨	١,٥٦٥,٨٣٩
(١,٠٣٦,٤٢١)	(٨٥٥,٥٥٢)
(٣٨٠,٢٨٣)	(٣٦٥,٦٠١)
(٢٠٢,٧٣١)	(٦,٥٣٢)
٥,٠٤٨,٠٩٧	٥,٣٨٦,٢٥١

الرصيد في بداية الفترة/ السنة
المحمل خلال الفترة / السنة
المحرر إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد
مخصصات تم شطبها
أخرى

الرصيد في نهاية الفترة/ السنة

٨. الاستثمارات في صكوك إسلامية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

١-٨ التحليل حسب الموقع الجغرافي

مدققة	غير مدققة
٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣٠ سبتمبر ٢٠١٦
ألف درهم	ألف درهم
١٣,٤٢٤,١٩١	١٣,٩٧٨,٠٩٢
٨١٤,٤٥٣	١,٠٢٣,٦٠٠
٥,٨٢٧,٠٠٧	٦,٤٨٩,٧٣٢
٢٠,٠٦٥,٦٥١	٢١,٤٩١,٤٢٤

داخل الإمارات العربية المتحدة
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
باقي دول العالم

الإجمالي

تشتمل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة داخل الإمارات العربية المتحدة على استثمارات في صكوك حكومية ثنائية بمبلغ ٣,٣ مليار درهم كما في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ٣,٣ مليار درهم).

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع.

إيضاحات حول المعلومات المالية المرحلية الموجزة الموحدة
لفترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦

١٠. العقارات الاستثمارية

١-١٠ التحليل حسب الفئة والموقع الجغرافي

الإجمالي ألف درهم	أراضي ألف درهم	عقارات استثمارية قييد الإنشاء ألف درهم	عقارات أخرى ألف درهم	
				٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ (غير مدققة)
				القيمة الدفترية:
				داخل الإمارات العربية المتحدة
				خارج الإمارات العربية المتحدة
				الإجمالي
٢,٧٥٠,٥٥٧	٧٢٤,٩٦٥	١,٣٩٥,١٢٩	٦٣٠,٤٦٣	
٢٣١,٣٤٩	٥١,٧١٣	-	١٧٩,٦٣٦	
-----	-----	-----	-----	
٢,٩٨١,٩٠٦	٧٧٦,٦٧٨	١,٣٩٥,١٢٩	٨١٠,٠٩٩	
-----	-----	-----	-----	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٥ (مدققة)
				القيمة الدفترية:
				داخل الإمارات العربية المتحدة
				خارج الإمارات العربية المتحدة
				الإجمالي
٢,٥٠٥,٢١٠	٧٥٦,٧٨٠	١,٢٦٧,٠٢٣	٤٨١,٤٠٧	
٢٣٨,٢٣٢	٥١,٧١٣	-	١٨٦,٥١٩	
-----	-----	-----	-----	
٢,٧٤٣,٤٤٢	٨٠٨,٤٩٣	١,٢٦٧,٠٢٣	٦٦٧,٩٢٦	
-----	-----	-----	-----	

١١. ودائع العملاء

١-١٢ التحليل حسب الفئة

مدققة ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف درهم	غير مدققة ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ ألف درهم	
		حسابات جارية
		حسابات توفير
		ودائع استثمارية
		حسابات هامشية
		احتياطي مخاطر استثمارات المودعين
		حصة المودعين من الأرباح مستحقة الدفع
		الإجمالي
٢٧,٦٢٣,١٤٢	٣٠,٤٦١,٥١١	
١٦,٢٨٢,٩١٥	١٧,١٤٧,٤٥٥	
٦٥,٣٠١,٥٦٤	٧٣,٦٠٨,٥٨٢	
٥٨٥,٤٨١	٥٠٠,٦٢٥	
٥٧,٣٨٢	١٩,٩٧٣	
١٣٠,٩٤٨	١١٥,٥١١	
-----	-----	
١٠٩,٩٨١,٤٣٢	١٢١,٨٥٣,٦٥٧	
=====	=====	

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

١-٩ التحليل حسب الفئة

٢٠١٧	٢٠١٨	إيضاح
ألف درهم	ألف درهم	
١٠,٠٩١,٣٢٤	٩,١٩٣,١٠٧	الموجودات التمويلية الإسلامية
٢٣,٢٥٠,٠١١	٢٤,٤٤٠,٥١٨	مرابحات سيارات
٦,١٠٣,٧٢٠	٥,٠٤١,٣٧٩	مرابحات دولية - طويلة الأجل
		مرابحات أخرى
٣٩,٤٤٥,٠٥٥	٣٨,٦٧٥,٠٠٤	إجمالي المرابحات
٤٥,٩٧٧,١٦٠	٥٢,٩٠٥,٢٨٩	إجارات
١٢,٩٤٩,١٥٤	١٣,٢٧٤,٤٨٢	إجارة تمويل منزل
١٧,٥٣٣,٦٥٠	١٧,٧٧٩,٧٤٦	تمويل شخصي
١,٣٥٦,٦٦٢	١,١٨٧,٧٢٤	استصناع
١,٠٥٦,٥٢٤	١,٢٠١,٨٦٠	بطاقات ائتمان إسلامية
١١٨,٣١٨,٢٠٥	١٢٥,٠٢٤,١٠٥	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(٤,٠٧٤,٨٠٣)	(٤,١٩٢,٨٠٧)	ناقصاً: عقود الاستصناع المتعلقة بمقاولين واستشاريين
(١٥,٨٤٣)	(٨,٤٣٠)	
١١٤,٢٢٧,٥٥٩	١٢٠,٨٢٢,٨٦٨	إجمالي الموجودات التمويلية الإسلامية
٦,٦٩٨,٥٢٣	٧,٨٠٦,١٢٢	الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٣,٦٠٦,٥٥٤	١١,٧١٢,٥٣١	مشاركات
٤,٥٣٤,٢٥٩	١٠,١٢٤,٤٣٦	مضاربات
		وكالات
٢٤,٨٣٩,٣٣٦	٢٩,٦٤٣,٠٨٩	إجمالي الموجودات الاستثمارية الإسلامية
١٣٩,٠٦٦,٨٩٥	١٥٠,٤٦٥,٩٥٧	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية
(٥,٧٣٢,٦٦٨)	(٥,٧٢٧,٣٧٢)	٣-٩ ناقصاً: مخصصات انخفاض القيمة
١٣٣,٣٣٤,٢٢٧	١٤٤,٧٣٨,٥٨٥	إجمالي الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

٩ الموجودات التمويلية والاستثمارية الإسلامية، صافي (تابع)

٥-٩ التحليل حسب القطاع الاقتصادي والموقع الجغرافي

الإجمالي ألف درهم	خارج الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	داخل الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	٢٠١٨
٧,٢٦٧,٣١٩	١,٥٢١,٨٢٧	٥,٧٤٥,٤٩٢	الحكومة
٦,٤٧٤,٧٠٦	٦٤٤,٦٨٦	٥,٨٣٠,٠٢٠	المؤسسات المالية
٢٨,٨٤٣,٢٨١	٢٦١,٩١٣	٢٨,٥٨١,٣٦٨	العقارات
٦,٧٦٤,٣٥١	٩٦٤,٨٦٨	٥,٧٩٩,٤٨٣	المقاولات
٨,٢٤٦,٧٤٨	٦٨٢,٧١٧	٧,٥٦٤,٠٣١	التجارة
١٨,٨٨٤,٢٥٥	١١٣,٤٩٣	١٨,٧٧٠,٧٦٢	الطيران
٣٤,٣٩٩,٢٦٦	٣,١٧٨,٩٧٢	٣١,٢٢٠,٢٩٤	الخدمات والأخرى
١٣,٦٤٧,٨٦٦	٢٩٠,١٩٧	١٣,٣٥٧,٦٦٩	تمويل منازل للأفراد
٢٥,٩٣٨,١٦٥	٥٤١,٤٢١	٢٥,٣٩٦,٧٤٤	تمويل للأفراد
-----	-----	-----	
١٥٠,٤٦٥,٩٥٧	٨,٢٠٠,٠٩٤	١٤٢,٢٦٥,٨٦٣	
-----	-----	-----	
(٥,٧٢٧,٣٧٢)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

١٤٤,٧٣٨,٥٨٥			الإجمالي
=====			
			٢٠١٧
٦,٠٠٦,٢٢٩	١,٥١٧,٥٥٥	٤,٤٨٨,٦٧٤	الحكومة
٦,٣٣٤,٥٦٦	١,٢٥٧,٧١٥	٥,٠٧٦,٨٥١	المؤسسات المالية
٢٦,١٩٣,٥٣٤	٢٧٧,٤٢٣	٢٥,٩١٦,١١١	العقارات
٧,٣٦١,٦٣٨	٨٥٥,٠٩٣	٦,٥٠٦,٥٤٥	المقاولات
٨,٢١٨,٠٦٤	١,١٢٤,٧٦٢	٧,٠٩٣,٣٠٢	التجارة
١٦,٩٩٧,٨٦٨	١٥٠,١٢٣	١٦,٨٤٧,٧٤٥	الطيران
٢٧,٨٤٩,٢٣٧	٢,١٤٠,٨٣٦	٢٥,٧٠٨,٤٠١	الخدمات والأخرى
١٣,٤٥٤,٦٠٤	٣٣٤,٤٥٣	١٣,١٢٠,١٥١	تمويل منازل للأفراد
٢٦,٦٥١,١٥٥	٦١٥,٥٥٣	٢٦,٠٣٥,٦٠٢	تمويل للأفراد
-----	-----	-----	
١٣٩,٠٦٦,٨٩٥	٨,٢٧٣,٥١٣	١٣٠,٧٩٣,٣٨٢	
-----	-----	-----	
(٥,٧٣٢,٦٦٨)			ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

١٣٣,٣٣٤,٢٢٧			الإجمالي
=====			

بنك دبي الإسلامي ش.م.ع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

١٠ الاستثمارات في صكوك إسلامية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة

١-١٠ التحليل حسب الموقع الجغرافي

٢٠١٧	٢٠١٨
ألف درهم	ألف درهم
١٣,٥٤١,١٨٤	١٤,٥٩٣,٤٠٠
٣,٣٧٣,٥٧٨	٦,٢٤٩,٦٨٥
٧,١٠٧,٩١٨	١٠,٤٢٥,٢٣٧
-----	-----
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,٢٦٨,٣٢٢
-	(٨٩,٧٩٧)
-----	-----
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,١٧٨,٥٢٥
=====	=====

داخل الإمارات العربية المتحدة
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى
باقي دول العالم

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

الإجمالي

٢-١٠ التحليل حسب القطاع الاقتصادي

٢٠١٧	٢٠١٨
ألف درهم	ألف درهم
١٢,٧٢٢,٢٩٧	١٩,٤٨٧,١٨٣
٣,٥٣٥,٢٤١	٣,٣٦٨,٥٠٧
٣,١٢٢,٥٣٢	٣,٠٣٠,٠١٣
١,٩٢٥,٠٠٠	١,٧٣٩,٩٨٨
٢,٧١٧,٦١٠	٣,٦٤٢,٦٣١
-----	-----
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,٢٦٨,٣٢٢
-	(٨٩,٧٩٧)
-----	-----
٢٤,٠٢٢,٦٨٠	٣١,١٧٨,٥٢٥
=====	=====

الحكومة
المؤسسات المالية
العقارات
الطيران
الخدمات والصناعة

ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة

الإجمالي

تشتمل الاستثمارات في الصكوك الإسلامية داخل الإمارات العربية المتحدة على استثمارات في صكوك ثنائية بمبلغ ٣.٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ (٣١ ديسمبر ٢٠١٧: ٣.٢ مليار درهم).

تم تصنيف جميع الصكوك ضمن المرحلة ١ في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. تبلغ خسائر الائتمان المتوقعة لهذه الأرصدة ٨٩.٧ مليون درهم (١ يناير ٢٠١٨: ٧٦.٥ مليون درهم).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	كلمة شكر
II	الإهداء
V-III	الملخص
أ - و	مقدمة
39-01	الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية
03	المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية
03	الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية
07	الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية
08	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية
08	الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية
12	الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية
16	المبحث الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية
16	المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية
16	الفرع الأول: المصادر الداخلية
19	الفرع الثاني: المصادر الخارجية
22	المطلب الثاني: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية
22	الفرع الأول: مجموعة الخدمات المصرفية
24	الفرع الثاني: مجموعة التسهيلات المصرفية
25	الفرع الثالث: مجموعة الخدمات الاجتماعية
26	المبحث الثالث: صيغ التمويل والاستثمار المستخدمة في البنوك الإسلامية.
26	المطلب الأول: صيغ التمويل القائمة على الملكية
26	الفرع الأول: صيغة المشاركة
27	الفرع الثاني: صيغة المضاربة
29	الفرع الثالث: صيغتي المزارعة والمساقاة

فهرس المحتويات

31	المطلب الثاني: صيغ التمويل القائمة على المديونية
31	الفرع الأول: صيغة المرابحة
32	الفرع الثالث: صيغتي السلم والاستصناع
34	الفرع الثالث: التمويل بأشكال أخرى
38-39	خلاصة الفصل الأول
40-74	الفصل الثاني: تمويل استثمارات البنية التحتية
41	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية البنية التحتية والتمويل
42	المطلب الأول: ماهية البنية التحتية
42	الفرع الأول: تعريف وخصائص البنية التحتية وأهميتها
45	الفرع الثاني: أنواع ومكونات البنية التحتية
49	الفرع الثالث: أسباب تدخل الدولة في استثمارات البنية التحتية ومشاكل تمويلها
51	المطلب الثاني: المتطلبات المالية للبنية التحتية
51	الفرع الأول: ماهية التمويل
53	الفرع الثاني: ماهية التمويل الإسلامي
58	المبحث الثاني: صيغ التمويل الإسلامية المناسبة لتمويل البنية التحتية وكيفية عقد صفقة تشييدها
58	المطلب الأول: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغتي الاستصناع والمشاركة
58	الفرع الأول: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغة الاستصناع
60	الفرع الثاني: تمويل البنية التحتية عن طريق صيغة المشاركة
62	المطلب الثاني: تمويل البنية التحتية عن طريق الصكوك الإسلامية
62	الفرع الأول: خصائص الصكوك الإسلامية وأهميتها الاقتصادية
65	الفرع الثاني: أنواع الصكوك الملائمة لتمويل استثمارات البنية التحتية
68	الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية كوسيلة لتمويل عجز الموازنة
69	المطلب الثالث: عقد صفقة تشييد استثمارات البنية التحتية
69	الفرع الأول: إبرام صفقة تشييد استثمارات البنية التحتية
71	الفرع الثاني: كيفية إجراءات التراضي
74	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

106-75	الفصل الثالث: دور بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية
76	تمهيد
77	المبحث الأول: أساسيات حول القطاع المصرفي الإماراتي وبنك دبي الإسلامي
77	المطلب الأول: القطاع المصرفي الإماراتي
77	الفرع الأول: نشأة وتطور القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة
78	الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي الإماراتي
83	المطلب الثاني: التعريف بالبنك محل الدراسة
83	الفرع الأول: نشأة وتعريف بنك دبي الإسلامي وأهم مؤسساته
87	الفرع الثاني: أهداف وقيم بنك دبي الإسلامي وإدارته
90	المبحث الثاني: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي ومدى مساهمته في تمويل البنية التحتية
90	المطلب الأول: مصادر الأموال والخدمات التي يقدمها بنك دبي الإسلامي
90	الفرع الأول: مصادر أموال بنك دبي الإسلامي
91	الفرع الثاني: الخدمات التي يوفرها بنك دبي الإسلامي
96	المطلب الثاني: صيغ التمويل والاستثمار في بنك دبي الإسلامي ومدى مساهمته في تمويل البنية التحتية
96	الفرع الأول: صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية في بنك دبي الإسلامي
99	الفرع الثاني: مساهمة بنك دبي الإسلامي في تمويل استثمارات البنية التحتية
106	خلاصة الفصل الثالث
111-107	خاتمة
125-112	قائمة المراجع
127-126	قائمة الجداول والأشكال
146-128	الملاحق
150-147	فهرس المحتويات